أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب

دراسة تركيبية تطبيقية

تأليف :

د. سليمان عودة سليمان أبو صعيليك

الإهداء

إلى والديَّ العزيزين حفظهما الله
وزوجتي
وأبنائي محمد و عبد الله و عثمان
وابنتيَّ سوسن و هنـد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد :

يُعـدُّ كتـاب أمـالي ابن الحـاجب أوَّل كتاب من كتب الأمـالي خاص بالنّحو؛ لذا فهو موضوع البحث والدّرس في هذه الدراسة ، التي جاءت بعنوان " أصول الدرس النحوي في أمالي ابن الحاجب دراسة تركيبية تطبيقية "، وكتاب الأمالي له أهمية كبيرة عند العلماء ، ولهذا فإنَّ كلّ من ترجم لابن الحاجب قد أطرى هذا الكتاب بالمديح ، وأثنى عليه ثناءً كبيرًا .

إنَّ أصول الدرس النحوي التي وردت في الأمالي لم تنل حقها في دراسة علمية ، فهي لم تُفْرَد بدرس مستقل يتناولها نظرًا وتطبيقًا ، فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن نظرة ابن الحاجب إلى أصول الدرس النحوي وتعرض طريقته في دراستها وآراءه فيها ، وتتناولها بالدرس والتحليل وتربطها بدراسات النحاة القدامى والمحدثين .

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمةٍ ، تناول التمهيد ابن الحاجب وكتابه " الأمالي ". وقسمته مبحثين : الأول : التعريف بابن الحاجب ، وتناول حياة ابن الحاجب ، ومولده ووفاته ، وأخلاقه وشخصيته ، ونظمه ، وثقافته ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومذهبه النحوي ، ومؤلفاته .

والثاني : تناول التعريف بكتاب الأمالي ، فعرض لمصطلح الأمالي في اللغة والاصطلاح ، ثمّ عرض لأهم كتب الأمالي ، وكتاب " أمالي ابن الحاجب " خاصّة ، من حيث عنوانه ، وأهميته ، ومحتواه ، ومصادره ، وأثر الفقه فيه .

أما الفصل الأول فتناول " موقف ابن الحاجب من السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال "، وتكوّن من أربعة مباحث ، الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشّريف ، والشِّعر العربيّ ، وكلام العرب وأمثالهم، والثاني: موقف ابن الحاجب من القياس ، والثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع ، والرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال .

وتناول الفصل الثاني العلّة النّحوية والتعليل والعامل النّحوي وقسمته ثلاثة مباحث : الأول: العلل النحوية ، وتقسم إلى علل لفظية ومعنوية ، والثاني: التعليل ، والثالث : العامل النحوي .

وعرض الفصل الثالث للتأويل النحوي في ثلاثة مباحث : الأول : التأويل وتوجيه القراءات ، والثاني : التأويل والإعراب ، والثالث : التأويل والحذف .

ثم انتهت الدراسة إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها .

أما منهجي في هذه الدراسة فقد اعتمد على البحث عن أصول النحو عند ابن الحاجب في كتابه " الأمالي "، ثمّ تصنيفها بحسب الفصل الذي تنتمي إليه ، فعالجت أصول النحو ، وبحثت كثيرًا من قضاياه التي تصل إليه من قريب أو التي نتجت عن تلك الأصول ،

بدراسة وصفية تطبيقية ، وقد اتُّخذ لهذا الغرض منهجٌ وصفيّ إحصائيّ تاريخيّ ، يرصد

أصـول النحو ويوضحها ويبينها ، مـع توثيـق الشواهد من مصادرها المتنوعة .

ولمزيد من التَّوضيح للمنهج الذي اعتمد في ثنايا الفصول ومباحثها فقد مهدت لكل مبحث منها بتوطئة تقرب الصورة وتتمم الانتفاع . وسيجد النَّاظر أنّ موضوعات أصول النحو وما علق بها من مسائل قُررت في هذه الرسالة ، لا تخلو من بعض التّرجيحات والآراء والمناقشات التي وصلت إليها من خلال المتابعة والبحث .

وتنوعت مصادر الدراسة ما بين كتب تحدَّثت عن حياة ابن الحاجب ، مثل كتب التراجم والطبقات ، وما بين كتب النحو والصرف قديمها وحديثها ، والمعاجم اللغوية ، وكتب التفسير ، وأصول الفقه ، وإعراب القرآن ، وغريب إعراب القرآن ، والقراءات القرآنية ، ومعاني القرآن ، ودواوين الشعراء ، إلى جانب الدراسات اللغوية والنحوية الحديثة .

الدراسات السابقة :

لم يدرس المُحْدَثون أصول النحو في أمالي ابن الحاجب في مؤلَّفٍ مستقلٍ،وإنما جاء الحديث عن بعض أصول النحو في بعض الدراسات النحوية، فتناول الدارسون بعض أصول النحو في أمالي ابن الحاجب ، ومن هؤلاء :

- محمّد هاشم عبد الدايم [١] ، في بحثه "ابن الحاجب في أماليه النحوية" [٢] ، تناول الباحث السَّماع في فقرة صغيرة ، وكذلك القياس ، وتناول القراءات بإيجاز .

- طارق عبد عون الجنابي في دراسته :" ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه " [٣]، تناول الباحث السماع والقياس في كتب ابن الحاجب في ثلاث صفحات [٤]، وتناول التعليل والتأويل ، ومصطلحات ابن الحاجب ، وموقفه

---

(١) له رسالة دكتوراه بعنوان :" ابن الحاجب في كتابه الأمالي النحوية " جامعة القاهرة ، ١٩٦٩م ، لم تصل إلينا .

(٢) عبد الدايم : محمد هاشم ، ابن الحاجب في أماليه النحوية ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والعشرون ، سنة ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م ، ص١٦٦-١٨٠ .

(٣) هذه الدراسة رسالة علمية نال بها الباحث شهادة الماجستير في اللغة العربية من جامعة بغداد سنة ١٩٧٢م .

(٤) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، مطبعة أسعد – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٧٣م-١٩٧٤م ، ص٢٣٥-٢٣٧ .

من القراءات باختصار[1]، وكان الباحث يختار من كتب ابن الحاجب اختيارًا انتقائيًا ، فلم يدرس أصول النحو في كُتب ابن الحاجب ، وإنما ذكر هذه الأصول لبيان آراء ابن الحاجب ومذهبه النحوي .

- جابر إبراهيم روميّة في دراسته :" النحو في الأمالي [2] ابـن الحاجب ومدى تأثّره بابن الشجري "[3]، تناول الباحث بعض أصول النحو في أمالي ابن الحاجب ، وفق منهج انتقائي لا رابط بينها ، فمثلاً في الباب الأول : الفصل الأول : يضع الباحث بعض مسائل التأويل النحوي مع مقدمة عن الأمالي والمجالس ، ويذكر آراء النحاة دون أن يناقشها[4]، وذكر بعض العلل في فصل الثاني ، وتناول بعض العوامل النحوية ،وموضوعات أخرى في الفصل الثالث ، وذكر موقف ابن الحاجب من القراءات والحديث والشعر والقياس باختصار في الباب الرابع الفصل الأول ، واهتم الباحث بالموضوع الرئيس لبحثه ، وهو :" ابـن الحاجب ومدى تأثره بابن الشجري " .

---

(١) انظر : السابق ، ص٢٤٢- ٢٤٩ ، وص٢٤٩-٢٥١ ، وص٢٥٥-٢٥٩ .

(٢) هذا العنوان مكتوب على الرسالة بخط يد الباحث .

(٣) هذه الدراسة رسالة علمية نال بها الباحث شهادة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة دمشق سنة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

(٤) انظر : رومية : جابر إبراهيم ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، النحو في الأمالي ، ابـن الحاجب ومـدى تأثّـره بابن الشجري ، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، سورية ، ص٤٢-٥٠ .

وعلى الرغم من هذه الدراسات إلا أنها لم تفرد أصول الدرس النحوي بدرس مستقل يتناولها ، نظراً وتطبيقاً ، فجاءت هذه الدراسة لتكشف عن نظرة ابن الحاجب إلى أصول الدرس النحوي وطريقته في دراستها وآرائه فيها .

منهجي في البحث :

أولاً : أفاد الباحث من المنهج الوصفي في وصف أصول النحو في أمالي ابن الحاجب .

ثانيًا : استخدم الباحث المنهج الإحصائي لإحصاء كلّ ما ورد في أمالي ابن الحاجب من مسائل أصول النحو ، وما تعلق بها أو نتج عنها .

ثالثًا : استعان الباحث بالمنهج التاريخي لبيان بعض مسائل أصول النحو التي وردت في أمالي ابن الحاجب .

وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة :

تناول التمهيد ابن الحاجب وكتابه " الأمالي ". وقسمته مبحثين :

الأول : تناول التعريف بابن الحاجب ، حياته ، ومولده ووفاته ، وأخلاقه وشخصيته ، ونظمه ، وثقافته، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومذهبه النحوي، ومؤلفاته .

والثاني : تناول التعريف بكتاب الأمالي ، فعرض لمصطلح الأمالي في اللغة والاصطلاح ، ثمّ عرض لأهم كتب الأمالي ، وكتاب " أمالي ابن الحاجب " خاصّة ، من حيث عنوانه ، وأهميته ، ومحتواه ، ومصادره ، وأثر الفقه فيه .

أما الفصل الأول فتناول " موقف ابن الحاجب من السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال "، وتكوّن من أربعة مباحث .

الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث الشّريف ، والشِّعر العربيّ ، وكلام العرب وأمثالهم .

والثاني: موقف ابن الحاجب من القياس .

والثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

والرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال .

وتناول الفصل الثاني العلّة النّحوية والتعليل والعامل النّحوي وقسمته ثلاثة مباحث:

الأول : العلل النحوية ، وتقسم إلى علل لفظية ومعنوية .

والثاني : التعليل .

والثالث : العامل النحوي .

وعرض الفصل الثالث للتأويل النحوي في ثلاثة مباحث :

الأول : التأويل وتوجيه القراءات .

والثاني : التأويل والإعراب .

والثالث : التأويل والحذف .

ثم انتهت الدراسة إلى خاتمةٍ تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها .

المؤلف :

د. سليمان عودة سليمان أبو صعيليك *

الخميس : ٢٠/ ربيع الأول / ١٤٢٧هـ

الموافق : ١٨/ أيار / ٢٠٠٦م

---

* يستقبل المؤلف أي ملاحظة عن الكتاب على البريد الإلكتروني :

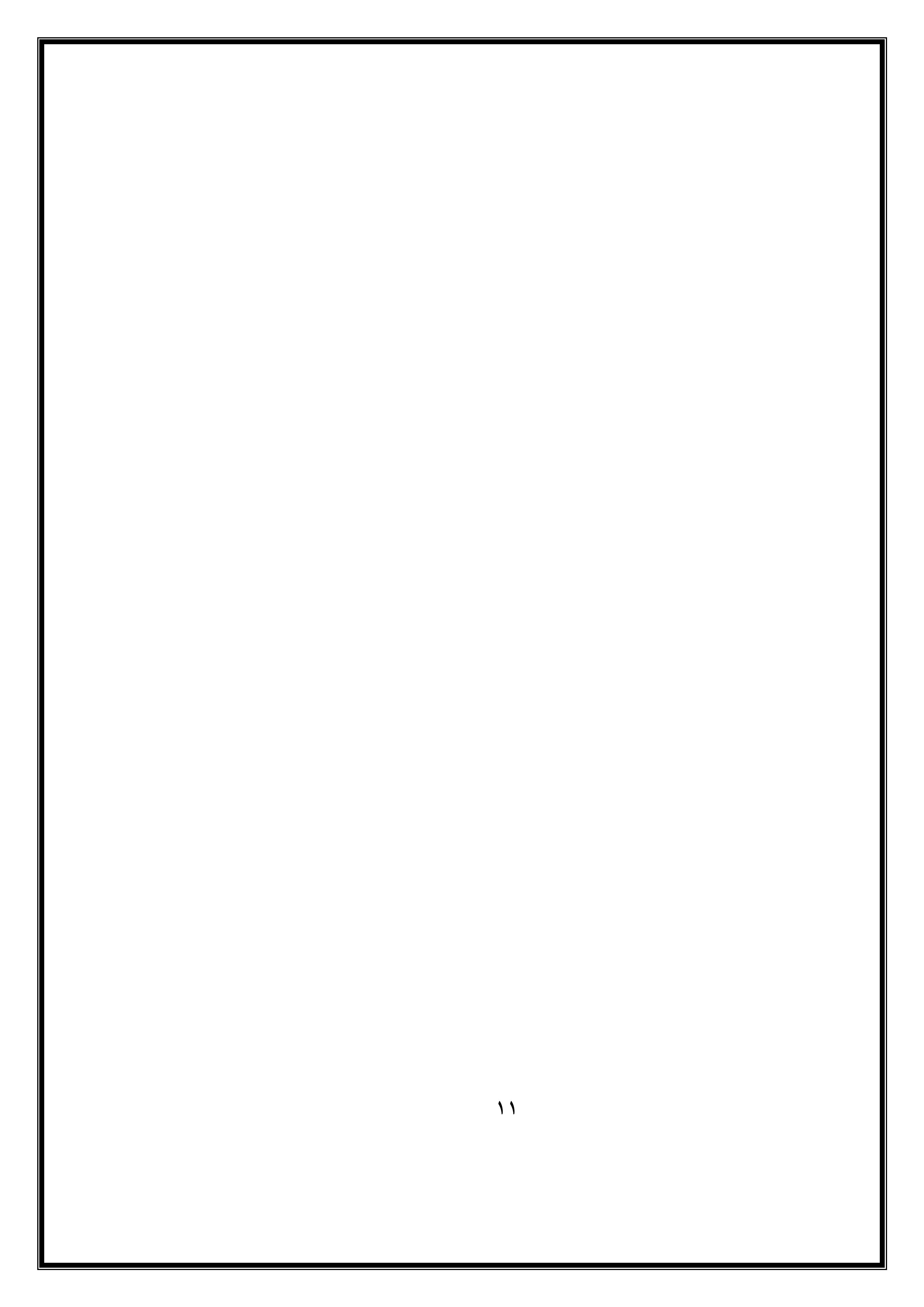
Sulieman3@gmail.com
Sulieman1_su@yahoo.com
ssuailik@ksu.edu.sa

أو المراسلة على العنوان الآتي :

جامعة الملك سعود – كلية الآداب – قسم اللغة العربية ، ص. ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١ - المملكة العربية السعودية .

أو العنوان : ص .ب ٧٤٥٦ الزرقاء ١٣١١٦ - المملكة الأردنية الهاشمية .

هذا الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة اليرموك مساء يوم الخميس ، وأجيزت بتقدير امتياز ، وأشرف عليها ، أ.د. سلمان القضاة ، وأعضاء لجنة المناقشة هم : أ.د. فيصل صفا ، وأ.د. سمير استيتية ، و أ.د. علي الحمد ، وأ.د. إسماعيل العمايرة .



التّمهيد : ابن الحاجب وكتابه " الأمالي ".

المبحث الأول : التّعريف بابن الحاجب

أولاً : حياته :

١ - اسمه ونسبه ولقبه

٢ - مولده ووفاته .

٣ - أخلاقه وشخصيته .

٤ - نظمه .

ثانيًا : ثقافته :

ثالثًا : شيوخه :

رابعًا : تلاميذه :

خامسًا : مذهبه النحويّ :

سادسًا : مؤلفاته :

المبحث الثّاني : التّعريف بكتاب الأمالي

أولاً : الأمالي لغةً .

ثانيًا : الأمالي اصطلاحًا .

ثالثًا : أهم كتب الأمالي .

رابعًا : كتاب أمالي ابن الحاجب :

١ - عنوانه .

٢ - أهميته .

٣ - محتواه .

٤ - مصادره .

٥ - أثر الفقه في كتاب الأمالي .

المبحث الأول : التّعريف بابن الحاجب

أولاً : حياته :

١- اسمه وكنيته ولقبه ونسبه *:

* ترجم له كثيرون ولمزيد من التفصيل انظر : أبا شامة المقدسي : ذيل الروضتين ، ص١٨٢ ، وابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨-٢٥٠ ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥-٢١٦ ، وعبد الباقي اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، ص٢٠٤-٢٠٥ ، والذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٦٤٨-٦٤٩ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٢٣/ ٢٦٤-٢٦٦ ، والذهبي : العبر في خبر من غبر ، ٥/ ١٨٩-١٩٠، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٢-٣٥٧ ، وابن الوردي : تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)، ٢/ ٢٦٠-٢٦٢ ، وابن شاكر الكُتُبي : عيون التواريخ ، ٢٠/ ٢٤-٢٥ ، واليافعي : ومرآة الجنان وعبرة اليقظان، ٤/ ٨٩-٩٠ ، وابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/ ١٦٨ ، وابن فَرْحُون : الديباج المذهب ، ٢/ ٧٨-٨٢ ، وابن قنفذ : الوفيات ، ص٣١٦-٣١٧ ، والفيروزأبادي : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، ص١٤٠ ، وابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ، ١/ ٥٠٨-٥٠٩ ، وصلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، ١٩/ ٤٨٩-٤٩٦ ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي ، ٧/ ٤٢١-٤٢٤ ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي على المنهل الصافي، ١/ ٤٤٠ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ٣١٩ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٩٣-٣٩٤ ، والسيوطي : بغية الوعاة ، ٢/ ١٣٤-١٣٥ ، والسيوطي : تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، ١/ ٢١٦-٢٢٣ ، وطاش كبري زادَة : مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، ١/ ١٣٨-١٤٠ ، وعبد القادر النُّعَيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، ٢/ ٣-٤ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ٥/ ٢٣٤-٢٣٥ ، والخوانساري : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، ٥/ ١٨٤-١٨٨ ، ويوسف سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ١/ ٧١-٧٢ ، والزركلي : الأعلام ، ٤/ ٣٧٤ ، ومحمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، ١/ ٢٤١ ، وبطرس البستاني : كتاب دائرة المعارف ، ١/ ٤٣٨ ، وعمر كحالة : معجم المؤلفين ، ٥/ ٢٦٥-٢٦٦ ، وكارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٠٨-٣٤١ ، ومحمد بن =

أ ـ اسمـه :

:" عـثمـان بـن أبي بكـر بـن يـونس " [١]، " المـعـروف بابن الحاجب " [٢] .

= شنب : دائرة المعارف الإسلامية ، ١/ ١٢٦- ١٢٨ ، وعمر فروخ : تاريخ الأدب العربي ، ٣/ ٥٥٩-٥٦٢ ، وجرجي زيدان : تاريخ آداب اللغة العربية ، ٣/ ٥٤-٥٥ ، ومحمد الطنطاوي : نشأة النحو ، ص١٢٨ .

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق :د. إحسان عباس ، دار صادر-بيروت،ط/ ١، ١٩٧٠م، ٣/ ٢٤٨ ، وأبو الفدا : المختصر في أخبار البشر، تحقيق :د. محمد زينهم محمد عزب والأستاذ: يحيى سيد حسين ، دار المعارف-القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٩٩م ، ٣/ ٢١٥ ، وعبد الباقي اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية-الرياض ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ص٢٠٤ ، والذهبي : معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة—بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، ٢/ ٦٤٨ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، حقق هذا الجزء :د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، ٢٣/ ٢٦٥ ، والأدفوي : الطالع السعيد ، تحقيق : سعد محمد حسن ، مراجعة : د. طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط/ ١، ١٩٦٦م ، ص٣٥٢ ، وابن الوردي : تتمة المختصر في أخبار البشر، تحقيق : أحمد رفعت البدراوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط/ ١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م ، ٢/ ٢٦٠ ، وابن كثير : البداية والنهاية في التاريخ ، مطبعة المتوسط – بيروت ، د.ط ، د.ت ، ١٣/ ١٦٨ ، وابن فرحون : الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، تحقيق :د.علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة ، ط/ ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ٢/ ٧٨ ، والفيروزأبادي : البلغة في تاريخ أئمة اللغة ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة– دمشق ، ط/ ١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م ، ص١٤٠ ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط/ ٢، ١٩٩٩م ، ١/ ٤٤٠ .

(٢) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وأبو الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥ ، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٢ ، وابن الوردي : تتمة المختصر ، ٢/ ٢٦٠ ، واليافعي : مرآة=

ب- : كنيته ولقبه :

: يكنى ابن الحاجب بأبي عمرو [١] ، ويلقب بجمال الدين [٢] .

=الجنان وعبرة اليقظان ، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م ، ٤/ ١٦٨ ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٧٨ ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوافي : تحقيق : د. محمد محمد أمين ، مركز تحقيق التراث ، ط/ ، ١٩٩٣م ، ٧/ ٤٢١ .

(١) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وأبا شامة المقدسي : الذيل على الروضتين ، تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، عني بنشره وراجعه : السيد عزت العطار الحسيني ، دار الجيل – بيروت ، ط/ ٢ ، ١٩٧٤م ، ص١٨٢ ، والذهبي : العبر في خبر من غبر ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ط/ ٢، ١٩٨٦م ، ٥/ ١٨٩ ، وابن قنفذ : الوفيات ، تحقيق : عادل نويهض ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٧١م ، ص٣١٩ ، وابن الجزري : غاية النهاية في طبقات القراء ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، ١/ ٥٠٨ ، والسيوطي : حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة ، د.ط ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، ١/ ٣٩٣-٣٩٤ ، وعبد القادر النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية-بيروت ، ط/ ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، ٢/ ٣ ، وابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التراث العربي– بيروت ، د.ط ، ١٩٧٠م ، ٥/ ٢٣٤.

(٢) انظ: ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥ ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٧٨ ، والسيوطي : تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب ، تحقيق : د. حسن ملخ ود.ة . سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م ، ١/ ٢١٦ ، والخوانساري : روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ، مكتبة اسماعيليان – طهران ، د.ط ، ١٣٩٢هـ، ٥/ ١٨٤ .

جـ- نسبه :

: ابن الحاجب كرديّ الأصل [1] ، وينسب إلى بلدة "دَوِين " [2] وهي " بلدة من نواحي أَرّان في آخر حدود أذربيجان بقرب من تفليس ؛ منها ملوك الشام بنو أيوب"[3]، والنسبة إلى هذه البلدة " الدَّوِيْنِيّ "[4]، وبعض العلماء ذكر أنه " الدُّوني"[5] نسبة إلى بلدة اسمها " دُون ": قرية من أعمال دينور "[6] ،

---

(١) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥.

(٢) بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، وياء مثناة من تحت ساكنة ، وآخره نون، انظر : ياقوت الحموي : معجم البلدان، دار الكتاب العربي – بيروت ، د.ط ، د.ت ، ٢/ ٤٩١ .

(٣) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ٢/ ٤٩١ .

(٤) بعض العلماء ضبطها " الدُّوَيْنِيّ " ، انظر : الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٢٣/ ٢٦٥ ، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٢ ، وابن تغري بردي : المنهل الصافي ، ٧/ ٤٢١، وابن تغري بردي: الدليل الشافي ،١/ ٤٤٠، وصلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات، تحقيق : رضوان السيد، دار النشر فرانزشتايز–شتوتكارت ، ط/ ١، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م ، ١٩/ ٤٨٩ ، والسيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت ، د.ط ، د.ت ، ٢/ ١٣٤، وطاش كبرى زادَة: مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تحقيق: كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٦٨م، ١/ ١٣٩ ، والخوانساري : روضات الجنات ، ٥/ ١٨٤ ، وقد حُرفت " الدُّوَيْنِيّ " عند بعضهم إلى " الرّويني " انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/ ١٦٨ ، وعبد القادر النعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، ٢/ ٣ .

(٥) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين ، ص٢٠٤ ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٧٨ ، والفيروزأبادي : البلغة ، ص١٤٠ ، وابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٥٠٨ .

(٦) بضم أوله ، وآخره نون . ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ٢/ ٤٩٠ .

والذي أرجحه أنه من " دَوِين " لأنها بلدة لبني أيوب وهم أكراد ، وكان والده حاجبًا للأمير عز الدين موسك الصلاحي[1]، ابن خال صلاح الدين الأيوبي [2]. ولذلك عُرِفَ بابن الحاجب .

٢- مولده ووفاته :

ولد ابن الحاجب :" في آخر سنة سبعين[3] وخمسمئة بأَسْنَا (بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف) ، وهي بليدة صغيرة من

(١) انظر: ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨ ، وأبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥، والذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٦٤٨ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م ، ٦/ ١٠٠ .

(٢) انظر : العماد الأصفهاني : الفتح القسي في الفتح القدسي ، تحقيق وشرح وتقديم : محمد محمود صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٦٥م ، ص٣٥٥ ، وجمال الدين محمد بن سالم بن واصل : مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق : د. جمال الدين الشيال ، د.ط ، د.ت ، ٢/ ٣٠٩ ، وجاء فيه أنّ اسم الأمير : عز الدين موسك بن جكر (ت٥٨٥هـ) ، والذهبي : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (حوادث ووفيات ٥٨١-٥٩٠هـ) ، تحقيق :د. عمر عبد السلام تَدْمُري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م ، ص٢٣٢ . وجاء فيه أنّ اسم الأمير (موسك الصلاحي) هو : موسى بن جكّوا ، والراجح أنّ اسم الأمير هو : عز الدين موسك بن جكو ، انظر: العماد الأصفهاني : الفتح القسي ، ص٣٥٥ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٠٠ .

(٣) تحرفت " سبعين " إلى " تسعين " في الديباج المذهب ، انظر : ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٢ .

الأعمال القُوصِيَّة بالصعيد الأعلى من مصر "[1] ، وفي معجم البلدان لياقوت الحموي(ت٦٢٦هـ) :" إِسْنَا : بالكسر ثم السكون، ونون، وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد، وليس وراءها إلا أُدفو وأُسوان ثم بلاد النوبة ، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي في الإقليم الثاني "[2] ، والمعروفة الآن بـ " إِسْنَا " بالكسر .

إلّا أنّ الذّهبيّ (ت ٧٤٨هـ) يذكر أنّه ولد في آخر سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمئة رواية عن ابن الحاجب :" قال : ولدتُ سنة سبعين ، أو إحدى وسبعين وخمسمئة بإسنا من عمل الصعيد "[3] . وكل من نقل عن الذّهبيّ ذكر هذا التاريخ ، وهو لا يشكل فرقًا كبيرًا بين ما ذكره ابن خلّكان (ت٦٨١هـ) والذّهبيّ ، والراجح ما ذكره معاصره ابن خلّكان .

وتوفّي" بالإسكندرية نهار الخميس السّادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمئة ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشّيخ الصّالح ابن أبي شامة "[4] ، وقد أجمع العلماء المترجمون لابن الحاجب على أن تاريخ وفاته في

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٥٠ ، وانظر: أبا الفدا : المختصر في أخبار البشر ، ٣/ ٢١٥، وعبد الباقي اليماني : إشارة التعيين ، ص٢٠٤ .

(٢) ياقوت الحموي : معجم البلدان ، ١/ ١٨٩ .

(٣) الذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٦٤٨ .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٥٠ .

سنة ست وأربعين وستمئة ، إلّا ابن قنفذ (ت ٨٠٧هـ) ذَكَرَ أنَّه توفّي سنة سبع وأربعين وستمئة [١] .

ورثاه ابن المُنَيِّر بأبيات منها [٢] :"

أَلا أَيّها المختالُ في مَطْرَفِ العُمْرِ   هَلُمَّ إلى قبرِ الإمام أبي عَمرِو

تر العلمَ والآداب والفضل والتقى   ونيلَ المنى والعزَّ غُيِّبْن في قبرِ ".

٣- أخلاقه وشخصيته :

كان ابن الحاجب صاحب خلق رفيع وعلم غزير، وقال عنه أبو شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) :" كان ركنًا من أركان الدين في العلم والعمل...وكان ثقةً حجةً متواضعًا عفيفًا كثير الحياء ، منصفًا محبًا للعلم وأهله ، ناشرًا له، محتملاً للأذى صبورًا على البلوى"[٣].

وكان ابن الحاجب ذكيًا بارعًا ، فتعلم القرآن الكريم والقراءات ، ودرس الفقه على مذهب الإمام مالك ، وأتقن علوم العربية ، ودرَّس في القاهرة ودمشق، وأصبح مشهورًا ، فأقبل عليه الخلق يُدرسهم ويعلمهم ، ولقيت مؤلفاته قَبولاً كبيرًا في عصره [٤] .

---

(١) انظر : ابن قنفذ : الوفيات ، ص٣١٩ .

(٢) ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٠ ، والأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٦ .

(٣) أبو شامة المقدسي : ذيل الروضتين ، ص١٨٢ .

(٤) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٨-٢٤٩ .

ومدحه ابن خلّكان بقوله :" وصنف في أصول الفقه ، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة ، وخالف النحاة في مواضع ، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها ، وكان من أحسن خلق الله ذهنًا "[1] .

وابن الحاجب شاعر وعالم من علماء العصر الأيوبي ، وهو فصيح بليغ ، وكان ذا شخصية قوية مُحبًّا للعلم ، والدليل على ذلك كتبه المتقنة في مختلف العلوم التي كتب فيها ، فأقبل العلماء على شرحها ونظمها .

وقصة حبسه مع الشيخ عز الدين بن عبد السلام مشهورة وتدل على إخلاصه لصديقه ووفائه له ، حبسهما الملك الصالح بن إسماعيل في دمشق بسبب إنكارهما عليه تقاعسَهُ عن قتال الصليبيين وصلحَهُ معهم وإعطاءَهم بلد الشَّقيف[2] ، فأمرهما بالخروج من دمشق ، فخرجا سنة ثمان وثلاثين وستمئة إلى القاهرة ، ثم استقر ابن الحاجب في الإسكندرية إلى وفاته[3].

٤- نظمه :

نظم ابن الحاجب مقدمته النحوية (الكافية) في " الوافية في نظم

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٥٠ .

(٢) صفد وقلعة شقيف بلدتان تقعان في لبنان ، انظر : كارل بروكلمان : تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية :د. رمضان عبد التواب، راجع الترجمة : د. السيد يعقوب بكر ، دار المعارف-مصر ، ط/ ٣ ، ١٩٨٣م ، ٥/ ٣٠٨ .

(٣) انظر : اليافعي : مرآة الجنان ، ٤/ ٩٠ ، والذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٢٣/ ٢٦٦ .

الكافية "، عندما طلب منه الملك الناصر بن عيسى الأيوبي أن ينظم له الكافية ، فنظمها في ثمانية وتسعين بيتًا وسماها الوافية ، وفي العروض نظم " المقصد الجليل إلى علم الخليل " وهي قصيدة في العروض ، لامية ، من البحر البسيط ، وعدد أبياتها (١٧١) بيتًا . ونظم في المؤنثات السماعية " القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة " ، وهي ثلاثة وعشرون بيتًا من البحر الكامل ، ويعدّ نظم ابن الحاجب من الشعر التعليمي .

ولم تصلنا قصائد لابن الحاجب في أي غرض شعري كالمدح أو الرثاء ، وكل ما حفظته له كتب المترجمين عدة أبيات ، لا تدل على شاعر كبير .

ومن نظمه :"

أيْ غَدٌ مع يَدٍ دَدٍ ذي حروفٌ طاوعت في الرويِّ وهي عيونُ

ودواة والحوت والنون نونا ت عصتهم وأمرها مستبين

وهو جواب عن البيتين المشهورين وهما :

ربما عالج القوافي رجالٌ في القوافي فتلتوي وتلين

طاوعتهم عينٌ وعينٌ وعينٌ وعصتهم نون ونون ونون

فيعني بقوله " عين وعين وعين " نحو غدٍ ويدٍ وددٍ ، فإن وزن كل منها " فع " إذ أصل غد : غدوٌ ، ويد : يديٌ ، ودد : ددنٌ ، وبقوله " نون ونون ونون " ،
الدواة والحوت والنون الذي هو الحرف "[1] .

ومن نظمه [2]: "

إنْ غبتم صورةً عن ناظريَّ فما   زلتم حضورًا على التّحقيق في خَلَدي

مثل الحقائق في الأذهان حاضرة   وإن تُردْ صورةً في خارج تجـد " .

وله بيتان في معناهما ، لكنّه قلبهما في قافية أخرى فقال[٣] :"

إنْ تغيبوا عن العيـون فأنتُمْ   في قلوبٍ حضورُكمْ مُستمرُّ

مثل ما تثبتُ الحقائق في الذِّهـ   ـن وفي خارجٍ لهـا مُستقرُّ ".

ثانيًا : ثقافته :

كانت الثقافة الدينية هي السائدة آنذاك ، فالقرآن الكريم وقراءاته وتفسيره وتأويله ومباحث العقيدة ، وما يتصل بها من علم الكلام والنحو واللُّغة كلّ هذا من الأمور التي كان فيها حظٌّ مشترك لعلماء ذلك العصر ، وكذلك أمرُ الحديث النَّبويّ وما تعلَّق به روايةً ودرايةً ولغةً ، ثم هناك الثقافة الفقهية وما يتصل بها من أُصولٍ ، بعد هذا يختلف كلُّ عالم بمقدار الثقافة التي تلقاها واهتمامه بفرع من فروع العلم المختلفة ، فإذا نظرنا إلى هذه العلوم وربطنا بينها وبين الشيـوخ الذين قـرأ عليهم ابن الحاجب ؛ فإننا نرى أَنَّه قـد نـال حظًّا

---

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٤٩ .

(٢) الأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٦ .

(٣) السابق ، ص٣٥٦ .

كبيرًا من هذه الثقافة الدِّينية ، بل إِنَّ ثقافته الفقهية أثرت في ثقافته النحوية ، فاستعمل بعض المصطلحات الفقهية في المسائل النحوية ، فقد اشتغل ابن الحاجب بالقرآن الكريم وهو صغير في بداية حياته في القاهرة ، وأخذ الفقه عن أبي الحسن الأبياريّ ، والشاذليّ ، وسيف الدين الآمديّ ، على المذهب المالكيّ وبرع فيه ، وعدّه محمد مخلوف في الطبقة الثالثة عشرة من فقهاء المالكية (طبقة التابعين) فرع مصر[١]. وأخذ الحديث عن القاسم بن عساكر والبوصيريّ ، وأخذ القراءات عن كبار علماء القراءات في عصره ، من مثل الشاطبيّ ، وأبي الفضل الغزنويّ ، وأبي الجود اللخميّ ، ونستطيع أنْ نؤكد أنَّ ابن الحاجب كان من القرَّاءِ المجازين بالقراءة ، وقرأ الذهبي (ت٧٤٨هـ) على الشيخ موفق الدين محمد بن أبي العلاء ببعلبك ، عن قراءته على أبي عمرو بن الحاجب[٢]. وعدّه ابن الجزريّ (ت٨٣٣هـ) في الطبقة الحادية عشرة من القراء[٣].

ثالثًا : شيوخه :

درس ابن الحاجب العلوم المختلفة على علماء عصره في مصر والشام ،

(١) انظر : محمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، تحقيق : عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م ، ١/ ٢٤١ .

(٢) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٦٤٩ .

(٣) انظر: ابن الجزري : منجد المقرئين ومرشد الطالبين ، قرأه بعد الطباعة: الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي والشيخ أحمد محمد شاكر ، مكتبة القدسي – القاهرة ، د.ط ، ١٣٥٠هـ، ص٤١ .

وهم كثر ، ولذلك فإنني سوف أترجم لأشهرهم :

١- الشّاطبيّ :

هو أبو محمد القاسم بن فِيْرَة[1] بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعينيّ الشاطبيّ المقرئ الضرير مصنف الشاطبية في القراءات السبعة ، التي سماها "حرز الأماني ووجه التهاني" ، وعددها ألف ومئة وثلاثة وسبعون بيتًا. ولد في شاطبة إحدى مدن الأندلس سنة (٥٣٨هـ) ، خرج إلى الحج فقدم الإسكندرية سنة (٥٧٢هـ). وولاه القاضي الفاضل مشيخة الإقراء بمدرسته ، لتعليم القرآن الكريم وقراءاته والنحو واللغة ، قرأ ابن الحاجب عليه بعض القراءات وسمع منه " التّيسير "، وتأدّب عليه ، توفّي في القاهرة سنة(٥٩٠هـ)[2].

٢- البوصيريّ :

هو هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري أبو القاسم البوصيريّ الكاتب

–

(١) فِيْرُّة : بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وتشديد الراء وضمها ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/ ٢٣٤ ، وهذا خطأ لالتقاء الساكنين الياء والراء الأولى، والصحيح : فِيْرَة : بكسر الفاء ، وسكون الياء المثناة من تحتها ، وفتح الراء ، انظر : ياقوت الحموي : معجم الأدباء ، دار الفكر ، ط/ ٣ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، ١٦/ ٢٩٣ .

(٢) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٤/ ٧١-٧٣ ، والذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٥٧٣-٥٧٥ ، وابن كثير: البداية النهاية ، ١٣/ ١٠ ، وابن فرحون: الديباج المذهب ، ٢/ ١٣٦-١٣٨ ، وابن الجزري : غاية النهاية، ٢/ ٢٠-٢٣ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٢٢ ، والسيوطي: حسن المحاضرة ، ١/ ٤٣٠-٤٣١ ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، ٢/ ٤٩-٥١، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٤/ ٣٠١ .

الأديب المحدث مسند الديار المصرية . ولد سنة (٥٠٦هـ) ، حدَّث في القاهرة والإسكندرية ، سمع منه ابن الحاجب الحديث ، له مؤلفات قيمة من أهمها مختصر في علم الناسخ والمنسوخ . توفي سنة (٥٩٨هـ) [1] .

٣- أبو الفضل الغزنويّ :

هو محمد بن يوسف بن علي بن شهاب الدين أبو الفضل الغزنويّ المقرئ الفقيه النّحويّ الحنفيّ ، ولد سنة (٥٢٢هـ) ، قرأ على أبي محمد سبط الخياط وسمع من أبي بكر قاضي المارستان ، وكان عالمًا فاضلاً بارعًا ، عالمًا بالقراءات ، تصدر للإقراء ، ودرس عليه ابن الحاجب جميع القراءات ، كما أخذ منه السخاويّ وروى عنه ابن خليل المقدسيّ والضّياء المقدسيّ والرشيد العطار . توفّي في القاهرة سنة (٥٩٩هـ) [2] .

٤- أبو الجود اللخميّ :

هو غياث بن فارس بن مكي أبو الجود اللخميّ المنذري المقرئ الضرير شيخ القراء في الديار المصرية ، قرأ القراءات على الشريف أبي الفتوح ، وسمع

---

(١) انظر : ابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٥٠٨ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٤/ ٣٣٨ ، واليافعي : مرآة الجنات ، ٣/ ٤٠٩ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٨٢ ، وابن تغري بردي : الدليل الشافي ، ٢/ ٧٦٦-٧٦٧ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٢٤ .

(٢) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٥٧٩ ، وابن الجزري : غاية النهاية ، ٢/ ٤ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٦٤ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٤٠١ ، و١/ ٤٣١ .

من عبد الله بن رفاعة السّعديّ وغيره ، كان عالمًا فاضلاً ، وحافظًا متقنًا ، أخذ القراءة عنه ابن الحاجب وغيره ، تصدر للإقراء من شبيبته ، ولد سنة (٥١٨هـ)، وتوفّي سنة (٦٠٥هـ)[1].

٥- القاسم بن عساكر :

هو القاسم بن الحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله أبو محمد بن عساكر الدّمشقيّ ، كان محدثًا حسن المعرفة شديد الورع ، تولى مشيخة دار الحديث بالنورية بعد والده ، أخذ عنه ابن الحاجب عندما دخل مدينة دمشق ، ولد سنة (٥٢٧هـ) وتوفّي سنة (٦٠٠هـ)[2].

٦- الأبياريّ :

هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي بن حسن بن عطية، الملقب شمس الدين، أحد العلماء الأعلام ، وأئمة الإسلام ، كان فقيهًا أصوليًا كلاميًا ، أخذ عنه أبو الطاهر بن عوف ، وكان ذا علم وفير انتفع الطلبة بعلومه ، وتخرج عليه ابن الحاجب ، ومن مؤلفاته " شرح البرهان " ، ولد سنة (٥٥٧ هـ) ،

---

(١) انظر : الذهبي: معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٥٨٩-٥٩٠ ، وابن الجزري : غاية النهاية ، ٢/ ٢٨٦ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٧٥ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٤٣١ .

(٢) انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/ ٣٧ ، وابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٥٠٨ ، وابن تغري بردي : النجوم الزاهرة ، ٦/ ١٦٦ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٤/ ٣٤٧ .

وتوفّي سنة (٦١٨هـ)[1].

٧- الشّاذليّ :

هو الشيخ أبو الحسن الشّاذليّ الضّرير تقي الدين علي بن عبد الله بن عبد الجبار شيخ الطائفة الشّاذليّة ، شهد العلماء بفضله ، كان عالمًا فاضلاً تقيًا ، وكانت له مناظرات يحضرها العلماء ، وحضر مجلسه الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، قرأ ابن الحاجب عليه كتاب الشّفاء . توفّي سنة (٦٥٦هـ) [٢] .

٨- سيف الدين الآمديّ :

هو علي بن محمد بن سالم التغلبيّ أبو الحسن ، الملقب سيف الدين الآمِديّ ، ولد في مدينة آمِد إحدى مدن ديار بكر ، وتعلم القرآن الكريم ودرس الخلاف والفلسفة والمنطق والفقه ، وأكمل دراسته في الشام ، ثم انتقل إلى مصر وتولى التدريس فيها ، وشاع ذكره وقرئت كتبه ، اختصر ابن الحاجب كتابه فوائد الأحكام وسماه أصول الفقه ، ولد سنة (٥٥١هـ)، وتوفّي سنة(٦٣١هـ) [٣].

---

(١) انظر: ابن فرحون: الديباج المذهب ،٢/ ١١٠-١١١، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٩٢.

(٢) انظر : ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ ، تحقيق : د. فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود ، دار الرشيد – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٨٠م، ٢٠/ ٢٠١-٢٠٢ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٥/ ٢٧٨-٢٧٩، والمراغي : الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، د.ط ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ، ٢/ ٦٥ .

(٣) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٣/٣٩٣-٣٩٤ ، وابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/١٣٤-١٣٥ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/٤٦٩ .

٩- إسماعيل بن ياسين *:

هو إسماعيل بن الصالح بن ياسين أبو الطاهر الساعي ، المقرئ الصالح روى عن أبي عبد الله الرّزاز مشيخته وسداسياته ، سمع منه ابن الحاجب الحديث ، وتوفّي في ذي الحجة سنة (٥٩٦هـ)[1].

١٠ – ابن البنّاء :

هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن أحمد بن البنّاء الشيخ أبو النجيب نور الدين بن جامع البغداديّ الصوفيّ الشافعيّ المقرئ ، صحب الشيخ أبا النجيب السهروردي ، وسمع من القاضي مجلي وابن الزّاغونيّ، أقرأ القرآن ، وحدّث بالعراق والحجاز والشام ومصر ، تأدب ابن الحاجب عليه ، توفي سنة (٥٩١هـ)[2] .

---

*وَهِمَ الدكتور طارق نجم عبد الله محقق: القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية لابن الحاجب، عندما ترجم لابن ياسين ، فذكر في صفحة ٢٣ : علي بن عبد الله بن ياسين بن نجم ، أبو الحسن الكناني العسقلاني ، المعروف بابن البلان ، ولد سنة بضع وخمسين وخمسمائة ، وتوفي سنة ستّ وثلاثين وستمائة ، وليس هو المقصود بابن ياسين ، انظر : ترجمة ابن البلان في : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٢/ ٦٣٦ ، وابن الجزري: غاية النهاية ، ١/ ٥٥٤-٥٥٥ .

(١) انظر : الذهبي : معرفة القراء الكبار ، ٦٤٨/٢ ، وسير أعلام النبلاء ، ٢٦٥/٢٣ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٣٢٣/٤ .

(٢) انظر : ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٥/ ٥٣ ، والمقريزي : الخطط المقريزية ، تحقيق :د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولي ، ط/ ١ ، ١٩٩٨م ، ٣/ ٥٥٦.

رابعًا : تلاميذه :

درَّس ابن الحاجب في القاهرة وبيت المقدس ودمشق في الجامع الأموي بزاوية المالكية، ثم عاد إلى القاهرة ، فدرّس بالمدرسة الفاضلية مكان الشاطبي[1]، ومنها انتقل إلى الإسكندرية ، فأخذ عنه خَلق كثيرون ، ذُكِرَ بعضهم في كتب التراجم ، وبعضهم لم يذكر ، لذا فإنني سأترجم لأشهر من تتلمذ على ابن الحاجب وأخذ عنه :

١ – المنذريّ :

هو الحافظ الكبير شيخ الإسلام عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله أبو محمد المنذريّ الشّافعيّ ، ولد في مصر سنة (٥٨١هـ) ، قرأ القرآن بالسبع ، وطلب الفقه والآداب ، فبرع بالفقه ، ثم طلب الحديث فرحل إلى مكة والمدينة ودمشق وحرّان والرّها وبيت المقدس ، حتى صار إمامًا في الحديث ، وكان عديم النظير في معرفة الحديث على اختلاف فنونه ، تولى مشيخة الكاملية ، روى عن ابن الحاجب ، ألّف الترغيب والترهيب وشرح التّنبيه واختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود وغيرها ، توفّي سنة (٦٥٦هـ)[2] .

---

(١) انظر : ابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٥٠٩ .

(٢) انظر : ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ ، ٢٠/ ٢٠١ ، والذهبي : تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات ٦٥٠-٦٦٠هـ) ، تحقيق :د. عمر عبد السلام تَدْمُري ، دار الكتاب العربي-بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م ، ص٢٦٨-٢٧٠ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٠٦ .

٢ – ابن المُنَيِّر :

هو العلامة ناصر الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن منصور الجذاميّ الإسكندرانيّ إمام من الأئمة المتبحرين في التفسير والفقه والأصول والعربية والبلاغة ، كان عالمًا فاضلاً وشيخًا جليلاً ، أخذ عن ابن الحاجب ، وأجازه بالإفتاء ، من مؤلفاته : تفسير القرآن الكريم المسمى " البحر الكبير في نُخب التفسير "، والانتصاف من الكشاف ، والمقتفى في آيات الإسراء ، ولد سنة (٦٢٠هـ) ، وتوفّي سنة (٦٨٣هـ)[١].

٣– الشّرف الدّمياطيّ :

هو الإمام العلامة الحجة الفقيه المحدث النّسّابة شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الشافعي درس في دمياط الفقه والأصول وقرأ بعض القراءات ، ثم سافر إلى الإسكندرية ، وقرأ على بعض علمائها ، وانتقل إلى القاهرة ولازم الحافظ المنذري حتى صار فقيهًا وحجةً وعمره ثلاثون سنة ، فأصبح الشرف الدمياطي حافظًا ونحويًا ولغويًا وعالمًا بالقراءات ، فتولى مشيخـة الظاهرية ، ثم درس في المدرسة المنصـورية ، روى عن ابن الحـاجـب

(١) انظر : ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/ ٢٠١ ، وابن فرحون : الديباج المذهب ، ١/ ٢١٣-٢١٥ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٢٧٢ .

وحدث عنه بالإجازة ، ولد سنة (٦١٣هـ) ، وتوفّي سنة (٧٠٥هـ) [1] .

٤- القسطنطينيّ :

هو أبو بكر بن عمر بن علي بن سالم الإمام رضيّ الدّين القسطنطينيّ النّحـويّ الشافعي ، ولد سنة (٦٠٧هـ) ونشأ في القدس وأخذ العربية عن ابن الحاجب ، وأصبح من كبار أئمة العربية في القاهرة ، وكانت له معرفة تامة بالفقه ومشاركـة بالحـديث ، وكان صالحًا خيّرًا دينًا متواضعًا ساكنًا ناسكًا . توفّي سنة (٦٩٥هـ) [2] .

٥- ابن مالك :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين الشّافعيّ النّحويّ الطائيّ الجَيَّانيّ ، ولد في الأندلس في مدينة جيان سنة (٦٠٠هـ) ، ودرس بعض القراءات ومذهب الإمام مالك في مدينته ، ثم رحل إلى الشرق إلى دمشق ، فدرس القراءات ومذهب مالك والحديث على السخاوي وابن الحاجب، وسافر إلى حلب ودرس النحو على ابن يعيش ، ثم انتقل من مذهب مالك إلى مذهب الشافعي ، وبذل جهدًا كبيرًا في طلب العلم ، إلى أن أصبح عالمًا مشهورًا

---

(١) انظر : ابن شاكر الكتبي : فوات الوفيات ، ٢/ ٤٠٩-٤١١ ، وابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٤٧٢ ، والسيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٠٨ .

(٢) انظر : السيوطي : بغية الوعاة ، ١/ ٤٧٠-٤٧١ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٥/ ٤٣٤ ، والخوانساري : روضات الجنات ، ٣/ ٣٤٩ .

في النحو والصرف ، ومن مؤلفاته : ألفية ابن مالك ، وتسهيل الفوائد ، والكافية الشافية ، توفّي في دمشق سنة (٦٧٢هـ) [١] .

٦- كمال الدين الزّملكانيّ :

هو أبو المكارم كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الأنصاريّ نسب إلى " زملّكان" بغوطة دمشق ، وقد وصف بالتبحر بالعلوم ، وكان خيرًا ذكيًا ، وقد ولي القضاء في " صرخد " وقام بالتدريس في بعلبك ، وقد ذَكَرَ أنَّه تلميذ لابن الحاجب ، وقرأ القراءات على ابن الحاجب . توفّي في دمشق سنة (٦٥١هـ) [٢] .

٧- الملك الناصر داود :

هو داود بن عبد الملك المعظم عيسى بن العادل ، ملك دمشق بعد أبيه ثم انتزعت من يده وأخذها عمه الأشرف ، واقتصر على الكرك ونابلس ، ثم تنقلت به الأحوال ، كانت له فصاحة وشعر جيد ، وقرأ الكافية على ابن الحاجب الذي نظمها بطلب منه ، ولد سنة (٦٠٣هـ) ، وتوفّي سنة (٦٥٦هـ) [٣] .

---

(١) انظر :ابن شاكر الكتبي:فوات الوفيات،٣/ ٤٠٧-٤٠٩،وابن كثير:البداية والنهاية، ١٣/ ٢٥٤، وابن الجزري : غاية النهاية ، ٢/ ١٨٠-١٨١ ، والسيوطي : بغية الوعاة ، ١/ ١٣٠-١٣٧ .

(٢) انظر : السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط/ ١، ١٩٠٦م ، ٥/ ١٣٣ ، السيوطي : بغية الوعاة ، ٢/ ١١٩ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٥/ ٢٥٤ .

(٣) انظر: ابن شاكر الكتبي: عيون التواريخ ، ٢٠/ ١٦٨-١٧٦، وابن كثير: البداية والنهاية ، ١٣/ ٢٠٣-٢٠٤.

٨- ابن ملّي :

هو الشيخ نجم الدين أحمد بن مُحَسِّن المعروف بابن ملّي ، كان متوقد الذهن ، قرأ النحو في دمشق على ابن الحاجب ، وسمع من البهاء المقدسيّ والحسن الزيديّ ، وتفقـه على العز بن عبد السلام، وحدّث في حلب ودمشق ، وبرع في الأصول والكلام والفلسفة، ولد ببعلبك سنة (٦١٧هـ) ، وتوفّي سنة (٦٩٩هـ) [١] .

٩- موفق الدين بن أبي العلاء النّصيبيّ :

هو محمد بن محمد بن علي بن المبارك ، أبو عبد الله بن أبي العلاء الأنصاريّ النّصيبيّ ، ولد سنة (٦١٧هـ) بنصيبين ، وقرأ بها على والده ، ثم رحل إلى مصر ، فقرأ بها على أبي الحزم وابن الحاجب ، وأخذ العربية عن ابن الحاجب وابن معط ، ثم عاد إلى بعلبك ، وأصبح شيخ الإقراء بمسجدها أربعين سنة ، وأخذ عنه الذهبي القراءات . توفّي سنة (٦٩٥هـ) [٢] .

(١) انظر: السبكي : طبقات الشافعية الكبرى ، ٥/ ١٣ ، وابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ، ٥/ ٤٤٤-٤٤٥.

(٢) ابن الجزري : غاية النهاية ، ٢/ ٢٤٤-٢٤٥ .

خامسًا : مذهبه النّحويّ .

نشأ ابن الحاجب في مصر بعد تكامل طبقات النحاة البصريين والكوفيين وانتهائها؛ إذ إنَّ آخر مَن ذُكر في طبقات البصريين أبو علي إسماعيل بن القاسم البغداذي[١] ، وآخر من ذُكر في طبقات الكوفيين أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣هـ)[٢] .

وكان ابن الحاجب يميل في آرائه إلى المذهب البصري في النحو ، ولكنه خالف البصريين في مسائل ، ووافق الكوفيين في مسائل ، وخالفهم في أخرى ، فهو من النحاة المتأخرين أصحاب الاختيار ، يختار من المذهبين ما يوافق رأيه ، فإذا لم يجد ما يوافق رأيه يخالف المذهبين ، وقد انفرد ابن الحاجب بآراء لم يذكرها أحد قبله .

فهو يوافق البصريين في مسائل كثيرة منها : أن المصدر أصل أخذ الفعل منه[٣] ، وأن "لات " بمعنى " ليس"، وليست نافية للجنس[٤] ، ولا يجوز تقدّم

---

(١) انظر : الزُّبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف– القاهرة، ط/ ٢ ، د.ت ، ص١٢١ .

(٢) انظر : السابق ، ص١٥٤ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان–الأردن ، ودار الجيل ، بيروت– لبنان ، ط/ ١ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، ١/ ٤٢٨-٤٢٩ .

(٤) انظر : السابق ، ١/ ٤٢٣-٤٢٤ .

التمييز على عامله [1] ، ويخالف سيبويه في مسائل منها : دخول الفاء في خبر إنَّ[2]، وخالفه في أصل "لولا "[3]، ويخالف الزمخشري في مسائل كثيرة منها : حدّ الكلمة [4] ، حدّ المبني [5]، واللام في " لسوف " [6] .

ووافق الكوفيين في مسائل منها: حذف نون الوقاية[7]، والخفض بالواو التي بمعنى " رُبّ "[8] ، واستعمال " منذ ومذ " للزمان[9] ، وخالفهم في مسائل منها : الاسم المرفوع بعد إذا فاعل وليس مبتدأ [10] ، والعامل في الاسم المشغول عنه[11] .

---

(١) انظر : انظر : ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان-الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط/ ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، ١/ ٤٠٧ -٤٠٨ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ٤٨٠ .

(٣) انظر : السابق ، ١/ ٣٠٩ .

(٤) انظر : السابق ، ١/ ٢٩١ .

(٥) انظر : السابق ، ١/ ٣٠٧-٣٠٨ .

(٦) انظر : السابق ، ١/ ٢٧٧-٢٧٨ .

(٧) انظر : السابق ، ٢/ ٥٤٠ .

(٨) انظر : السابق ، ٢/ ٧١٣ .

(٩) انظر : السابق ، ٢/ ٥٠٠ .

(١٠) انظر : السابق ، ١/ ٢٩٣ .

(١١) انظر : السابق ، ٢/ ٥٠١ .

وانفرد ابن الحاجب بآراء منها : جواز العطف على اسم أنَّ بالرفع في قوله تعالى:﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة :٣] ، وقال :" هذا موضع لم ينبِّه عليه النحويون "[1].

ومنها اسم الإشارة " هذان " مبني في قوله تعالى :﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه : ٦٣][2] ، وإعراب كلمة السماوات في قولهم : خلق الله السماوات والأرض ، بأنها مفعول مطلق[3] . وجملة الحكاية بالقول مفعولاً به في قول الأكثرين ، والصحيح أن القول غير متعدّ ، وأن ما يُذكر بعده من مثل ذلك مصدر[4] .

وزعم الدكتور طارق عبد عون الجنابي أنّ ابن الحاجب بصري المذهب[5]. ولا أوافقه في ذلك، فابن الحاجب يميل إلى البصريين ولكنه من أصحاب الاختيارات النحوية، فكما لاحظنا أنه يختار من آراء البصريين والكوفيين ويخالفهم ، وينفرد بآرائه النحوية .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٨٢ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ١٥٧ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٧٠٢-٧٠٣ .

(٤) انظر : السابق ، ١/ ١٩١ .

(٥) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه ، مطبعة أسعد – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٧٣م-١٩٧٤م ، ص٢٧، وص١١٩ .

سادسًا : مؤلفاته :

أَلَّفَ ابن الحاجب في النحو والصرف والعروض والفقه والأصول والقراءات، ومصنفاته في نهاية الحسن والإفادة[1]، وقد رزقت قَبولاً تامًا لحسنها، وجزالتها[2] ، ومختصره في الفقه من أحسن المختصرات [3]. وانتفع الناس بعلمه وشرحت مؤلفاته واختصرت ، واشتغل بها طلاب العلم . وسأقسم مؤلفاته حسب العلوم التي تنتمي إليها :

أولاً : مؤلفاته في النحو والصرف :

١ – الكافية : وهي مقدمة في النحو موجزة ، قصرها ابن الحاجب على مسائل النحو ، فأعجب الناس بها ، وأخذ العلماء يشرحونها ويختصرونها ويعربونها ، فشرحها المصنف نفسه ، وشرحها ابن مالك ، ومن أهم شروحها شرح رضي الدين الأستراباذي ، وطبعت أكثر من ست وثلاثين مرة في أماكن متفرقة من العالم ، آخرها طبعة بولاق في سنة (١٢٦٦هـ) [4] .

---

(١) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ٢/ ٢٥٠ .

(٢) انظر: الذهبي : سير أعلام النبلاء ، ٢٣/ ٢٦٦ ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، ١/ ١٤٠.

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣/ ١٦٨ .

(٤) حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى، وكالة المعارف- استانبول ، د.ط ، ١٣٦٠هـ-١٩٤١م، ٢/ ١٣٧٠-١٣٧٦ ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٠٩ .

٢- شرح الكافية :

أول شروح الكافية شرح ابن الحاجب ، شرح المسائل النحوية الغامضة التي وردت في الكافية ، ووضحها ، وقد طبع في إستنبول بدون تاريخ ، ونسخه المخطوطة كثيرة[1] . وذكر صلاح الدين الصفدي (ت٨٦٤هـ) أن له تعليقة عليها لم تَكْمُلْ [2]. ومن أهم شروحها شرح رضي الدين الأستراباذي ، وطبع هذا الشرح الدكتور يوسف حسن عمر طبعة مصححة مذيلة بتعليقات مفيدة ، الطبعة الثانية ١٩٩٦م ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، وحققه الدكتور عبد العال سالم مكرم ، صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م ، عالم الكتب ، القاهرة ، وحصل بهذا التحقيق على جائزة مجمع اللغة العربية لتحقيق التراث العربي لعام ٢٠٠٢م . ومن شروحها المطبوعة شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ) المسمى " الفوائد الضيائية "، تحقيق الدكتور أسامه طه الرفاعي ، صدرت الطبعة الأولى في العراق ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية .

٣- الوافية في نظم الكافية :

عندما رحل ابن الحاجب إلى الكرك سنة (٦٣٣هـ) ، طلب منه الملك

---

(١) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٠٩ .

(٢) انظر : صلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، ١٩/ ٤٩١ .

الناصر بن عيسى الأيوبي أن ينظم لـه الكافية ، فنظمها في ثمانية وتسعين بيتًا وسماها الوافية ، ضمت جميع موضوعات الكافية ، منها نسخة مخطوطة في الإسكوريال (ثان ١٤٦) [1]. حققها عبد الحفيظ شلبي ، وطبعها في عُمان ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

٤- شرح الوافية :

طلب الملك الناصر بن عيسى الأيوبي من ابن الحاجب أن يشرح الوافية، فشرحها له ، وشرحها من معاصريه ، ابن الخباز الموصلي (ت٦٣٨هـ) ، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) . قام الدكتور موسى بناي العليلي بتحقيق شرح الوافية لابن الحاجب ، وطبعها في العراق الطبعة الأولى ، سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، مطبعة الآداب في النجف .

٥- الشافية :

جمع فيها ابن الحاجب مسائل الصرف والخط ، وهي مختصرة موجزة ، وبلغت من الشهرة ما بلغته الكافية ، وشرحها ابن الحاجب نفسه ، وقـد طبعت عـدة مرات مع شروحها [2] ، قام بتحقيقها حسن أحمد العثمان ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

(١) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٢٦ .

(٢) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، ٢/ ١٠٢٠-١٠٢٢ ، ويوسف سركيس : معجم المطبوعات العربية والمعرّبة ، مطبعة سركيس – مصر ، د.ط ، ١٣٤٦هـ-١٩٢٨م ، ص٧١ .

٦- شرح الشافية :

ومن شروحها شرح لابن الحاجب نفسه ، ومن أهم شروحها شرح لرضي الدين الأستراباذي (ت ٦٨٤هـ) ، قام بتحقيق هذا الشرح محمد نور الحسن وآخرون في القاهرة سنة ١٣٥٦هـ ، وقامت دار الكتب العلمية، بإعادة طباعته سنة ١٣٩٦هـ- ١٩٧٥م، في بيروت، وقام محقق الشافية حسن أحمد العثمان بتحقيقه ، فقال:" وقد فرغت من تحقيقه على ثلاث نسخ قديمة "[١] .

٧- الإيضاح في شرح المفصل :

وهو شرح لمفصل الزمخشري ، وخالف ابن الحاجب الزمخشري في أقوال كثيرة، ورد عليه بعض أقواله ، قام الدكتور موسى بناي العليلي بتحقيقه رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م ، ثم طبعه في العراق سنة ١٩٧٦م ، في مطبعة المجمع العلمي الكردي ، وطبعته وزارة الأوقاف العراقية طبعة ثانية سنة ١٩٨٢م .

٨- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة :

وهي ثلاثة وعشرون بيتًا من البحر الكامل ، الأبيات الثلاثة الأولى جاءت مقدمة للموضوع ، وقد قسمت قسمين : الأول : المؤنثات السماعية ،

---

(١) انظر : ابن الحاجب : الشافية في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية- مكة المكرمة ودار البشائر الإسلامية –بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م ، ص ٢٩ من مقدمة المحقق .

واجبة التأنيث ، وهي ستون كلمة[1] ، والثاني : المؤنثات السماعية ، التي يجوز فيها التذكير ، وهي سبع عشرة كلمة[2] . قام الدكتور طارق نجم عبد الله بتحقيقها ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م ، مكتبة المنار ، الزرقاء – الأردن .

٩- رسالة في العشر :

وهي بحث صغير في استعمال كلمة (عشر) ، في قولهم : العشر الأُول ، والعشر الأواخر ، وقد طبعت مع الأمالي النحوية في آخر الجزء الرابع ، تحقيق هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م ، مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب ، بيروت [3].

١٠- شرح كتاب سيبويه :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون [4]، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[5] ، وشكك الدكتور طارق عبد عون الجنابي في وجود هذا

---

(١) انظر : ابن الحاجب : القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية ، تحقيق : د. طارق نجم عبد الله ، ط/ ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، ص٦٩ .

(٢) انظر : السابق ، ص ١١٢ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : الأمالي النحوية ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، ٤/ ١٦٠-١٦٣ .

(٤) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، ٢/ ١٤٢٧ .

(٥) انظر : إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المُصنفين) ، وكالة المعارف-إستنبول ، ١٩٥١م ، أعادت طبعه بالاوفست : مكتبة المثنى –بغداد ، د.ط ، ود.ت ، ١/ ٦٥٤ .

الكتاب [1] . ولم يعثر عليه الدكتور موسى بناي العليلي [2] ، ويبدو أن الكتاب لم يصل إلينا .

١١- المكتفي للمبتدي شرح إيضاح أبي علي الفارسي :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون وقال " أوله الحمد لله حمدًا يستوعب جزيل آلائه ...إلخ "[3] ، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[4] . ولم يُعثر عليه حتى هذا التاريخ .

١٢- شرح المقدمة الجزوليّة :

ذكره بروكلمان ، وقال إنّه توجد منه نسخة مخطوطة في جامع القرويين بفاس رقم (١١٩٨) [5] .

١٣- الأمالي :

وهو موضوع هذه الدراسة وسيأتي الحديث عنه مفصلاً ، في المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأمالي .

---

(١) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي ، ص١١٤ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي- بغداد ، ط/ ١، ١٩٧٦م ، القسم الأول : الدراسة ، ١/ ٣٨ .

(٣) حاجي خليفة : كشف الظنون ، ١/ ٢١٢ .

(٤) انظر : إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، ١/ ٦٥٤ .

(٥) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٥٠ .

ثانيًا : مؤلفاته في الفقه والأصول :

١ـ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل :

وهو من كتب الفقه المالكيّ، اختصر به ابن الحاجب كتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي،وذكر حاجي خليفة أكثر من عشرين شرحًا من شروحه(١)، وعدّ بروكلمان سبع نسخ منه مخطوطة في مكتبات العالم ، طبع في إستنبول سنة ١٣٢٦هـ(٢)، وطبع في دار الكتب العلمية باسم " منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل " ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م ، بيروت . وذكره بعضهم باسم "منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل "(٣).

٢ـ عيون الأدلة :

وهو مختصر لكتابه السابق " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ". منه نسخة مخطوطة في باريس (٥٣١٨)(٤) .

٣ـ مختصر المنتهى في الأصول ، ويعرف بـ (مختصر ابن الحاجب) :

وهو مختصر لكتابه السابق " منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول

---

(١) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، ٢/ ١٨٥٣-١٨٥٧ ، وإسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، ١/ ٦٥٥ .

(٢) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٣٤ .

(٣) انظر : السابق ، ٥/ ٣٣٤.

(٤) انظر : السابق ، ٥/ ٣٣٤ .

والجدل ". عد بروكلمان أكثر من عشرين نسخةً منه مخطوطة في مكتبات العالم، طبع في بولاق سنة ١٣١٦ – ١٣١٩هـ، والقاهرة سنة ١٣٢٦هـ[1].

٤- جامع الأمهات ، أو مختصر الفروع في الفقه :

ألفه ابن الحاجب بالاعتماد على جواهر ابن شاس ، وزيادات من الكتب المختلفة ، منه ست نسخ مخطوطة في مكتبات العالم[2]. حققه أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري، صدرت الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، اليمامة للطباعة والنشر ، دمشق- بيروت.

ثالثًا : العروض :

١- المقصد الجليل إلى علم الخليل :

قصيدة في العروض ، لامية من البحر البسيط ، عدد أبياتها (١٧١) بيتًا . توجد منها عدة نسخ مخطوطة بدار الكتب المصرية ، وتوجد منها نسخة في مكتبة (لاله لي) في تركيا كتبت في القرن السابع[3]. وعدّ حاجي خليفة سبعةً من شروحها[4] .

---

(١) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٣٤ – ٣٣٥ .

(٢) انظر : السابق ، ٥/ ٣٤٠ .

(٣) انظر : رمضان ششن : نوادر المخطوطات العربية في تركيا ، دار الكتاب الجديد – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، ١/ ٦٧ .

(٤) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، ٢/ ١١٣٤ .

رابعًا : في الأدب :

١ـ جمال العرب في علم الأدب :

ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون وقال :" جمال العرب في علم الأدب ، ومنتخبه المسمى بمنبع الأدب في تصريف كلام العرب لمحمد "[١] ، وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[٢] .

خامسًا : في العقيدة :

١ـ عقيدة ابن الحاجب :

ذكره حاجي خليفة وعدّ شرحين من شروحه[٣] ، وذكر في تاريخ الأدب العربي باسم "عقيدة "، ومنه ثلاث نسخ في ليبزج (١٥٠ رقم١٠)، والفاتيكان ثالث (٢٥٨ رقم ٩)، والإسكوريال ثان (١٥٠٠ رقم ٦)[٤] .

سادسًا : في القراءات :

ذكر ابن فرحون (ت٧٩٩هـ) أنّه صنف في القراءات[٥] ، ولم يصل إلينا الكتاب ، ولا نعرف اسمه . ونفى محقق الشافية وجود الكتاب[٦] ؛ لأنّه نظر إلى

---

(١) حاجي خليفة : كشف الظنون ، ١/ ٥٩٣ .

(٢) إسماعيل باشا البغدادي : هدية العارفين ، ١/ ٦٥٥ .

(٣) انظر : حاجي خليفة : كشف الظنون ، ٢/ ١١٥٧ .

(٤) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٤١ .

(٥) انظر : ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٠ ، و المراغي : الفتح المبين ، ٢/ ٦٨ .

(٦) انظر : ابن الحاجب : الشافية ، ص ٣٢ من مقدمة المحقق .

الفتح المبين ٢/ ٦٦، وليته تمهل ودقق النظر لوجد أن المراغي في الفتح المبين ٢/ ٦٨ يذكر أن له كتابًا في القراءات ، وقد نقل المراغي عن ابن فرحون (ت ٧٩٩هـ) .

سابعًا : أجزاء من الأمالي :

١- المسائل الدمشقية :

ذكره ابن الحاجب في الإملاء الرابع من الأمالي على آيات من القرآن الكريم[١] ، وهو جزء من الأمالي النحوية التي أملاها وهو مقيم في دمشق[٢]؛ فهو يذكر الإملاء على المفصل والمسائل الدمشقية والإملاء على المقدمة ، فهو إذًا يقصد الأمالي التي أملاها في دمشق ، وسميت المسائل الدمشقية ؛ لأنه لم يضع لها عنوانًا .

٢- إعراب بعض آيات من القرآن الكريم :

ذكر بروكلمان أنّه في مكة اعتمادًا على مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٢/ ٤٧١ [٣] ، والصحيح أنّه جزء من الأمالي النحوية [٤] .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١١٤ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : الشافية ، ص ٢٩ من مقدمة المحقق .

(٣) انظر : بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٤١ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : القصيدة الموشحة ، ص٢٩ .

٣- المفضل :

ذكر بروكلمان في الذيل (١/ ٥٤١) أنه موجود في الإسكوريال ، ورقمه (١٣٣٦)، وعندما راجع الدكتور طارق الجنابي فهارس الإسكوريال ، ظهر أن المخطوطة للأمالي ، ولم يجد فيها كتابًا باسم المفضل [١] . وقال الدكتور عدنان صالح عن هذا العنوان :" إلا أنّه يذكر في الحاشية أنّه ليس بكتاب وإنّما هو نسخة من الأمالي " [٢] .

---

(١) انظر : طارق عبد عون الجنابي : ابن الحاجب النحوي ، ص٥١ ، الهامش الرابع .

(٢) ابن الحاجب : كتاب الأمالي النحوية ، تحقيق : الدكتور عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة– قطر ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ص١٢ .

المبحث الثاني : التعريف بكتاب الأمالي لابن الحاجب :

وهو أمالٍ على آيات من القرآن الكريم ، وعلى مواضع من كتاب المفصل للزمخشري ، وعلى مسائل من الخلاف النحوي ، وعلى مواضع من الكافية ، وعلى أبيات من شعر المتنبي وشعر غيره ، وعلى مسائل متفرقة ، أملاها ابن الحاجب على تلاميذه بين سنة ٦٠٩هـ - ٦٢٦هـ .

الأمالي : اسم منقوص بياءٍ ساكنةٍ غير مشددة ، وهو جمع إملاء، على غير قياس، كإنسان وأناسي ، أو إعصار وأعاصير .

أولاً : الأمالي لغةً :

جاء في جمهرة اللّغة :" وأَمْلَيْتُ الكتاب أُمْلِيْه ، ويقال أَمْلَلْتُ بمعنى أَمْلَيْتُ "[1].

وجاء في الصّحاح :" وأَمْلَيْتُ الكتاب أُمْلِي ، وأَمْلَلْتُه أُمِلُّهُ ، لغتان جيدتان جاء بهما القرآن الكريم "[2].

فأَمْلَلْتُ من أملَّ ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ ﴾ ،[البقرة :٢٨٢] ، وأَمْلَيْتُ من أَمْلَى ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةً

---

(١) ابن دريد : جمهرة اللغة ، تحقيق :د. رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين-بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٨٧م ، ٢/ ٩٨٨ ، مادة (ملي) .

(٢) الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفار ، القاهرة ، ط/ ٢ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، ص٢٤٩٧ ، مادة (ملا) .

وَأَصِيلًا ﴾ ، [الفرقان : ٥] .

وورد في لسان العرب :" أَمَلَّ الشيءَ : قاله فكُتِبَ . وأَمْلاه : كأَمَلَّه ... وقال الفراء : أَمْلَلْتُ لغة أهل الحجاز وبني أسد ، وأَمْلَيْتُ لغة بني تميم وقيس . ويقال أَمَلَّ عليه شيئًا يكتبه وأَمْلَى عليه ، ونزل القرآن العزيز باللغتين معًا . ويقال : أَمْلَلْتُ عليه الكتابَ وأَمْلَيْتُهُ ... ويقال : أَمْلَلْتُ الكتابَ وأَمْلَيْتُهُ إذا ألقيته على الكاتب ليكتبه "[1] .

وقال أبو البقاء الكفوي في الكليات :" الإملال والإملاء لغتان فصيحتان معناهما واحد جاء بهما القرآن "[2] .

ثانيًا : الأمالي اصطلاحًا :

يرى السّيوطيّ أَنَّ الإملاء من أعظم وظائف حفاظ الحديث واللغة ، وطريقة حفاظ اللغة في الإملاء كطريقة المحدِّثين سواء[3] ، وقال :" يكتب المستملي أول القائمة " مجلس أملاه شيخنا فلان بجامع كذا في يوم كذا " ويذكر التاريخ ، ثم يورد المملي بإسناده كلامًا عن العرب والفصحاء ، فيه غريب يحتاج

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر – بيروت ، ط/ ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، مادة (ملل) .

(٢) أبو البقاء الكفوي : الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، تحقيق :د. عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق ، ط/ ١ ، ١٩٧٥م ، ١/ ٣١٢ .

(٣) انظر: السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر، د.ط ، د.ت ، ٢/ ٣١٣-٣١٤ .

إلى التفسير ، ويورد من أشعار العرب وغيرها بأسانيده ، ومن الفوائد اللغوية بإسناده وغير إسناد ما يختاره "[1] .

وقال حاجي خليفة :" الأمالي جمع الإملاء ، وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس، فيتكلم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ، ويكتبه التلامذة فيصير كتابًا ، ويسمونه الإملاء والأمالي . وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية ، وغيرها في علومهم ، فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير ، وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق "[2].

وعدَّ حاجي خليفة (٦٧) كتابًا سميت الأمالي ، في علوم مختلفة ، أكثرها في الحديث والفقه [3] .

فالأمالي هي مجموع الدروس أو المحاضرات التي يلقيها العالم على تلاميذه بانتظام في مجالس متتالية ، يدون فيها التلاميذ ما قاله شيخهم العالم ، ثم يعرضونها على شيخهم فيقرهم عليها ، وتصبح كتابًا ، وتسمى باسم العالم الذي أملاها .

---

(١) : السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر، د.ط ، د.ت ، ٢/ ٣١٤ .

(٢) حاجي خليفة : كشف الظنون ، ١/ ١٦١ .

(٣) انظر : السابق ، ١/ ١٦١-١٦٦ .

ثالثًا : أهم كتب الأمالي في الأدب واللغة والنحو والصرف هي :

١- مجالس (أمالي) ثعلب (ت٢٩١هـ) في الأدب واللغة والنحو والصرف ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٤٨م ، ط/ ٢ ، ١٩٥٦م .

٢- أمالي اليزيدي (ت٣١٠هـ) في الأدب واللغة ، قدم له : عبد الله بن أحمد العلوي الحسيني ، ط/ ١ ، حيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٦٩هـ .

٣- أمالي ابن دريد (ت٣٢١هـ) في الأدب واللغة ، صدرت الطبعة الأولى في الكويت عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، تحقيق : مصطفى السنوسي ، السلسلة التراثية رقم (١٠) .

٤- أمالي الزجاجي (ت٣٣٧هـ) في الأدب واللغة والنحو ، تحقيق : عبد السلام هارون ، ط/ ١ ، المؤسسة العربية الحديثة ، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

٥- أمالي القالي (ت٣٥٦هـ) في اللغة والأدب . طبع في دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦م، بعناية : محمد عبد الجواد الأصمعي ، ثم نشرته دار الكتاب العربي ، بيروت ، د.ت .

٦- أمالي المرزوقي (ت٤٢١هـ) في التفسير والإعراب والتصريف واللغة والأمثال والشعر ، تحقيق : الدكتور يحيى وهيب الجبوري ، ط/ ١ ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٥م .

٧- أمالي المرتضى (ت٤٢٦هـ) في الأدب واللغة ، المسمى "غرر الفوائد ودرر القلائد "، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ ١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ،١٣٨٧هـ-١٩٦٧م .

٨- أمالي ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) في الأدب واللغة والنحو . صدرت الطبعة الأولى للكتاب عن دائرة المعارف الإسلامية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٤٩هـ ، صحح الطباعة : زين العابدين الموسوي ، وقد استدرك الدكتور حاتم الضامن ما نقص من هذه الطبعة ، وطبعه في مطبعة مؤسسة الرسالة- بيروت ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م . وقام بتحقيقه: الدكتور محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

٩- أمالي السهيلي (ت٥٨١هـ) مسائل في اللغة والنحو لها علاقة بالفقه. تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط/ ١ ، مطبعة السعادة ، ١٩٧٠م . وأعاد طبعه في عام ٢٠٠٢م .

١٠- أمالي ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في النحو ، وهي موضوع هذه الدّراسة .

رابعًا : كتاب أمالي ابن الحاجب :

١- عنوانه :

طبع الكتاب طبعتين كاملتين[1] ، الأولى تحقيق هادي حسن حمودي ، وعنوانها " الأمالي النحوية "، وقد أخرجت الطبعة في شكلين، مرة في أربعة مجلدات ،ومرة أخرى في مجلدين ، كل مجلد فيه جزءان من الكتاب ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م ، مكتبة النهضة العربية ، وعالم الكتب- بيروت ، والثانية تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة ، وعنوانها " كتاب أمالي ابن الحاجب " ، وقد طبعت في مجلدين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م ، دار عمار، عمان- الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان .

وعنوان الكتاب عند المترجمين لابن الحاجب " الأمالي"[2]، و" الأمالي النحوية "[3]، و" الأمالي في النحو " [4] . فالعناوين متقاربة ، وحتى المخطوطات

---

(١) طبع جزء من الكتاب ، في مجلد واحد ، باسم : كتاب الأمالي النحوية ، تحقيق :د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة – قطر ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

(٢) ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٠ ، وصلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، ١٩/ ٤٩٤ ، وطاش كبري زادة : مفتاح السعادة ، ١/ ١٤٠ ، وعبد القادر النّعيمي : الدارس في تاريخ المدارس ، ٢/ ٤ ، وبروكلمان : تاريخ الأدب العربي ، ٥/ ٣٣٣ .

(٣) السيوطي : حسن المحاضرة ، ١/ ٣٩٣ ، وخير الدين الزركلي : الأعلام ، ط/ ٢، د.ت ، ٤/ ٣٧٤ .

(٤) السيوطي : بغية الوعاة ، ٢/ ١٣٥ ، والسيوطي : تحفة الأديب، ١/ ٢١٧، والخوانساري : روضات الجنات، ٥/ ١٨٤ ، ومحمد مخلوف : شجرة النور الزكية ، ١/ ٢٤١ .

كانت العناوين فيها " أمالي ابن الحاجب "، " كتاب الأمالي لابن الحاجب "[1]، فهناك اتفاق على أن اسم الكتاب " الأمالي "، وموضوعها في النحو ، ففي طبعة هادي حسن حمودي كان اسم الكتاب " الأمالي النحوية "، وفي طبعة الدكتور فخر صالح طبع باسم" كتاب أمالي ابن الحاجب " ، وستعتمد الدراسة على الطبعة الثانية تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة المعروفة باسم " أمالي ابن الحاجب " .

٢ – أهميته :

وكتاب أمالي ابن الحاجب له أهمية كبيرة إذ إنّه يعطينا فكرة شاملة عن الدرس النحوي في عصر ابن الحاجب ، وهو أول كتاب من كتب الأمالي كان خاصًا بالنحو ، وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب ومؤلفه .

قال ابن فرحون (ت٧٩٩هـ) :" وله الأمالي في ثلاثة مجلدات في غاية الإفادة "[2]. وذكر الفيروزأبادي (ت٨١٧هـ) أن له :" إملاءً عزيزًا على آيات من القرآن ، وأبيات من الشعر "[3] . وأثنى عليه ابن الجزري(ت٨٣٣هـ) وعلى مؤلفاته فقال :"ومؤلفاته تنبئ عن فضله كمختصري الأصول والفقه ومقدمتي النحو والتصريف ، ولا سيما أماليه التي يظهر منها ما آتاه الله من عـظم الذهن

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٩ .

(٢) ابن فرحون : الديباج المذهب ، ٢/ ٨٠ .

(٣) الفيروزأبادي : البلغة ، ص١٤٠ .

وحسن التصور "[١] . وأشاد بكتاب الأمالي صلاح الدين الصفدي (ت٨٦٤هـ) فقال :" وله كتاب الأمالي وهو كتاب جيد اشتمل على فوائد عربية غريبة ونُكت وقواعد وغير ذلك " [٢] .

وذكر كتاب الأمالي الأدفوي باسم التعليق وقال:" وله تعليق في النحو، وفوائد مجموعة تكلم فيها على آيات وأحاديث ، وكلها متقنه كثيرة التحقيق والتدقيق " [٣] . وقال السيوطي (ت٩١١هـ) عن كتاب الأمالي :" وله الأمالي في النحو مجلد ضخم في غـاية التحقيق ، بعضها على آيات وبعضها على مواضع من المفصل ، ومواضيع من كافيته وأشياء نثرية . ومصنفاته في غاية الحسن " [٤] . وأشاد محمد مخلوف بكتابه فقال:" وله الأمالي في النحو في غاية الإجادة " [٥] .

وكتاب الأمالي اعتمد عليه السيوطي عندما ألف كتابه الإتقان في علوم القرآن[٦] ، ونقل منه في الأشباه والنظائر[٧] ، وكذلك البغدادي نصّ على أنَّ من

---

(١) ابن الجزري : غاية النهاية ، ١/ ٥٠٩ .

(٢) صلاح الدين الصفدي : الوافي بالوفيات ، ١٩/ ٤٩٤ .

(٣) الأدفوي : الطالع السعيد ، ص٣٥٤ .

(٤) السيوطي : بغية الوعاة ، ٢/ ١٣٥ .

(٥) محمد مخلوف : شجرة النور ، ١/ ٢٤١ .

(٦) انظر : السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : عصام فارس الحرستاني ، خرَّج أحاديثه : محمد أبو صعيليك ، دار الجيل – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، ١/ ١٧ .

(٧) انظر : السيوطي : الأشباه والنظائر ، تحقيق : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ، ١/ ١٣٧ ، و١/ ٢٩٧ .

مراجعه في النحو كتاب الأمالي عندما ألف خزانة الأدب[1] وشرح شواهد الشافية ، واعتمد ابن هشام عليه في تأليف كتابه مغني اللبيب[2] ونقل منه في أكثر من أربعين موضعًا . فما سبق ذكره من أقوال تبين لنا أهمية الكتاب عند العلماء واعتمادهم عليه في التأليف .

٣- محتواه :

جاءت أمالي ابن الحاجب في (٦٣٨) إملاءً ، أملاها في القاهرة ، وفي غزة ، وفي بيت المقدس ، ودمشق . وكان تاريخ إملائها من سنة (٦٠٩هـ) إلى (٦٢٦هـ) ، ذُكِرَ في بعض الأمالي مكان الإملاء والتاريخ وهي (٣٢٣) إملاءً ، وبعضها ذكر فيه تاريخ الإملاء بدون مكان وعددها (٨) إملاءات ، وهي موزعة كما هو آتٍ في سنة (٦١٨) أربعة إملاءات ، وفي سنة (٦١٩) ثلاثة إملاءات، وفي سنة (٦٢٥) إملاء واحد ، وفي هذه الفترة الزمنية كان ابن الحاجب يقيم في دمشق ، فأرجح أنّها كانت في دمشق ، فتصبح الأمالي معروفة المكان والتاريخ (٣٣١)، وبعضها ذكر فيه مكان الإملاء ولم يذكر تاريخ الإملاء وعددها (٢٣) إملاءً ، (٢٠) إملاءً منها في القاهرة ، و(٣) في دمشق ، ومجموعة

---

(١) انظر: البغدادي : خزانة الأدب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د.ط، ١٩٧٩م ، ١٨/١ ، من مقدمة المؤلف .

(٢) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، تحقيق :د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر – بيروت ، ط/ ٣، ١٩٧٢م ، ص٩٧٨-٩٧٩ ، مسرد الأعلام : ابن الحاجب .

من الإملاءات مجهولة المكان والتاريخ وعددها (٢٨٤). والأمالي المعلومة التاريخ موزعة على السنوات كما هو آتٍ :

سنة ٦٠٩ هـ :(٣) إملاءات ،وسنة ٦١٠هـ :(٣) إملاءات، وسنة ٦١١هـ(–) لم يملِ شيئًا، وسنة ٦١٢ هـ :(٤) إملاءات ، وسنة ٦١٣هـ :(٢١) إملاءً، وسنة ٦١٤هـ :(٤) إملاءات، وسنة ٦١٥هـ :(١٢) إملاءً ، وسنة ٦١٦هـ : (٥) إملاءات ، هذه الإملاءات في القاهرة وعددها (٥٢) إملاءً.وفي سنة ٦١٦هـ (١) إملاء واحد في غزة ، و(٤) إمـلاءات فـي القدس . وسنة ٦١٧ هـ :(٢٧) إملاءً ، وسنة ٦١٨هـ :(٩٩) إملاءً ، وسنة ٦١٩ هـ : (٢٣) إملاءً، وسنة ٦٢٠هـ : (٢٨) إملاءً ،وسنة ٦٢١هـ :(٣١) إملاءً، وسنة ٦٢٢ هـ :(١٤) إملاءً ، وسنة ٦٢٣هـ :(٢٤) إملاءً ، وسنة ٦٢٤هـ :(٢٠) إملاءً ، وسنة ٦٢٥ هـ :(٦) إملاءات،وسنة ٦٢٦هـ:(٢) إملاءان اثنان.هذه الإملاءات في دمشق وعددها (٢٧٤) إملاءً.

أستنتج من ذلك أن ابن الحاجب أملى في القاهرة من سنة ٦٠٩هـ إلى بداية سنة٦١٦هـ ، ورحل إلى غزة وأملى فيها إملاءً واحدًا في سنة ٦١٦هـ ، ووصل إلى القدس وأقام بها فترة من الزمن وأملى فيها (٤) إملاءات في سنة ٦١٦هـ ، ثم استقر في دمشق فأملى فيها من سنة ٦١٧هـ إلى سنة ٦٢٦هـ .

قسمت الأمالي ستة أقسام :

١- الأمالي على آيات من القرآن الكريم ، وعددها (١٣٩) إملاءً .

٢- الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري ، وعددها (١٣٦) إملاءً .

٣- الأمالي على مسائل من الخلاف النحوي ، وعددها (٦) أمالٍ .

٤- الأمالي على مقدمته (الكافية) ، وعددها (٩٧) إملاءً .

٥- الأمالي على أبيات من شعر المتنبي وشعر غيره ، وعددها (٤٥) إملاءً .

٦- الأمالي على مسائل متفرقة ، وعددها (٢١٥) إملاءً .

٤- مصادره :

مصادر ابن الحاجب في كتاب الأمالي كثيرة ومتنوعة ، فهو يعتمد على القرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف والشواهد الشعرية والأمثال العربية، وكان ابن الحاجب يرجع إلى آراء العلماء السابقين ومؤلفاتهم ، فمن الكتب التي ذكرها في الأمالي : كتاب سيبويه (ت١٨٠هـ) [١] ، وجمل الزجاجي(ت٣٣٧هـ) [٢] ، وكتاب الكافي للنحاس(ت٣٣٨هـ) [٣]، والأمالي لأبي علي القالي(ت٣٥٦هـ) [٤] ، وتذكرة أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ)[٥] ، واللمع لابن

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٨٦ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٧٣٤ ، و٢/ ٨٤٢ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٦٧٨ ، هذا الكتاب مفقود ، انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، دار المعارف – القاهرة ، ط/ ٧ ، د.ت ، ص٣٣٢ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٤٦ .

(٥) انظر : السابق ، ٢/ ٥٣١ .

جني(ت٣٩٢هـ)[١]، والصحاح للجوهري(ت٣٩٣هـ)[٢]، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ(ت٤٦٩هـ)[٣] ، وشرح المقدمة لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) [٤]، والبرهان في أصول الفقه للإمام الجويني(ت٤٧٨هـ)[٥]، وملحة الإعراب للحريري(ت٥١٦هـ) [٦] ، ومفصل الزمخشري(ت٥٣٨هـ) [٧] ، وكشافه[٨] ، والمفرد والمؤلف للزمخشري [٩].

ومن مصادره في الأمالي علماء النحو : أبو عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ) ، والخليل (ت١٧٠هـ)، وسيبويه (ت١٨٠هـ) ، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ) ، والكسائي (ت١٨٩هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ) ، والأخفش (ت٢١٥هـ) ، والمازني

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٧٤ ، و٢/ ٨٧٨ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ٤٦٤ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٦٨٧ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٧٨٤ . لم أجد هذا الكتاب ، وقال محقق الأمالي : يجوز أن يكون كتاب التلخيص .

(٥) انظر : السابق ، ٢/ ٥٢٢ ، و٢/ ٦٩٠ .

(٦) انظر : السابق ، ٢/ ٨١٧ .

(٧) انظر : السابق ، ١/ ٣٧٥ ، و١/ ٤٦٧ ، ١/ ٤٧٤ .

(٨) انظر : السابق ، ١/ ٢٧٨ .

(٩) انظر : السابق ، ٢/ ٨٢٦ ، هذا الكتاب مخطوط ، انظر : فاضل السامرائي : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، دار عمار ، عمّان – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م ، ص٩٩ ، ومصطفى الصاوي الجويني : قراءة في تراث الزمخشري ، منشأة المعارف – الإسكندرية ، د.ط ، د.ت ، ص١٧١ .

(ت٢٤٨هـ) ، والمبرد(ت٢٨٥هـ)، وابن كيسان (ت٢٩٩هـ) ، والزجاج (ت٣١١هـ) ، والزجاجي (ت٣٣٧هـ) ، وأبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) ، وابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) ، وعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) ، والحريري (ت٥١٦هـ) ، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، وابن الخشاب النحوي (ت٥٦٧هـ) ، وابن بري النحوي المصري (ت٥٨٢هـ) ، والعكبري (ت٦١٦هـ) .

ومن مصادره القراء السبعة : ابن عامر(ت١١٨ هـ) ، وابن كثير(ت ١٢٠هـ) ، وعاصم(ت١٢٧هـ) ، وأبو عمرو بن العلاء(ت١٥٤هـ)، وحمزة(ت١٥٦هـ) ، ونافع (ت١٦٩هـ) ، والكسائي (ت١٨٩هـ) ، وذكر من رواتهم : حفص(ت١٨٠هـ) ، وشعبة (ت١٩٣هـ) ، وورش (ت١٩٧هـ) ، وقالون (ت٢٢٠هـ) ، ابن ذكوان (ت٢٤٢هـ) . وذكر الحسن البصري (ت١١١هـ) ، وتعدّ قراءة الحسن البصري من القراءات الشاذة .

ومن علماء اللغة : أبو عبيدة(ت٢١٠هـ) ، والأصمعي(ت٢١٦هـ)، وابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) ، وابن السكيت (ت٢٤٤هـ) ، وابن دريد (ت٣٢١هـ) ، وأبو علي القالي (ت٣٥٦هـ) ، والجوهري (ت٣٩٣هـ) .

فابن الحاجب كان مثل علماء عصره مطلعًا على التّراث اللّغوي والنّحوي العربي، وعالمًا بالقراءات ، وأصول الفقه ، وقد أفاد في أماليه من ثقافته الكبيرة التي تلقاها من علماء عصره .

وكان من مصادره في أماليه مؤلفاته مثل الكافية والإيضاح في شرح المفصل ، وآراؤه الجديدة التي خالف فيها النحاة .

٥- أثر الفقه والمنطق في الأمالي :

يُعَدّ ابن الحاجب من علماء الفقه المالكي ، فقد درس الفقه وأتقنه وألّف في أصول الفقه عدة كتب ذكرت سابقًا ، ويبدو تأثير الفقه والعلوم العقلية واضحًا في أمالي ابن الحاجب ، وينقسم هذا التأثير قسمين ، القسم الأول : يظهر في المصطلحات التي استخدمها ابن الحاجب في كتابه ، والثاني : يظهر في بعض مسائل الأمالي .

القسم الأول : أثر الفقه والمنطق في مصطلحات ابن الحاجب مثل :

١ – الاستحسان : عرّفه الشريف الجرجاني بقوله :" هو عدّ الشيء واعتقاده حسنًا. واصطلاحًا هو اسم لدليل من الأدلة الأربعة يعرض القياس الجلي، ويعمل به إذا كان أقوى منه سموه بذلك ؛ لأنه في الأغلب يكون أقوى من القياس الجلي ، فيكون قياسًا مستحسنًا . قال تعالى:﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ "[1].

وقد ورد مصطلح الاستحسان في أمالي ابن الحاجب في بعض المواضع منها :

أ-إملاء ابن الحاجب على أن القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، فقال :" ولا يعنون بالقياس العقلي الموجب العقلي الذي يستحيل خلافه ، وإنّما أرادوا القياس العقلي باعتبار الاستحسان "[2] .

ب- إملاؤه على حذف نون الوقاية ، فقال :" المحذوف نون الوقاية استغناء عنها بنـون الإعراب ، وهذا أولى من أن تقدّر نـون الإعراب محذوفـةً استغناء عنها بنون الوقاية ؛ لأنَّ نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها ، ونون الإعراب لمعنى . فإذا اجتمعتا وقُدِّر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أولى " [٣].

جـ- إملاؤه على باب أنْ المخففة من الثقيلة فقال :" والآخر هو أن دلالة " علمت " على أنّها ليست الناصبة إنّما هو من حيث الاستحسان "[٤].

٢- الدّور: وقد عرّفه الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) فقال :" هو توقف الشيء

---

(١) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص ١٨ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٣٣ .

(٣) السابق ، ٢/ ٥٤٠ .

(٤) السابق ، ٢/ ٧٢٨ .

على ما يتوقف عليه ، ويسمى الدّور المصرّح ، كما يتوقف أ على ب وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى الدّور المضمر ، كما يتوقف أ على ب وب على ج وج على أ ، والفرق بين الدور وبين تعريف الشيء بنفسه هو أنَّ في الدّور يلزم تقدمه عليها بمرتبتين إن كان صريحًا ، وفي تعريف الشيء بنفسه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة "[1] .

والدّور من مصطلحات أهل الكلام التي استعملها ابن جني في الخصائص [2]. وقد ذكره في باب في الدَّور والوقوف منه على أوَّلِ رُتْبةٍ [3] . وقد ورد هذا المصطلح مرتين في كتاب الأمالي :

أ- مرةً عندما أملى ابن الحاجب على قول الزمخشري في حدّ التوابع :" هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها " ، وقال :" غير جيد لوجهين: أحدهما: أنّه ذكر لفظ التبع فيه، ومن جَهل التابع جهل التبع . والآخر : أنه بينه بما يتوقّف عليه ؛ لأنَّ الغرض أن يُعرف التابع فيُعطى إعراب

(١) الشريف الجرجاني : التعريفات ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، ص١٠٥ .

(٢) انظر: طارق الجنابي : ابن الحاجب النحوي، ص٢٤٩-٢٥٠ ، وأشرف ماهر محمود النواجى: مصطلحات علم أصول النحو ، دار غريب – القاهرة ، ط/ ١ ، ٢٠٠١م ، ص٩٦ .

(٣) انظر: ابن جني : الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية ، ط/ ١ ، ١٣٧٢هـ-١٣٧٦هـ ، ١٩٥٢م-١٩٥٧م ، ١/ ٢٠٨ .

متبوعه ، فإذا عرفناه بإعراب جـرَّ ذلك إلى الدّور "[1] .

ب- وأخرى عندما أملى ابن الحاجب على قوله في الكافية على حدّ المعرب:" المعرب المركب الذي لم يشبه مبنيَّ الأصل " ، فقال :" وهذا أولى من حدّ النحويين لأمرين؛ لأنّ النحويين قالوا: ما اختلف آخره باختلاف العامل. قال:وهذا أولى من وجهين: أحدهما: أن اختلاف آخره فرع على معرفة كونه معربًا ، فيلزم على حدهم إذن الدّور. لأنّه لا يختلف آخره حتى يُعرف كونه معربًا ، ولا يكون معربًا حتى يختلف آخره "[2] .

٣- السّبب والمسبّب : عرّف الشريف الجرجاني السّبب بقوله :" في اللغة : اسم لما يتوصل به إلى المقصود ، وفي الشريعة عبارة عما يكون طريقًا للوصول إلى الحكم غير مؤثر فيه "[3].

وقد ورد هذان المصطلحان في أمالي ابن الحاجب في مواضع كثيرة منها :

أ- إملاء ابن الحاجب على معنى النهي في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران:١٠٢] ، فقال :" فهو من باب النهي عن المسبّب والمراد السبب ؛ لأن مفارقته للإسلام سببٌ لموته على غيره "[4] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٩٢ .

(٢) السابق ، ٢/ ٥١٩ .

(٣) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص١١٧ .

(٤) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ١٧٩ .

ب- إملاؤه على معنى قوله تعالى :﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ ﴾ [يونس : ٥٠] ، فقال :" استُعملَ السّببُ موضع المسبَّب تنبيهًا على أنهم الذين يوقعون أنفسهم لتسبّبهم إلى ما لا مخلص لهم منه ، فكان أحسن لذلك من ذكر المسبَّب في المعنى المقصود "[1].

٤ – الحكم والمحكوم عليه : عرّف الشريف الجرجاني الحكم بقوله :" إسناد أمر إلى آخر إيجابًا أو سلبًا " [2] .

جاء هذان المصطلحان في أمالي ابن الحاجب في بعض المواضع منها :

أ-إملاء ابن الحاجب على أن القياس يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة ، فقال :" لأن المبتدأ هو المحكوم عليه ، فالأولى أن يكون معروفًا عند المخاطب ليستفيد الحكم على معروف . إلا أنهم سوَّغوه في النكرة أيضًا لأنهم قد يحتاجون إلى الحكم على النكرة كما يحتاجون إليه في المعرفة " [3].

ب- إملاؤه على قوله في الكافية :" قد يكون المبتدأ نكرةً إذا تخصصت بوجه ما "، فقال :" لأنهم قصدوا إلى أن يكون المحكوم عليه معروفًا أو مقربًا من المعروف بوجه من وجوه التخصيصات ، فمن ذلك النكرة الموصوفة " [4] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٧٥ .

(٢) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص ٩٢ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٣٢ .

(٤) السابق ، ٢/ ٥٧٣ .

جـ- إملاؤه على مواضع وجوب تقديم المبتدأ ، فقال :" حسنٌ زيدٌ ، وشبهه ، فإنه لم يحكم عليه بالخبر مع صلاحية أن يكون مبتدأ ، فلذلك وجب الحكم بالمخالفة ليصحَّ الكلام . ومَن جوّزَ الابتداء بالصفات من غير اعتماد وهو الأخفش حكم على هذا بأنه مبتدأ "(1) .

والقسم الثاني: أثر الفقه والمنطق في بعض مسائل أمالي ابن الحاجب، ومن ذلك :

١ – ذِكْرُ ابن الحاجب قولاً للإمام مالك بن أنس عندما أملى على معنى "أوْ "في قوله تعالى: ﴿ أَوۡ تَفۡرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةٗ ﴾[البقرة :٢٣٦] ، فقال :" وإذا جُعلت " أوْ " بمعنى: إلا أنْ، أُخرجت عن مشاركة المسوسات فلم يلزم ظهور دخولهنّ ، ولذلك لم يَرَ مالك للمطلقات المفروض لهن قبل المسيس متعة؛لأنه لم يرَ دخولهُنّ في الآية المتقدمة لمَّا ذكرن ثانيًا"(2).

٢- إملاؤه على حكم علامة التأنيث في الفعل :" قال الفقهاء : ما كان تأنيثه غير حقيقي جاز إثبات العلامة وحذفها " (3) .

٣- إملاؤه على المفعول لأجله :" فإن قيل : فقد اتفق الفقهاء على مثل قوله تعالى: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡ ﴾ ، في أنّه علة للحكم المذكور قبله

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٦٣ .

(٢) السابق ، ٢/ ٦٩٣ .

(٣) السابق ، ٢/ ٧٥٤ .

في قوله :﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] ، واتفاقهم على ذلك دليل على أن ما بعد " كي " سببٌ لما قبلها، إذ لا فرق بين قولك : جئتك لتكرمني ، وكي تكرمني ، باتفاق "[1] . وبعد أن انتهى من شرح الإملاء أضاف قائلاً :" ومعنى الأسباب الشرعية المعاني التي تثبت بالحكم . فإذا ذُكر حكم وجُعل سببًا لحصول أمر متضمِّن معنى مناسب عُلم أنَّ ذلك المعنى هو سبب الحكم ، إذ لا معنى للسبب والعلّة في اصطلاحهم إلا ذلك ، فكان تسميتُهم إياه سببًا وعلةً جاريًا على قياس ما اصطلحوا عليه "[2].

٤- إملاؤه على إعراب قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ ﴾ [المزمل:٢-٣] فقال :" إنْ جُعل " نصفه" بدلاً من قليلاً ففيه إشكالان: ...، والإشكال الثاني: أنّه يؤدي إلى استثناء غير الأقل ، وهو ممنوع عند كثير من النحويين والفقهاء "[3] .

٥- إملاؤه على جواب لأبي حنيفة عن سؤال: أذكرًا كانت نملة سليمان أم أنثى؟ فـقال أبو حنيفة :" كـانت أنثى بدليـل التأنيث في قولـه تعـالى : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٥٤ .

(٢) السابق ، ٢/ ٧٥٤ .

(٣) السابق ، ١/ ١٧١ .

[النمل:١٨] ، ولو كان ذكرًا لقال : قال نمل "[1].

٦- إملاؤه على حروف الإضافة قوله :" وإن كان كثير من النحويين والأصوليين يذكرون " على " مما استُعمل حرفًا واسمًا وفعلاً "[٢] .

٧- نَقْلُ ابن الحاجب عن الإمام الجويني صاحب كتاب "البرهان في أصول الفقه" في عدّة مواضع منها :

أ- قول ابن الحاجب :" قال الإمام في البرهان : إن الواو إذا دخلت في الجمل ليس لها فائدة إلا التحسين اللفظي "[٣] .

ب- قوله مُمليًا على قولهم : زيد صديقي وصديقي زيد . قال الإمام :" إنّك إذا أخرت " صديقي " كانت الصداقة غير محصورة في زيد ، وإذا قدمت " صديقي " كانت الصداقة محصورة في زيد . قال ابن الحاجب : كلامه مشعر بأنه خبر في المحلين جميعًا "[٤] .

وسنلحظ في الفصلين الثاني والثالث الإكثار من العلل والتأويل ، ويرجع ذلك إلى تأثره الكبير بالفقه والعلوم العقلية .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٦٠ .

(٢) السابق ، ١/ ٣٥٦ .

(٣) السابق ، ٢/ ٦٩٠ ، وانظر : الجويني : البرهان في أصول الفقه ، تحقيق : د. عبد العظيم الديب ، مطابع الدوحة الحديثة – قطر ، ط/ ١ ، ١٣٩٩هـ ، ١/ ٣٩١ .

(٤) السابق ، ٢/ ٦٩٨ ، وانظر : الجويني : البرهان في أصول الفقه ، ١/ ٤٧٩-٤٨٠ .

الفصل الأول

موقف ابن الحاجب من السّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال

المبحث الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع .

أولاً : القرآن الكريم والقراءات القرآنيّة .

ثانيًا : الحديث الشّريف .

ثالثًا : الشِّعر العربيّ .

رابعًا : كلام العرب وأمثالهم .

المبحث الثاني : موقف ابن الحاجب من القياس .

المبحث الثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

المبحث الرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال .

المبحث الأول : موقف ابن الحاجب من السّماع :

قبل التَّعرف على موقف ابن الحاجب من السّماع ، لا بدّ لنا من بيان تعريف أصول النحو كما ورد عند علماء العربية . فقد عرّفه أبو البركات الأنباري بقوله:" أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ، كما أنَّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت عنها جملته وتفصيله "(١). وعرفه السيوطي بقوله :" أصول النحو علمٌ يُبْحَثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيثُ هي أدلّتُهُ وكيفيَّةُ الاستدلال بها وحالُ المُستَدِلِّ "(٢) .

وأدلة النحو الغالبة أربعة : السّماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال ، ولم يعدّ ابن جني استصحاب الحال من أدلة النحو ، كما لم يعدّ أبو البركات الأنباري الإجماع منها (٣) .

السَّماع لغةً :

:" والسَّماعُ : ما سَمِعْتَ به فشاع وتُكُلِّمَ به . وكلُّ ما التذته الأُذن من

(١) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة في أُصول النحو ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، دار الفكر-بيروت ، ط/ ٢ ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م ، ص٨٠ .

(٢) السيوطي : الإقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق :د.أحمد سليم الحمصي ود.محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، ط/ ١ ، ١٩٨٨م ، ص٢١ .

(٣) انظر : السيوطي : الإقتراح ، ص٢١ ، وأبا البركات الأنباري : لمع الأدلة في أصول النحو ، ص٨١ .

صوت حسن سماع "[1] ، وجاء في مادة سَمِعَ :" سَمِعَ الصوت وبه يَسْمَعُ سَمْعًا وسماعًا : أَحسَّته أذنه ، وسمع الكلام : فهم معناه . وسَمِعَ لفلان أو إليه أو إلى حديثه : أصغى وأنصت "[2] .

السّماع اصطلاحًا *:

اختلف علماء العربية في مصطلح السّماع ، فذكر أبو البركات الأنباري بدلاً من السّماع النقل وقال :" النّقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة "[3]. وقال السّيوطيّ في تعريف السّماع :" وأعني ما ثبت في كلام مَن يوثق بفصاحته " [4]. ويرى الدكتور علي أبو المكارم إطلاق مصطلح السّماع :" على ما يرويه العالم بعد سماعه بنفسه "[5]، وبعد أن يفرق بين السّمـاع والرّواية يقول :" وعلى هذا فإن السّماع هو الأخذ

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر - بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، مادة (سمع) .

(٢) إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، أشرف على طبعه : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية – طهران ، ط/ ١ ، د.ت . مادة " سمع " .

* جاء في المعجم الوسيط :" والسّماع عند علماء العربية : خلاف القياس ، وهو ما يُسْمَعُ من العرب الخُلَّص فيستعمل ولكن لا يقاس عليه "، إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ، مادة " سمع " ، وهذا التعريف يحتاج إلى توضيح ، أقول يستعمل ويقاس عليه .

(٣) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص٨١ .

(٤) السيوطي : الإقتراح ، ص٣٦ .

(٥) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية–كلية التربية ، د.ط، ١٩٧٣م ، ص٢١.

المباشر للمادة اللّغوية عن الناطقين بها "[1]. ويؤثر الدكتور حسام النعيمي استعمال كلمة التلقي بدلاً من السّماع ؛ إلا أن استعمال ابن جني كلمة السّماع مقابل كلمة القياس هو الذي صرفه عن استعمال كلمة التلقي [2]. أمّا سعيد الأفغاني فيذكر فائدة الاحتجاج بقوله :" إثبات صحة قاعدة ، أو استعمال كلمة أو تركيب ، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة "[3].

وعلماء العربية متفقون على مضمون المصطلح ، ويمكن أن نستخلص من هذه التعريفات الشروط التي يجب أن تتوافر في النص المنقول :

١ - أن يكون الكلام العربي المنقول فصيحًا .

٢ - ألا يكون الكلام المحتج به من كلام المُوَلَّدين .

٣- ألا يكون الكلام المنقول شاذًا عن السماع والقياس .

٤ - أن يكون المنقول عنهم عربًا موثوقًا بلغتهم .

فالسَّماع أصلٌ من أصول النّحو واللّغة ، ودليلٌ من أدلتهما . وأشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أنَّ علماءَ العربية اعتمدوا على السَّماع في تدوين اللّغة

---

(١) علي أبو المكارم : أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية–كلية التربية ، د.ط، ١٩٧٣م ، ص٢١ .

(٢) انظر : حسام النعيمي : الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية ، دار الرشيد للنشر ، ط/ ١، ١٩٨٠م ، ص٢٣ .

(٣) سعيد الأفغاني : في أصول النحو ، المكتب الإسلامي – بيروت ، د.ط ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، ص٦ .

التي كان يتكلم بها العرب الخُلَّص ، وكانت غايتهم من ذلك المحافظة على لغة العرب من التأثر باللغات الأعجمية والاضمحلال والذَّوب فيها ، ممّا يؤدي إلى الجهل بلغة القرآن والحديث النّبوي الشّريف ، وإلى عدم فهمهما [1] .

وحدَّد علماء العربية القبائل التي تؤخذ عنها اللُّغة وهي قيس وتميم وأسد ، قال السيوطي :" فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم اتُّكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم "[2]. وحدَّد العلماءُ زمن أولئك الذين يُحتجُّ بكلامهم فقبلوا الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية والإسلاميين حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، وآخر من يحتج بشعره إبراهيم بن هرمة (ت١٥٠هـ) .

وكانت أعلى نصوص اللغة ثقةً في مجال السّماع ما تحقَّق له التواتر وهي صفة تحققت للقرآن الكريم ولبعض نصوص السُّنة، ولكثيرٍ من كلام العرب وأقوالهم وأشعارهم مع خلاف العلماء حول شروط التَّواتر ، وكان السّبيلُ إلى السّماع الرِّوايةَ ، والقرآن الكريم يُنقلُ بالمشافهة ، ولا يُعَدُّ قارئه مِن القرّاء، إلا إذا أخذ عن الشّيوخ بالتلقي حتى يومنا هذا ، على الرّغم من تدوين

(١) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط/ ١ ، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م ، ص١٢٩ .

(٢) السيوطي : الإقتراح ، ص٤٤ .

القرآن الكريم على أيدي كتبة الوحي منذ نزوله .

وفي كتاب سيبويه نجد مباحث الأُصول واضحةً ، كالسّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال . ولم يكن سيبويه (ت ١٨٠هـ) أول من ذكر ذلك ، بل سبقه النحاة إلى ذلك خاصّة أُستاذه الخليل (ت١٧٥هـ) الذي ورد ذكره في صفحات الكتاب كثيرًا،ولم تكن لأُصول النحو كتبٌ تخصّه دون مباحث النحو، حتى ألّف أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) فيه كتابين هما : " لمع الأدلة " و" الإغراب في جدل الإعراب " ، جمع فيهما أصول النحو التي كانت مفرقة في كتب النحاة ، فأحسن وأجاد في ذلك ، وكانت كتب النحو قبله تذكر الأصول مع النحو في كتابٍ واحدٍ ، أو تذكر موضوعًا واحدًا من الأُصول فقط .

وقد بحث علماء العربية في أُصول النحو نتيجة تأثر النحاة بعلم أُصول الفقه ، ولتكون لهم أُصولٌ مدونة ومبوَّبة يرجعون إليها ويسيرون على هديها في استنباط الحكم النحوي،كما أنَّ للفقهاء أُصولاً يستنبطون منها الأحكام الفقهية.

وهناك غير مسوِّغ للعلاقة الوثيقة بين الأصلين ، نجد ذلك في قول أبي البركات الأنباري :" فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا خفاء به ؛ لأنَّ النّحوَ معقولٌ من منقولٍ ، كما أنَّ الفقهَ معقولٌ من منقولٍ " [1].

(١) السيوطي : الإقتراح ، ص١٨ .

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ الفائدة من هذه الأُصول هي :" التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع من حضيض التقليـد إلى يفاع الاطلاع على الدليل "[1] .

ومن مظاهر التأثير ما نجد من التشابه بين الأدلة التي اعتمدها الفريقان– الفقهاء والنحاة– فالسّماع عند النحاة يقابل القرآن والسُّنة عند الفقهاء ، ومن أدلة كلا الفريقين القياس والإجماع واستصحاب الحال ، والاستحسان عند بعضهم ، فالأُصول النحوية نشأت متأثرةً بأُصول الفقه ، فلا غرابة أن يُعنى بها ابن الحاجب وهو الذي بلغ في النحو والفقه مبلغًا ارتحل الناس إليه طلبًا للعلم ، وكان حجّة في العربية والفقه على المذهب المالكي .

إنَّ دراسة الفكر النَّحوي لابن الحاجب لا بدَّ أن تعتمد على دراسة مفهومه لهذه الأُصول من خلال تتبعها في كتابه حتى يتضح منهجه فيها ؛ ولأنّ موضوع الدراسة هو أصول الدّرس النحوي في " أمالي ابن الحاجب " فسأُبين موقف ابن الحاجب من السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال ، وفي ما هو آت تفصيل ذلك .

أولاً : القرآن الكريم والقراءات القرآنّية :

أ- القرآن الكريم :

(١) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة في أُصول النحو ، ص٨٠ .

يُعَدُّ القرآن الكريم مصدرًا غنيًا بالشواهد النَّحوية لجأ إليه النحويون واغترفوا منه كثيرًا من الشَّواهد النَّحوية التي بُنيت عليها قواعد النَّحو ؛ فلم تتوافر لنصٍّ ما توافر للقرآن الكريم من تواتر آياته ، وعناية العلماء بضبطها ، والحفاظ عليها سندًا ومتنًا ومشافهةً عن أفواه العلماء الأثبات الفصحاء من التّابعين عن الصَّحابة عن رسول الله – ﷺ – .

وكان القرآن الكريم بقراءاته مصدرًا أساسيًا لابن الحاجب ، اعتمد عليه واستمدَّ منه ، واستشهد به في " الأمالي " ولا سيَّما أنَّ ابن الحاجب كان قد أحكمه قراءةً ودرسًا وتدبُّرًا وإقراءً ، فقد اشتغل بالقرآن الكريم في صغره ، وعُدّ من القراء ، فآيات القرآن الكريم محفوظة مستحضرةٌ ماثلةٌ في الذِّهن ، فلا عجب أن كان القرآن الكريم أعلى مصادر السّماع وأعزُّها وأغلاها وأهمها وأكثرها ليس عند ابن الحاجب وحده ، بل عند النُّحاة جميعهم .

إنَّ موقف ابن الحاجب من شواهد القرآن الكريم مشابهٌ لموقف النّحاة السابقين له؛ فقد كانت الآيات الكريمة عُمدته في الاستشهاد ولها الصّدارة في كتابه " الأمالي " ؛ فالقرآن الكريم هو المادة العربية الأولى التي يعتمد عليها ابن الحاجب في الاستشهاد والتمثيل لآرائه وترجيحاته ، وهذا أمرٌ طبيعي ؛ لأنَّ القرآن الكريم هو محور الدراسات العربية جميعًا ؛ لذلك يستشهد به ابن الحاجب كثيرًا ، ويتمثل بآياته في مجال تأييد صحَّة إعرابه لآيةٍ من الآيات ، أو ترجيحه لرأي في مسألةٍ نحويةٍ ، أو تفسير معنى كلمة ، فقد أملى على (١٤٥) آية من القرآن الكريم ، واستشهد بـ (٢٧٢) آية من القرآن الكريم في أماليه ، من ذلك :

إملاؤه على قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴾ [السجدة: ٢٠]، وموضع الشاهد ﴿ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴾ حيث وضع الظاهر ﴿ ٱلنَّارِ ﴾ موضع الضمير في قوله تعالى، واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ ﴾ [الأعراف : ١٧٠]، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف: ٣٠] (١).

وإملاؤه على إعراب قوله تعالى: ﴿ لَيًّا بِأَلْسِنَتِهِمْ ﴾ [النساء: ٤٦]، " ليًّا ": منصوب على المصدر من قوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ ؛ لأنَّ " ليًّا " ، نوع من التحريف ، كأنه قال يحرفونه تحريفًا ، فصار مثل قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنِّى دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾ [نوح : ٨] ، فإنه أحد نوعي الدعاء ، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال "(٢). وذكر القرطبيُّ إعرابًا ثالثًا وهو مفعول لأجله (٣).

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٢-١٥٣ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٤٢ .

(٣) انظر : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان – بيروت ، توزيع : مكتبة الغزالي – دمشق ، د.ط ، د.ت ، ٥/ ٢٤٣ .

وفي إعراب قوله تعالى : ﴿أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾ [النساء:٢٠]، ذكر ابن الحاجب أن " بهتانًا " مصدر مثل : قعد القرفصاء ؛ لأنَّ البهتان ظلم ، والأخذ على نوعين : ظلم وغير ظلم ، واستشهد بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوۡتُهُمۡ جِهَارٗا ﴾ [نوح :٨]، فإنه أحد نوعي الدعاء ، ويجوز أن يكون حالاً ، أو مفعولاً لأجله [1].

واستشهد على " إذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط ، بقوله تعالى : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الانشقاق :١] ، وذكر مذهب سيبويه في إعراب الاسم الواقع بعد إذا ، وهو أنه مرفوع بفعل مقدّر دلّ عليه ما بعده ، وذكر مذهب الأخفش وهو أن يكون مبتدأً ، وكلا القولين جائز . فالأولى تجويزهما من غير ردّ لأحدهما ، هذا رأي ابن الحاجب في هذه المسألة [2] . ومذهب الكوفيين في هذه المسألة أن الاسم المرفوع بعد إذا فاعل بنفس الفعل المذكور بعده [3] .

واحتج بقوله تعالى : ﴿ وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة :٣] ، للعطف على اسم " أَنَّ " المفتوحة بالرفع، فإن قوله " ورسولُهُ "، معطوف على اسم " أَنَّ "، وإنْ كانت مفتوحة

؛

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٤٢ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ٢٩٦ .

(٣) انظر: ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - بيروت ، ط/ ١٥ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م ، ١/ ٤٧٤ .

لأنَّها في حكم المكسورة [1] .

واستشهد على وقوع المبتدأ نكرة ، بقوله تعالى :﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين:١]، فـ " ويل " مبتدأ وهو مصدر في معنى الدعاء* كقولهم سلام عليكم ، وإنما جاز في مثل ذلك لأن الأصل : سلامًا عليكم ، إذ المعنى عليه ، قال تعالى :﴿ قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ ﴾ [هود :٦٩] ، وإذا كان المعنى عليه فقد عُلم أنَّ المراد : سلّمتُ سلامًا . وإذا كان كذلك وقد حذف الفعل بعد أن عُلم كان " سلام " متخصصًا في المعنى بنسبته إلى من قام به ، والتقدير : سلام مني ، أو سلام من الله أو نحو ذلك [٢] .

وبعد أن أملى على بيت شعر**، استشهد بقوله تعالى: ﴿ لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجٗا ﴾ [الواقعة : ٧٠] ، على حذف اللام من جواب " لو "[٣] ، وقال ابن هشام :" جواب لـو إما مضارع منفي بلم نحو " لو لم يخـف الله لم يعـصه " ،

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٥١ .

* يرى سيبويه أنَّه لا ينبغي أن تقول إنَّه دعاء ههنا ؛ لأنَّ الكلام بذلك قبيح ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه،تحقيق:عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب- بيروت، ط/ ٣، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م، ١/ ٣٣١

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٧٧ .

** وَلَوْ قَلَمًا أُلْقِيْتُ في شَقِّ رَأْسِهِ مِنَ السُّقْمِ ما غَيَّرْتُ مِنْ خَطِّ كَاتِبِ ، ذكر ابن الحاجب أنَّ " قَلَمًا " تروى بالرفع والنصب ، وفي رواية الديوان بالرفع " قَلَم " ، انظر : عبد الرحمن البرقوقي : شرح ديوان المتنبي ، مطبعة الاستقامة – القاهرة ، ط/ ٢ ، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م ، ١/ ١٧٢ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦١٨ .

أو ماض مُثبت ، أو منفي بها ، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا ﴾ ، ومن تجرده منها ﴿ لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا ﴾ ، والغالب على المنفي تجرده منها نحو ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ "[1] .

وفي توجيه القراءات في قوله تعالى:﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ الفجر : ٢٥]، ذكر ابن الحاجب أن العامل في الظرف "يوم" هو الفعل "يُعَذِّبُ ". وقد جاء ما بعد النفي عاملاً في الظرف في مواضع متعددة ، كقوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ ﴾ [الرحمن:٣٩]،وقوله تعالى:﴿ قُلْ يَوْمَ ٱلْفَتْحِ لَا يَنفَعُ ﴾[السجدة : ٢٩] ، وقوله تعالى : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ ﴾ [الروم : ٥٧] [2] .

ب – القراءات :

إنَّ القرآن الكريم وقراءاته المتعدِّدة شيء واحد ، فالقرآن كما عرفه الزركشي :"هو الوحي المنزل على محمدٍ –ﷺ– للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكورة في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيفٍ وتثقيل وغيرهما"[3] ، والقراءات القرآنية كما يقول الدكتور أحمد مختار عمر :"

---

(١) ابن هشام : مغني اللبيب ، ص٣٥٨ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١١٢ .

(٣) الزركشي : البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية –القاهرة ، ط/ ١ ، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م ، ١/ ٣١٨ .

هي الوجوه المختلفة التي سمح النّبيّ -ﷺ- بقراءة نصّ المصحف بها قصدًا للتيسير ، والتي جاءت وفقًا للهجة العربية "[1] .

وقد كانت لغات من أُنزل عليهم القرآن الكريم مختلفةً ولسان كلّ صاحب لغةٍ لا يقدر على ردّه إلى لغةٍ أُخرى إلا بعد تكلفٍ ومؤونة شديدة ، فيسَّر الله أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرِّقات في القرآن بمعان متقنةٍ مختلفةٍ ليقرأ كلُّ قومٍ على لغتهم[2] .

وقال السيوطي في الاحتجاج بالقراءات :" أما القرآن فكلُّ ما ورد أنّه قُرِئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالِفْ قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يَجُزِ القياس عليه ، كما يُحْتَجُّ بالمُجْمَعِ على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه "[3].

والقراءات أنواع: الأول: المتواتر:"وهو ما نقله جَمْعٌ لا يمكن تواطؤهم

---

(1) أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب–القاهرة ، ط/ ٤ ، ١٤٠٢هـ–١٩٨٢م ، ص٢١.

(2) انظر : ابن الجزري : النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت ، ١/ ٢١ .

(3) السيوطي : الإقتراح ، ص٣٦ .

على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وغالب القراءات كذلك "[1].

والثاني : المشهور :"وهو ما صحَّ سنده ولم يبلغ درجة التَّواتر ووافق العربية والرسم ، واشتهر عند القراء فلم يَعُدُّوه من الغلط ولا من الشَّذوذ ، ويقرأ به " [2]. والثالث: الآحاد :" هو ما صحَّ سنده وخالف الرَّسم أو العربية ، أولم يشتهر الاشتهار المذكور ، ولا يُقرأُ به [3]. والرابع: الشَّاذ :" وهو ما لم يصح سنده [4] . والخامس : الموضوع :" كقراءات الخُزاعيّ "[5]، والسادس :" يشبه من أنواع الحديث المدرَج ، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير "[6] .

فالقراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحلّ إنكارها، هي القراءة التي تتحقق فيها الشروط الآتية [7] :

١ – موافقة العربية ولو بوجه ، من وجوه النحو .

٢– موافقة الرسم العثماني ولو احتمالاً .

٣– صحة السند إلى الرسول – ﷺ – .

---

(١) السيوطي : الإتقان في علوم القرآن ، ١/ ٢٥٦ .

(٢) السابق ، ١/ ٢٥٦ .

(٣) السابق ، ١/ ٢٥٧ .

(٤) السابق ، ١/ ٢٥٧ .

(٥) السابق ، ١/ ٢٥٨ .

(٦) السابق ، ١/ ٢٥٨ .

(٧) ابن الجزري : النشر ، ١/ ٩ .

إنَّ ما يلاحظ من تأكيد بعض النحاة الإجماع على الاحتجاج بمتواتر القراءات وشاذّها يخالفه الطعن في بعض القراءات ، فالطعن في القراءات أمرٌ ملموس لدى بعضهم على اختلاف مذاهبهم ، ويبدو أن ما يتردّد لديهم لا سيمـا إمامهم سيبويه من أنَّ القراءة سنة متبعة[1] لا يجوز تخطئتها ما هو إلا مبادئ نظرية ؛ إذ ممّا يؤخذ عليهم في هذه القضية التناقض الصَّريح بين أقوالهم وأفعالهم[2] .

وظهر طعن بعض النحاة في القراءات ، وإذا كان من المختلف فيه نسبة ذلك إلى سيبويه ، فمن المؤكد أنّه لم يبنِ على الشاذ من القراءات بل حاول تخريجه وتأويله على نمط يجعله غير منكرٍ في العربية ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي أنَّ موقف سيبويه من القراءات كان معتدلاً ، فهو لم يُخطئ قراءة ولم يلحّن قارئًا[3] ، على أنَّ كثيرًا ممّن خلفوا سيبويه لم يترددوا في الطعن على بعض القراءات كالذي لوحظ لدى الفراء في كتابه معاني القرآن ، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى:﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ ، فقال الفراء :" قال بعضهم هو لحن "[4]، ومن ذلك قراءة

---

(١) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ١٤٨ .

(٢) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص٣١ .

(٣) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص٥٩ .

(٤) الفراء : معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، عالم الكتب – بيروت، ط/ ٢ ، ١٩٨٠م ، ٢/ ١٨٣ .

يحيى وإبراهيم السُّلَميّ :﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ﴾ ، برفع " أَفَحُكْمُ " ، قال الفراء :" قال ابن مجاهد* : وهو خطأ ، وقال الأعرج : لا أعرف في العربية " أَفَحُكْمُ " ، وقرأ " أَفَحُكْمَ " بالنّصب "[1] . أما المبرد فكان أكثر طعنًا في القراءات من سابقه، فقال:" أما قراءة أهل المدينة:﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، فهو لحن فاحش ، وإنّما هي قراءة عبد الله بن مروان ولم يكن له علم بالعربية"[2]. وقال في قراءة أخرى:" فأما من قرأ :﴿ مَعَائِشَ﴾ ، فهمز فإنّه غلط ، وإنّما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نُعيم ، ولم يكن له علم بالعربية "[3].

بعد هذا التمهيد عن موقف النحاة عامّة تجاه القراءات القرآنية ، نتعرف على موقف ابن الحاجب من الاحتجاج بالقراءات ، فممّا لا شك فيه أنَّ القرآن الكريم عنده أفصح كلامٍ وأبلغه ، وقد حدّد ابن الحاجب موقفه من القراءات القرآنية ، فموقفه هو التسليم والقبول بالقراءات السّبع التي نُقلت عن الرسول الكريم – ﷺ – ؛ لأنّها هي القراءات المتواترة .

---

* لم أجد هذه القراءة في كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد في سورة المائدة ، الآية : ٥٠ ، انظر : ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق:د. شوقي ضيف ، دار المعارف–القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٧٢م ، ص٢٤٤.

(١) الفراء : معاني القرآن ، ١/ ٢١٠–٢١١ . وابن جني : المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي–القاهرة ، ط/ ١، ١٣٨٦هـ، ١/ ٢١١.

(٢) المبرد : المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط/ ١ ، ١٣٨٨هـ، ٤/ ١٠٥ .

(٣) السابق ، ١/ ٢٦١ ، وجاءت هذه القراءة في القرآن الكريم بالياء:﴿مَعَٰيِشَ﴾،[الأعراف :١٠] .

اهتم ابن الحاجب بالقراءات القرآنية في أماليه ، فقد أملى (١٩) إملاءً على القراءات ، وهي قراءات للقراء السبعة ورواتهم إلا قراءة واحدة من القراءات الشاذة ، وكان ينسب القراءة لصاحبها ، من ذلك ما أملاه على قوله تعالى : ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، [طه : ٦٣] ، قال ابن الحاجب : قرأ أبو عمرو : ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، وقرأ ابن كثير وحفص * ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ **، إلا أنَّ ابن كثير شدَّد النون ، ولها وجهان : أحدهما : ما ذهب إليه البصريون أنَّ " إنْ " مخففة من الثقيلة ، وهذان : مبتدأ ، لبطلان عمل " إنْ " لتخفيفها ، ولساحران : خبر ، واللام هي اللام الفارقة بين " إنْ " المخففة والنّافية [1]. وقد وجَّه الأخفش هذه القراءة على أن " إنْ " خفيفة في معنى الثّقيلة ، وهي لغةٌ لقومٍ يرفعون، ويُدخلون اللام؛ ليفرِّقوا بينها وبين التي تكون في معنى " ما " [2]، وقال في موضعٍ آخر :" وهي مثل :﴿ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾

---

* روى حفص عن عاصم " إنْ " ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير، و"هذان" خفيفة ".انظر: ابن مجاهد : السبعة في القراءات ، ص٤١٩ ، وانظر : ابن الجزري : النشر ، ٢/ ٣٢١ .

** أخطأ محقق أمالي ابن الحاجب ، الدكتور فخر صالح قدراة حين ذكر أن قراءة ابن كثير وحفص " إنَّ هذا لساحران " ، والصحيح ما ذكرته اعتمادًا على الأمالي النحوية : تحقيق : هادي حسن حمودي ، ١/ ٦١ .

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٦-١٥٧ .

(٢) الأخفش : معاني القرآن ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط/ ٢ ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م ، ٢/ ٤٠٨ .

[الطارق :٤] "[1]. وهذا التوجيه مبنيٌّ على رأي البصريين ، قال سيبويه:" واعلم أنهم يقولون : إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإن عمروٌ لخيرٌ منك ، لـمَّا خفَّفها جعلها بمنزلة " لكن" حيث خفَّفها، وألزم اللام لئلا تلتبس بـ" إن" التي هي بمنزلة " ما" التي ينفي بها ، ومثل ذلك " إنْ كلّ نفسٍ لما عليها حافظ " إنما هي: لعليها حافظ "[2]، وذكر المبرِّد مثل هذا القول في المقتضب[3].

ويرى أبو البركات الأنباري أنَّ " إنْ " مُخفّفة من الثقيلة ، ولم يُعملها ؛ لأنها إنّما عملت لشبه الفعل ، فلمّا حذف منها النُّون ، وخُفِّفت ضَعُفَ وجه الشبه فلم تعمل [4] .

وعلى هذا يمكن القول : إنَّ هذه القراءة تتصف بأنها لغةٌ من لغات العرب الذين يخفِّفون " إنَّ " المشدّدة ، فأبطل عملها ، وقد جاءت هذه اللغة في كلام العرب وفي القرآن الكريم كثيرًا ، كما يمكن القول إن هذه القراءة صحيحةُ المعنى كثيرة الاستعمال فـ " إنْ " هي المخفّفة من الثقيلة ، " وهذان " مبتدأ و" لساحران" الخبر ، واللام للفرق بين النافية ، و" إنْ " المخففة من الثقيلة .

---

(١) الأخفش : معاني القرآن ، ١/ ١١٢ .

(٢) سيبويه : الكتاب ، ٢/ ١٣٩ .

(٣) انظر : المبرِّد : المقتضب ، ٢/ ٣٦٤ .

(٤) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان في غريب إعراب القرآن ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ط/ ١ ، ١٣٨٩هـ-١٣٩٠هـ، ١٩٦٩م-١٩٧٠م، ٢/ ١٤٦ .

وذكر ابن الحاجب أنَّ الوجه الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون أنَّ "إنْ" نافية وما بعدها مبتدأ ، واللام بمعنى إلا وما بعدها خبر المبتدأ ، كأنك قلت : ما هذان إلا ساحران [1] .

وعلَّق ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) على هذا الوجه الذي خُرِّجت به القراءة بالألف مع تخفيف " إن " بقوله :" وهذا حسنٌ على أصلهم ، غير أنَّ أصحابنا لا يُثبتون مجيءَ اللام بمعنى إلّا "[2] .

وقرأ الباقون* :﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ ، وهي مشكلة ، ويُقال : إنَّ " هذا " مبني لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة ، ومما يقويها أنَّ اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعرابًا في التحقيق لوجود علَّة البناء من غير معارض ، لأنَّ العلَّة في بناء هذا وهؤلاء كونهما اسمي إشارة ، وهذا كذلك " [3] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٦-١٥٧ ، وانظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٤٦ .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ، عالم الكتب – بيروت ، د.ط ، د.ت ، ٣/ ١٣٠ .

* قال ابن مجاهد :" قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي "إنّ " مشددة النون ، و"هذان " بألف خفيفة النون ، ثم قال واختلف عن عاصم فروى أبو بكر "إنَّ هذان" مثل حمزة . انظر : السبعة في القراءات: ابن مجاهد،ص٤١٩ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب : ١/ ١٥٧ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ٢/ ٩٩-١٠٠ .

ويرى أبو البركات الأنباري أنّها لغة لبني الحارث بن كعب ؛ فإنّهم يقولون :" مررت برجلان، وقبض منه درهمان"[1]، وهذا التوجيه هو اختيار الفراء[2](ت٢٠٧هـ)، والأخفش[3] (ت٢١٥هـ) ، وابن قتيبة[4] (ت٢٧٦هـ) . وابن يعيش[5] (ت ٦٤٣هـ) .

وذكر ابن الحاجب وجهًا ثانيًا في توجيه هذه القراءة وهو أنَّ " إنَّ " بمعنى نعم ، وهذان لساحران : مبتدأ وخبر ، وهو ضعيف ؛ لأنَّ " إنَّ " بمعنى نعم لم يثبت إلا شاذًا ؛ ولأنَّ لام الابتداء لا تدخل على الخبر مع كونها يُبتدأ بها[6].

وأشار أبو البركات الأنباري إلى أن أصحاب هذا الرأي استدلوا على ذلك بما روي أنَّ رجلاً جاء إلى الزُّبير يستحمله ، فلم يحمله فقال له : لعن اللهُ ناقةً حملتني إليك فقال : إنَّ وراكبها : أي : نعم ، وتقدير الآية : نعم ، هذان لساحران ، وضعَّف أبو البركات الأنباري هذا الوجه ؛ لدخول اللام في الخبر

---

(١) أبو البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٤٤ .

(٢) انظر : الفراء : معاني القرآن ، ٢/ ١٨٤ .

(٣) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، ٢/ ٤٠٨ .

(٤) انظر : ابن قتيبة : تأويل مشكل القرآن ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٥٤م – ١٩٥٥م ، ص٣٦ .

(٥) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ٣/ ١٣٠ .

(٦) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٧ .

وهو قليل في كلام العرب [1] ، وقد سبقه إلى ذلك مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ) [2] . غير أنَّ الزّجاج استحسن هذا الوجه[3] .

وذكر ابن الحاجب وجهًا ثالثًا في توجيه هذه القراءة وهو أنَّ " إنَّ " فيها ضمير الشأن محذوف ، والمراد : إنّه هذا[ن]* لساحران ، فضعيف لدخول اللام في الخبر[4].

وضعف أبو البركات الأنباري هذا الوجه ويرى أنه يجيء في الشعر[5].

والراجح أن الوجه في توجيه هذه القراءة أن تُجرى على الرَّأي المُجمع عليه عند الفرَّاء ، والأخفش ، وابن قتيبة ، وأبو البركات الأنباري، وهو مجيءُ "هذان " بالألف على لغة مَنْ يجعلون المثنىَّ في رفعه ونصبه وجرِّه بالألف – لغة لبني الحارث بن كعب –.

ولم يذكر ابن الحاجب في أماليه من القراءات الشاذة إلا قراءة واحدة :

---

(١) أبو البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٤٥ .

(٢) مكي بن أبي طالب : مُشْكِل إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مَجمع اللغة العربية – دمشق ، ط/ ١ ، ١٣٩٥هـ-١٩٧٤م ، ٢/ ٧٠ .

(٣) انظر : الزجاج : معاني القرآن وإعرابه ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب –بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م ، ٣/ ٣٦٤ .

* زيادة من الأمالي النحوية : تحقيق : هادي حسن حمودي ، ١/ ٦٢ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب : ١/ ١٥٧-١٥٨ .

(٥) أبو البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٤٦ .

﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾[هود:٧٨] ، قرئت "أَطْهَرَ" بالنصب في الشواذ [1].

ويقال : إنّ : هؤلاء " مفعول ، و" بناتي هُنّ " مبتدأ وخبر ، و" أطهرَ" حال من المشار إليه ، معمول للفعل المقدَّر العامل في " هؤلاء ".

ويجوز أن يكون " هؤلاء " مبتدأ ، و" بناتي " خبره و" هُنّ" بدل من " بناتي " . أو " بناتي هُنّ " مبتدأ وخبر عن الأول ، و" أطهرَ " حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أُشير إليهن في حال كونهنَّ أطهرَ لكم [2]. فهو لم يطعن فيها ولم يرفضها ، بل حاول – كما رأينا – أن يذكر الوجوه الإعرابية فيها .

ويدافع ابن الحاجب عن القراءات ويرى أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأتِ في القراءات السبع إذ يقول في توجيه قوله تعالى :﴿ لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ ﴾ [النساء :٩٥] :" قال أبو علي الفارسي وغيره من النحويين : إنَّ " غير " في الرفع صفة للقاعدين ، ... وإذا لم يستقم أن يكون صفة وجب أن يكون استثناء . وإذا وجب أن يكون استثناء فالمختار فيه الرفع.

(١) قراءة سعيد بن جبير والحسن بخلاف ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي وابن أبي إسحق، انظر : المُحتسب : ابن جني ، ١/ ٤٤٨ ، وهي قراءة زيد بن علي وعبد الملك بن مروان ، انظر : معاني القرآن : الأخفش ، ٢/ ٣٥٧ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٣٤ .

ألا ترى أنك إذا قلت : لا يستوي القاعدون إلا أولو الضرر ، كان الرفع هو الوجه ، وكان النصب على الاستثناء جائزًا . وإذا ثبت ذلك كان الرفع أقوى من النصب . فإذا جاز النصب على الاستثناء مع ضعفه فلأن يجوز الرفع مع قوته أولى. والذي يقوّي ذلك أنَّ الخفض لم يأتِ في السبعة لضعفه ، ... ولذلك لم يُقرأ به في السبعة ، فحمل الآية على ما ذكرنا هو الوجه "[1] .

واستشهد على حذف نون الوقاية بقراءة نافع:﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر : ٥٤] ، وقوله تعالى:﴿ تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمْ ﴾ [النحل:٢٧] ، فالمحذوفة نون الوقاية استغناءً عنها بنون الإعراب ، وعلل ابن الحاجب ذلك فقال :" لأنَّ نون الوقاية أمر استحساني لا دلالة لها ، ونون الإعراب لمعنى ، فإذا اجتمعا وقُدِّر حذف أحدهما كان حذف ما لا دلالة له أَوْلى"[2].

واستشهد بقوله تعالى : ﴿ سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلًا ﴾ [الإنسان:٤] ، على أن الصرف للضرورة أو للتناسب. وهي قراءة نافع وهشام وأبي بكر والكسائي وأبي جعفر ورويس[3] ، وخرَّج أبو البركات الأنباري هذه القراءة على أنّ

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٤٥-٢٤٦ .

(٢) السابق ، ٢/ ٥٤٠ .

(٣) انظر : البناء : إتحاف فضلاء البشر ، تحقيق : أنس مهرة ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، ص٥٦٥ .

" سلاسل " جاور" أغلالا "[1]، مستأنسًا بقول الرسول-ﷺ - :" ارجعن مأزورات غير مأجورات " ، إذ جاءت كلمة " مأزورات " بالهمزة بدلاً من الواو لمجاورتها كلمة " مأجورات "[2] .

ولكن ابن الحاجب حكم على قراءة قارئين من القراء السبعة بأنها لا يظهر فيها وجه مستقيم ، في قوله تعالى : ﴿ فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ وَنَجَّيْنَٰهُ مِنَ ٱلْغَمِّ ۚ وَكَذَٰلِكَ نُۨجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأنبياء: ٨٨] ، فالقراءة بضم النون الأولى ﴿نُۨجِى﴾ هي قراءة ابن عامر وعاصم ، فذكر أنّه لا يظهر فيها وجه مستقيم[3].

ثانيًا : الحديث النبوي الشريف :

الحديث لغةً :

:" الحديث نقيض* القديم ، والحديث الجديد من الأشياء ، والخبر يأتي

---

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٤٨٠ .

(٢) انظر : مسلم : صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، د.ط ، د.ت ، ١/ ٤٦ ، حديث رقم " ١٧ " ، وانظر : السيوطي : همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ط/ ١ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م ، ٥/ ٣٥١ ، وانظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٤٨٠ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٠٣ .

* في كشاف اصطلاح الفنون والعلوم " الحديث لغة ضد القديم "، التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق : د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية : د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية : د. جورج زيناتي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان – ناشرون ، ط/ ١ ، ١٩٩٦م ، ١/ ٦٢٧ .

على القليل والكثير ، والجمع : أحاديث ، وهو شاذ على غير قياس "(١).

الحديث اصطلاحًا :

:" ما أُضيف إلى النّبيّ -ﷺ- من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خُلُقية أو خَلقية ، سواء قبل البعثة أم بعدها ، سواء صدر على وجه التشريع أم لا ، ويطلق تَجَوُّزًا على ما أضيف إلى الصحابة والتابعين " (٢).

الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف من القضايا النحوية الخلافية في أصول النَّحو العربي ، ويبدو أنَّ النُّحاة ينقسمون في ذلك ثلاث فرق : الأولى : منعت الاحتجاج به مطلقًا وعلى رأسها أبو حيَّان (ت٧٤٥هـ) ، وشيخه ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) متابعين في ذلك مَن تقدَّمهم ، من البصريين والكوفيين ، والثانية : وقفت موقفًا وسطًا ، وعلى رأسها أبو إسحق الشَّاطبيّ (ت٧٩٠هـ) ، والسّيوطيّ (ت٩١١هـ) ، وكثير من المُحَدِّثين ، والثالثة : أجازت الاحتجاج بالحديث كلِّه ، وعلى رأسها ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ، ورضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٨هـ) ، وابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) (٣) .

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مادة " حدث " .

(٢) حمزة عبد الله المليباري : علوم الحديث في ضوء تطبيقات المُحَدِّثين النّقاد ، دار ابن حزم– بيروت ، ط/ ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م ، ص٢٢ .

(٣) انظر: خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف،دار الرشيد-بغداد، ط/ ١ ، ١٩٨١م ، ص٢٠-٢٥، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه،ص٦٢-٦٤، وحسن الشاعر: النحاة والحديث النبوي ، ص٤٥.

ومن الجدير بالذكر أنَّ لكلٍّ فرقة من هذه الفرق حُججها فيما ذهبت إليه، وقد تناول الدَّارسون هذه القضية بالدّرس والتفصيل ، فلا حاجة إلى التعرُّض لها ، وتكفي الإشارة إلى غموض موقف متقدِّمي النُّحاة لا سيّما سيبويه[1] تجاه هذه القضية، وهو من الأسباب التي أوجدت الخلاف بين النُّحاة ، ومِن العلماء من يرى أنَّه من المُسلَّم به أنَّ الاحتجاج بالحديث على الظواهر اللّغوية والنّحوية أمرٌ مألوف لدى قدامى النحويين واللغويين ، كأبي عَمْرٍو بن العلاء والخليل وسيبويه والكسائي[2].

وفي دراسةٍ إحصائية للاحتجاج بالحديث الشريف ، وجد الدكتور حسن الشاعر أنَّ كتب النّحو استشهدت بالأحاديث النبوية على درجاتٍ متفاوتةٍ،فقال:"وما وجدتُ كتابًا واحدًا أغفل ذكر الحديث مطلقًا، وقد كشفت الدِّراسة الإحصائية السّابقة التي قمتُ بها في عشرين كتابًا من كتب النحو المطبوعة ، أنَّ النّحاة استشهدوا بالأحاديث في نحو ستمائة موضع من هذه الكتب ، وهذا دليلٌ واضحٌ على أنَّ الحديث لم يكن معزولاً عن الاحتجاج ، أو مرفوضًا في كتب النّحو، ولكن هذه الشواهد تبقى قليلةً قياسًا إلى الشواهد الأخرى وخاصةً الشِّعر"[3] .

---

(١) انظر : خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، ص١٤٥ .

(٢) انظر : أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند العرب ، ص٣٥-٣٦ .

(٣) حسن الشاعر : النحاة والحديث النبوي ، ص٩٧ .

كما نصّت الدكتورة خديجة الحديثي على احتجاج كثيرٍ من النّحاة بالحديث ، على تفاوت بينهم في عدد ما احتجوا به من أحاديث [١] .

وأمّا ابن الحاجب فقد أملى على سبعة أحاديث ، واستشهد بستة أحاديث ، فمجموع الأحاديث التي وردت في الأمالي ثلاثة عشر حديثًا . وهذه الأحاديث على قلتها قوّى بذكرها أدلته السّماعية .

وقد أملى على قول رسول الله -ﷺ-:" الحسنُ والحسينُ سيِّدا شباب أهل الجنة "[٢]، فأجاب ابن الحاجب على الإشكال في هذا الحديث ، بقوله : شباب أهل الجنة ، يُفهم منه أنَّ الجنة فيها شباب وغير شباب ، وليس الأمر كذلك ، بل كلّ من فيها شباب على ما وردت به الأخبار ، فذكر ثلاثة أقوال ، الأول : أنه سماهم باعتبار ما كانوا عليه عند مفارقة الدنيا، ولذلك يصحُّ أن يقال للصغير عندما يموت: من صغار أهل الجنة، وللشيخ : من شيوخ أهل الجنة ، والثاني: أن يراد أنّهما سيِّدا شباب أهل الجنة باعتبار ذلك الوقت الذي كانا فيه شابين ، والثالث : أهل الجنة وإن كانوا شبابًا كلّهم إلا أنَّ الإضافة هنا

---

(١) انظر : خديجة الحديثي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : ، ص٥-٦ .

(٢) الترمذي : الجامع الصحيح " سنن الترمذي " ، تحقيق : أحمد شاكر وآخرين ، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، د.ط ، د.ت ، ٥/ ٦٥٦ ، حديث رقم " ٣٧٦٨ " ، وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وانظر : ابن ماجة : سنن ابن ماجة ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر- بيروت ،د.ط ،د.ت ، ١/ ٤٤ ، حديث رقم " ١١٨ " ، وانظر : أحمد بن حنبل : المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د.ط ، د.ت ، ٣/ ٣ ، و٣/ ٦٢ ، ٣/ ٦٤ ، ٣/ ٨٢ .

إضافة توضيح باعتبار بيان العام بالخاص كما تقول: جميع القوم، وكلّ الدّراهم[1].

وأملى على قول رسول الله -ﷺ- :" كَمُلَ من الرجال كثير ولم يكملْ من النساء إلا مريمُ بنتُ عمران وآسية بنت مزاحم ، وإنَّ فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام "[2]. هل الألف واللام لاستغراق الجنس أو لا ؟ فأجاب مفتيًا بأنْ قال :" الظاهر أن النساءَ في الأول لِمَنْ عدا عائشة – رضي الله عنها - . وأن النساءَ في الثاني لِمَنْ عدا مريم وآسية ، فلا دلالة فيهما على تفضيل أحد القبيلين على الآخر كقول القائل : زيدٌ أفضلُ القوم ، وعمروٌ أفضلُ القوم ، فيه دلالة على أنهما أفضلا القوم ، ولا تفضيل بمجرد ذلك لأحدهما على الآخر "[3] .

وأملى على قول رسول الله -ﷺ- :" أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرة العقبة "[4] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٦٠ .

(٢) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، تحقيق :د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير واليمامة – بيروت ، ط/ ٣ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، ٣/ ١٢٥٢ ، حديث رقم " ٣٢٣٠ " ، و٣/ ١٢٦٦ ، حديث رقم " ٣٢٥٠ " ، و٣/ ١٣٧٤ ، حديث رقم " ٣٥٥٨ " ، و٥/ ٢٠٦٧ ، حديث رقم " ٥١٠٢ " ، ومسلم : صحيح مسلم ، ٤/ ١٨٨٦ ، حديث رقم "٢٤٣١".

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٩٥ .

(٤) النسائي : سنن النسائي ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط/ ٢ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ٥/ ٢٧٠ ، حديث رقم " ٣٠٦٤ "، وأبو داود: سنن أبي داود ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر– بيروت، د.ط، د.ت ، ١/ ٥٩٧ ، حديث رقم "١٩٤٠"، وابن ماجة : سنن ابن ماجة ، ٢/ ١٠٠٧ ، حديث رقم " ٣٠٢٥ " .

فقال ابن الحاجب :" الأولى أن يقال: إنه تصغير بُنَيّ مجموعًا ، وكان أصله بُنَيِّيّ؛ لأنه بُنَيّون أضفته إلى ياء المتكلم فصار بُنَيّويَ في الرفع ، وبُنَيِّيّ في النصب والجر فوجب أن تُقْلب الواو ياءً وتدغم على ما هو قياسها في مثل قولك : ضاربيّ ، وكذلك النصب والجـر ، ولذلك كان لفظ " ضاربيّ " في الأحوال الثلاث سواء . كرهوا اجتماع الياءات والكسرةِ فقلبوا اللام إلى موضع الفاء فصار : وُبَيْنِيَّ ، قلبوا الواو همزةً فصار : أُبَيْنِيَّ . وليس في هذا الوجه إلا قلب اللام إلى موضع الفاء ، وهو قريب لما ذكرناه من الاستثقال ، وقلب الواو المضمومة همزة وهو جائز قياسًا . وهذا أوْلى من قول من يقول: إنّه تصغير أبناء، رُدَّ إلى الواحد ورُوعِيَ مشاكلةُ الهمزة ؛ لأنه لو كان تصغيره لقيل: أُبَيْنَائي ، ولم يردّ إلى الواحد ؛ لأن أفعالاً من جمع القلّة ، فيصغر من غير ردّ كقولك : أُجَيْمَال .

وهو أيضًا أولى من قول من قال : إنّه جمع أَبْنى مقصور على وزن أَفْعَل ، اسم جمع للأبناء ، صُغّر وجُمع بالواو والنون ؛لأنّه لا يُعرف ذلك مفردًا ، فلا ينبغي أن يُحمل الجمع عليه ؛ ولأنّه لا يجمع " أَفْعَلُ " اسمًا جمع التصحيح " [1] .

واستشهد بقول رسول الله -ﷺ- :" ألا أخبركم بأحبِّكم إليَّ وأقربكم مني " ثم قال :" ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني"[2].على فصل " أفعل

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٧٩-٨٨٠ .

(٢) رواه عبد الرزاق الصنعاني في المصنف بلفظ ، قال رسول الله -ﷺ- :" ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني ، قالوا بلى يا رسول الله . قال أحاسنكم أخلاقًا الموطؤن أكنافهم الذين يَألفون =

" التفضيل ، فقال ابن الحاجب :" فيلزم أن يكون المخاطبون محبوبين مبغوضين مقربين مبعودين ، وهو غير جائز ، ووجه اللزوم أنه قد أضاف الأحبَّ والأبغض إلى المخاطبين ، فيلزم أن يكونوا مشتركين في أصل ما أضيف إليهم من المحبة والبغض "[1] .

إنّ المضاف إليه في هذه المواضع المستشهد بها يجب أن تكون مخصصة بالمشتركين في أصل المعنى الذي دلَّ عليه " أفعل " التفضيل ، فيكون قوله " بأحبكم " أي: أحب المحبوبين منكم ، وكذلك أقربكم وأبغضكم وأبعدكم ، ويجوز أن يقدّر مضاف محذوف ، فيكون تقديره : أحبّ محبوبيكم[2] .

واستشهد بقول رسول الله -ﷺ- :" واجعله الوارثَ منا "[3] على المفعول المطلق ، وذلك أن الضمير في " واجعله " ضمير المصدر المؤكد لجعل ،

= ويُؤلفون ، ثم قال : ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني . قالوا بلى يا رسول الله . قال : الثرثارون المتشدقون المتفيقهون . قالوا يا رسول الله . قد عرفنا الثرثارين المتشدقين ، فما المتفيقهون . قال المتكبرون ". عبد الرزاق الصنعاني : المصنف ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي – بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤٠٣هـ ، ١١/ ١٤٤ .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣١٥ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣١٥ .

(٣) الترمذي : الجامع الصحيح " سنن الترمذي " ، ٥/ ٥٢٨ ، حديث رقم " ٣٥٠٢ " ، والنسائي : السنن الكبرى ، تحقيق : عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١١هـ-١٩٩١م ، ٦/ ١٠٦ ، رقم الحديث " ١٠٢٣٤ " .

وتقديره أجعل جعلاً[1].

واستشهد بقول رسول الله -ﷺ- :" أو مُخْرِجيَّ هم "[2] على الصفة الواقعة مبتدأ ، و " مُخْرِجيَّ " بتشديد الياء . ولو كان على غير ذلك لكان أو مخرجي ، بتخفيف الياء؛ لأنه مفرد ، كقولك : مُخْرِجٌ ، فتضيفه إلى الياء ، فتقول : مُخْرِجيْ .

وذكر هذا الحديث بعد قوله في الكافية :" الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر " . احتراز من مثل قولهم : أقائمٌ هو ؟ فإنه لم يختلف في أنّ قولهم : أقائمٌ ؟ خبر مبتدأ مقدم ، ولذلك وجب في التثنية : أقائمان هما؟ وفي الجمع : أقائمون هم؟ وكذلك جاء قول رسول الله -ﷺ- :" أو مُخْرِجيَّ هم " ، ولا يجوز : أقائمٌ هما ؟ ولا : أقائمٌ هم ؟ ولا " أو مُخْرِجِيْ هم " بتخفيف الياء[3] .

واستشهد بقول رسول الله – ﷺ – :" صلاة الليل مثنى مثنى "[4] .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٣٧ .

(٢) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري "، ١/ ٤ ، حديث رقم ٣ ، ٤/ ١٨٩٤ ، حديث رقم " ٤٦٧٠ "، و٦/ ٢٥٦١ ، حديث رقم " ٦٥٨١ " ، ومسلم : صحيح مسلم ، ١/ ١٣٩ ، حديث رقم " ١٦٠ " .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٤٩٥ .

(٤) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري "، ١/ ٣٣٧ ، حديث رقم " ٩٤٦ " ، ورقم "٩٤٨ " ، ومسلم : صحيح مسلم ، ١/ ٥١٦ ، ٥١٨ ، حديث رقم " ٧٤٩ " .

قال ابن الحاجب :" وإن فسر بمعنى اثنتين اثنتين ، ليس على معنى أنّ كل واحد من " مثنى " موضوع بمعنى اثنتين منفردًا ، وإنّما معنى كل واحدة منهما اثنتان اثنتان ، وكررت للتأكيد ، فلما فُسرت فسرت بأصل المعنى دون التأكيد . ولو فُسرت عليهما لقيل معناه : اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان "[1] .

فـ" مثنى " الثانية جاءت على جهة التأكيد ، كأنه قال : اثنتان اثنتان ، اثنتان اثنتان ، فواحدة تفيد المعنى المقصود ، وتكرار اللفظ تأكيد لفظي [2] .

وذكر ابن الحاجب في توجيه إعراب كلمة " أجود " الثانية في الحديث :" كان رسول الله -ﷺ- أجودَ الناس ، وكان أجودُ ما يكونُ في رمضان "[3]. أنَّ " أجود " الثانية لها أوجه إعرابية الأول : مبتدأ خبره " في رمضان " ، والثاني : بدل من الضمير في " كان "فيكون من بدل الاشتمال ، والثالث : إن لم تجعل في " كان " ضميرًا ، كانت " أجود " اسمها [4] .

إنَّ ابن الحاجب في احتجاجه بالحديث النبوي شأنه شأن متقدِّمي النّحاة لم يبن على هذه الأحاديث قاعدةً ، ولم يردَّ بها قاعدة ، بل إنَّ كلَّ همِّه أنَّه استدلَّ

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٧٧-٦٧٨ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٢٤ .

(٣) البخاري : الجامع الصحيح " صحيح البخاري " ، ١/ ٦ ، حديث رقم " ٦ " ، و٢/ ٦٧٢ ، حديث رقم " ١٨٠٣ " ، و٣/ ١١٧٧ ، حديث رقم " ٣٠٤٨ " ، ومسلم : صحيح مسلم ، ٤/ ١٨٠٣ ، حديث رقم " ٢٣٠٨ " .

(٤) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٩٠-٧٩١ .

بها على صحة القواعد المقرَّرة ، واستشهد بها في شرحه وتفسيره لمعاني مفردات بعض الأحاديث .

ثالثًا : الشِّعر العربيّ :

الشِّعر العربيّ هو مادة أساسية من موادِّ الاحتجاج التي اعتمدها اللغويون والنحاة عند استقراء الكلام العربي ؛ ولذلك اهتموا به اهتمامًا كبيرًا ، وزادت عنايتهم به بمرور الزَّمان فكانوا يحتجون به في القضايا اللغُّوية والنّحوية، وجعلوه مصدرًا مهمّا للاستشهاد على قواعدهم النحوية، وشرح غريب اللّغة ، وتفسير آيات الذكر الحكيم ؛ ولذلك استمعوا إلى الأعراب وقصدوهم ، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي يرحل إلى البادية ويتنقل بين القبائل ليسمع ممن يجوز الاحتجاج بكلامهم ، ويسجل ما يسمع وغيره الكثير من علماء اللغة والنحو ، ولم يهتموا بمعرفة اسم ذلك الأعرابي كثيرًا .

وكان سيبويه يقول هذا بيتٌ :" سمعناه ممَّن يُوثق بعربيته "[1] ، :" وسمعنا من نثق به من العرب يقول "[2]. ويقول :" حدثنا الخليل أنه سمع من العرب من يوثق بعربيته ينشد هذا البيت "[3]. فيصبح هذا البيت من شواهد النّحو .

---

(1) سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٧٧ ، و١/ ٣١٣ .

(2) السابق ، ٤/ ١٣٨ .

(3) السابق ، ٢/ ١١٠ .

وحين نشأ علمُ أُصول النَّحو استنبط العلماء بالنّظر والاستقراء الأصول المعتمدة في الاحتجاج بالشِّعر ، وطبَّقوا قواعد السَّماع التي وضعوها على الشعراءِ الذين يُقبلُ الاحتجاجُ بشعرهم ، فوجدوا أنَّ الشُّعراء الذين احتجوا بشعرهم هم شعراءُ أزمنة معينة فجعلوها في طبقات زمنيةٍ ، وهي كما ذكر البغدادي أربع طبقات :"

الطبقة الأولى: الشُّعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: الشُّعراء المخضرمون ، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان.

الطبقة الثالثة: الشُّعراء الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة : الشُّعراء المُوَلَّدون، كبشار بن برد ، وأبي نواس "[1].

وأملى ابن الحاجب على (١٢٣) بيتًا من الشعر، واستشهد بـ (٧٥) بيتًا، فمجموع شواهده في الأمالي بلغ (١٩٨) بيتًا ، وهي مقسمة كما هو آت : (١٤٦)بيتًا من الشواهد لشعراء جاهليين وإسلاميين،و(٣١) بيتًا مجهولة القائل، و(٢١) بيتًا لشعراء لا يحتج بشعرهم ، بسبب ظهورهم بعد عصر الاحتجاج ، وهذه الأبيات نسبتها أقل من (١١٪) من مجموع الشواهد . وهذه الشواهد

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ١/ ٥-٦ .

موزعة على الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات والأرجاز ، وفي بعض الأمالي يذكر الكلمة موضع الشاهد ، وأكثر تلك الشواهد جاءت غير منسوبه إلى قائليها ؛ لأنّ ابن الحاجب كان يمليها من حفظه على تلاميذه .

وأملى على قول الأعشى[1]:

إِنَّ مَحَـلاًّ وَإِنَّ مُرتَحَـلاً   وَإِنَّ في السَّفْرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلاً

وجه الشاهد حذف خبر إنَّ ، والتقدير : إِنَّ لنا مَحَلاًّ وَإِنَّ لنا مُرْتَحَلاً [2] .

وأملى على قول سعد بن مالك القيسي[3] :

مَـنْ صَـدَّ عَـنْ نِيْرَانِهَا   فَأَنَا ابـنُ قَيْسٍ لا بَـرَاحُ

احتج به على أن " لا " بمعنى " ليس " ، و" براح " اسمها ، وخبرها محذوف للعلم به ، والتقدير : ليس براحٌ حاصلاً لي أو ثابتًا [4].

---

(١) الأعشى : ديوان الأعشى الكبير ، تحقيق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ ٧ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م ، ص٢٨٣ . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ١٤١ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٤٥ .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٥٨ ، وأبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ، د.ط ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، ١/ ٣٦٧ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٢٦ .

وأملى على قول كعب بن مالك[1] :

أُقَاتِلُ حَتَّى لا أَرَى لِي مُقاتَلاً   وَأَنْجُو إذا غُمَّ الجَبَانُ مِنَ الكربِ

واستشهد بهذا البيت على مجيء المصدر الميمي على وزن اسم المفعول ، وذكر أن كل فعل زاد على ثلاثة أحرف فإن اسم المفعول واسم الزمان والمكان والمصدر الميمي تكون على لفظ واحد وهو في البيت " مُقاتَلاً "[2] .

وأملى على قول عباس بن مرداس[3] :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنْـتَ ذَا نَفَـرٍ   فإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّـبُعُ

فاستشهد به على حذف كان بعد أن المصدرية . فـ " أمّا " ، مكونة من " أنْ " المصدرية ، و" ما " التوكيد[4].

---

(١) كعب بن مالك الأنصاري : ديوان كعب بن مالك الأنصاري ، تحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة – بغداد ، ط/ ١ ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م ، ص١٨٤ ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٤/ ٩٦.

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٧٥ .

(٣) عباس بن مرداس : ديوان العباس بن مرداس ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار الجمهورية – بغداد ، ط/ ١ ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م ، ص١٢٨ ، وجاء فيه أنَّ البيت لخفاف بن ندبة .

(٤) انظر: ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤١١ ، و١/ ٤٤٢ ، وهو من شواهد سيبويه، انظر: الكتاب : سيبويه ، ١/ ٢٩٣ .

واستشهد بقول عدي بن زيد[1] :

لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيءٌ   نَغَّصَ المَوْتُ ذَا الغِنَى والفَقِيرا

على إعادة الظاهر موضع الضمير ، فقد أعاد الشاعر كلمة " الموت " الثانية مكان الضمير [2] .

واستشهد بقول ذي الرّمّة[3] :

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ مِن ذي ضُرُوعِهَا   إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ في عَرَاقِيبها نَصْلي

على حذف مفعول الفعل المتعدي ، والشاهد في البيت حذف مفعول " يجرح " ، والتقدير : يجرحها [4].

واستشهد بقول الأعشى[5] :

تَقُولُ ابْنَتي حِيْن جَدَّ الرَّحِيْـ   ـلُ أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

---

(١) عدي بن زيد : ديوان عدي بن زيد ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع – بغدا ، ط/ ١ ، ١٩٦٥م ، ص٦٥ ، في رواية الديوان جاءت "شيء" منصوبة، وهو خطأ من المحقق . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٦٢ ، ونسبه سيبويه لسَواد بن عديّ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٣ .

(٣) ذو الرّمة : ديوان ذي الرّمّة ، تحقيق : د. عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م ، ص٣٥٦ . وهو من شواهد الزمخشري ، انظر : الزمخشري : المفصل في علم العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار – عَمّان ، ط/ ١ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، ص٧٤ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٥١ .

(٥) الأعشى : ديوان الأعشى الكبير، ص٩٩، وهو من شواهد سيبويه، انظر: سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ١٧٥ .

على نصـب " جارًا " على التمييز ، وذلك عندما أملى عـلى " لله دره فارسًا " ، فالأولى في " فارسًا " التمييز ، ونصبه على الحال ضعيف [1].

واستشهد بقول الشاعر [2] :

لا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ   إِذَا هو بالمَجْد ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

على العطف على اللفظ في باب لا . والشاهد فيه قـول الشاعر " ابنًا "، حيث عطف بالنصب على لفظ اسم لا ، ويجوز فيه الرفع ، عطفًا على اسم لا قبل دخول لا عليه ، أو عطفًا على لا مع اسمها ، فهما بمنزلة المبتدأ [3].

وقول الشاعر [4] :

هَذَا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

واستشهد به على العطف على المحل في باب لا ، والشاهد فيه قول الشاعر "أبُ " حيث أنه عطفه على موضع " أُمَّ " ، ويجوز أن ترفعهما على أنهما مبتدآن ، أو على أن " لا " بمعنى " ليس " [5] .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٦٧ .

(٢) هذا البيت مجهول القائل ، وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٢٨٥ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤١٩ .

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد نسبه سيبويه : لرجل من بني مَذحِجٍ ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٢٩١-٢٩٢ .

(٥) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٩٣ ، و٢/ ٨٤٧ .

فقد كانت أكثر الشواهد التي ذكرها ابن الحاجب في كتابه " الأمالي " لشعراء يحتج بشعرهم ، ومنهم شعراء جاهليون مثل امرئ القيس ، والنابغة الذبياني ، والأعشى ، وأبي دؤاد ، والحارث بن حلزة ، وأوس بن حجر ، وعدي بن زيد . ومنهم شعراء مخضرمون مثل : طرفة بن العبد ، وحسان بن ثابت ، وعمرو بن مَعْدي كَرِبَ . ومنهم شعراء إسلاميون مثل : جرير ، والفرزدق ، والأخطل ، وكعب بن زهير ، والكميت بن زيد ، وذي الرّمّة ، والعجاج ، ورؤبة ، وكعب بن مالك ، وعبيد الله بن قيس الرقيات ، وعمر ابن أبي ربيعة، والحطيئة ، وعباس بن مرداس .

والشعراء الذين لا يحتج بشعرهِم ، ووردت أسماؤهم في الأمالي ، واحتج بشعرهم ابن الحاجب هُم : ابن بسّام البغدادي (ت٣٠٢هـ) ، وأبو الطيب المتنبي (ت٣٥٦هـ) ، وابن قلاقس الإسكندراني (ت٦٠٧هـ) ، وإبراهيم الغزي معاصر لابن الحاجب ، وأبو نصر عبد العزيز بن عمر بن نباته ، والوجيه ابن خراز شاعر دولة الملك الكامل .

رابعًا : كلام العرب وأمثالهم :

احتج علماء العربية بقول مَن يُوثَقُ بفصاحته وسلامة عربيَّته ، فقد ذكر السيوطي (ت٩١١هـ) أنه يحتج بما ثبت عن الفصحاء الذين يوثق بعربيَّتهم [١] ،

(١) انظر : السيوطي : الاقتراح ، ص٤٤ .

ونصّ سعيد الأفغاني على سلامة لغة المحتجِّ به [1] .

وقد اعتمد النُّحاة على كلام العرب كثيرًا في وضع قواعد النَّحو والصَّرف ، فزمن الاحتجاج بأقوال العرب يمتدُّ عندهم إلى منتصف القرن الثاني الهجري في الحضر ، وأواخر القرن الرابع الهجري في البادية ، وأما المكان فإنَّه يقتصر على قبائل قلب الجزيرة ؛ لأنَّ القبائل لم تكن على درجة واحدةٍ من حيث الفصاحة وقيمة الاحتجاج بأقوالها .

وقد احتج ابن الحاجب كما فعل سائر النحاة قبله بطائفة من النثر العربي من أمثالهم وأقوالهم ممّا رواه الرّواة عنهم وذكر في كتبهم ، ويشمل هذا الكتاب "الأمالي " إلى جانب اشتماله على الأمثال وكلام العرب على مجموعة من العبارات النثرية العادية ممّا كثر دورانها في كتب النُّحاة .

وحين أملى على العلة في عدم كون الفاعل جملة ، ذكر المثل وهو قولهم : "تَسْمَعُ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه"[2]، المراد أن تسمعَ،حتى يكون المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ ، والخبر خير[3] ؛ لأنه لا يجوز أن يكون الفاعل والمبتدأ جملة .

---

(١) انظر : سعيد الأفغاني : في أُصول النحو ، ص ١٩ .

(٢) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، تحقيق : د. أحمد عبد السلام ، خرَّج أحاديثه :أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م ، ١/ ٢١٥ ، والميداني : مجمع الأمثال ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، د.ط ، ١٣٧٤هـ–١٩٥٥م ، ١/ ١٢٩.

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٢ .

واستشهد بالمثل :" سَبَقَ السَّيْفُ العَذَلَ " [1] ، عندما كان يشرح ويعرب بيت شعر للمتنبي [2] :

تُرَابُهُ فِي كِلابٍ كُحْلُ أَعْيُنِهَا   وَسَيْفُهُ فِي جَنَابٍ يَسْبِقُ العَذَلا

يجوز أن يتعلق " في جناب " بما دل عليه سيفه ، إذ المراد سيفُ قتله ، أو المراد بالسيف القتل ، ويجوز أن يتعلق بـ " يسبق " ، أي : يسبق العذل في هذه القبيلة مشيرًا إلى المثل : سبقَ السّيفُ العذلَ [3] .

واستدل بالمثل :" فَرَقٌ خَيْرٌ مِنْ حُبٍّ "[4] على جواز الابتداء بالنكرة [5] ؛ لأن فيها معنى العموم[6] ، وقولهم :" تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَة "[7] ؛ لأن فيها معنى العموم [8] ، وعلى معنى الإخبار عن اللفظ [9] .

---

(١) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، ١/ ٣٠٤ ، والميداني : مجمع الأمثال ، ١/ ٣٢٨ .

(٢) عبد الرحمن البرقوقي : شرح ديوان المتنبي ، ٣/ ٣٥٨ .

(٣) انظر : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٣٢- ٦٣٣ .

(٤) سيبويه : كتاب سيبويه ، / ٢٦٨ ، ورواية سيبويه "فَرَقًا خَيْرًا من حُبٍّ "، والميداني: مجمع الأمثال ، ١/ ٧٦ ، ورواية الميداني " فَرَقًا خَيْر من حُبٍّ "، وعلى رواية سيبويه والميداني يبطل استدلال ابن الحاجب بهذا المثل .

(٥) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٨٧ .

(٦) السابق ، ٢/ ٥٨٢-٥٨٣ .

(٧) السابق ، ٢/ ٥٨٢ ، و٢/ ٥٩٢ .

(٨) السابق ، ٢/ ٥٨٢-٥٨٣ .

(٩) السابق ، ٢/ ٥٨٢-٥٨٣ ، و٢/ ٥٩٢ .

وفي العطف على عاملين ورد المثل:" مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلا بَيْضَاءَ شَحْمَةً "[1]، فوجه الشاهد فيه حذف المضاف " كلّ " وترك المضاف إليه " بيضاء"على حاله.وقد أجاز ذلك سيبويه[2].

واستشهد بالمثل:"شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ"[3] ، على وقوع المبتدأ نكرة ؛ لأن المبتدأ في معنى الفاعل باعتباره نفي إثبات ، وشرطه أن يكون الخبر جملة فعلية في معنى نفي عموم مَن نُسب إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ ، والتقدير : ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ ، فيجوز أن يكون المبتدأ نكرة لأنه في معنى الفاعل [4] .

وذكر ابن الحاجب من أقوال العرب :" عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا "[5]. وقولهم :" هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا "[6]. وقولهم :" قَضِيَّةٌ وَلا أَبَا حَسَنٍ لَهَا"[7].

وكان ابن الحاجب يسند الرّواية إلى صاحبها في بعض المواضع منها :

١- :" روى الرّمانيّ عن السّكريّ عن أبي سعيد الأصمعيّ :

---

(١) أبو هلال العسكري : جمهرة الأمثال ، ٢/ ٢٢٩ ، والميداني : مجمع الأمثال ، ٢/ ٢٨١ ، وابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٣٤ .

(٢) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٦٥-٦٦ .

(٣) الميداني : مجمع الأمثال ، ١/ ٣٧٠ .

(٤) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٧٥ .

(٥) السابق ، ١/ ٤٦١ .

(٦) السابق ، ٢/ ٦٤١ .

(٧) السابق ، ١/ ٤١٤ . و٢/ ٨٧٥ .

إِذَا ذُكِرَتْ يَرْتَاحُ قَلْبِي لِذِكْرِهَا   كَمَا انْتَفَضَ العصفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ "[1] .

٢- :" وبعير أعقل وناقة عقلاء بيِّنة العَقَل ، وهو التواء في رجل البعير واتساع كثير . قال ابن السّكيت :" هو أنْ يُفْرِطَ الرَّوَحُ [في الرِّجلين]* حتى يصطكَّ العُرقوبان ، وهو مذموم "[2] .

٣- :" وقد حُكي أن أبا عبيدة سأل رؤبة عن قوله :

فِيْهَا خُطُوْطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ   كَأَنَّهُ فِي الجِسْمِ تَوْلِيْعُ البَهَقْ

فقال كيف تقول : كأنه ؟ ولا يخلو أن تريد الخطوط فقل : كأنها، أو السواد والبهق فقل : كأنهما ، فقال : أردت ذلك ويلك "[3] .

٤- :" ويقال لِصٌّ ولَصٌّ بيّن اللصوصية ، والجمع لصوص . قال أبو بكر ابن دريد:قال الأصمعي:والفتح أعلى.وقال صاحب الصّحاح: لُصٌّ بضم اللام"[4].

٥- :" لم يستفصح الأصمعيّ دخول إذ وإذا مع الفعل لما فيه من بقاء الظرفين

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٤٨ .

* زيادة من إصلاح المنطق ، انظر : ابن السِّكِّيت : إصلاح المنطق ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف- القاهرة ، ط/ ٤ ، د.ت ، ص٥٣ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣١٩ .

(٣) السابق ، ٢/ ٤٣٨ .

(٤) السابق ، ٢/ ٤٦٤ ، وانظر : الجوهري : الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ٣/ ١٠٥٦ ، مادة " لصص" .

من غير عامل ظاهر يعمل فيهما " [1].

٦- :" يروى أنه إذا قيل لرؤبة : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك الله " [2] .

وكان ابن الحاجب في بعض المواضع لا يذكر الراوي منها :

١- :" وقد نقلها غير واحد ممن يوثق بنقله عن الأمالي لأبي علي البغدادي " [3] .

ويشير ابن الحاجب في ثنايا شرحه إلى اللغات بقوله :" وهي لغة ضعيفة "[4]. و:" هي لغة فصيحة "[5]. و:" اللغة الفصيحة ترك الجزم بإذا . فيقال : إذا تُكرِمُني أكرِمُك . واللغة القليلة الجزم "[6]. و:" ما تمسك به الكوفيون لغة ضعيفة " [7]. وقال ابن الحاجب في توجيه قراءة ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾ [يونس :٨٩] :" والجملة النفيّية الفعلية يجوز أن تأتي بالواو وبغير واو . وقول من قال : إنّها نهيّية وإنّ النون نون التأكيد الخفيفـة كسرت أو الثقيلة حذفت الأولى منهما ، ضعيف، لا ينبغي أن تُؤَوّل قراءة صحيحة عليه ؛ لأنه لم يثبت في اللغة مثله" [8] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٤٣ .

(٢) السابق ، ٢/ ٧١٣ .

(٣) السابق ، ٢/ ٦٤٦ .

(٤) السابق ، ١/ ١٥٧ .

(٥) السابق ، ١/ ١٦٥ .

(٦) السابق ، ١/ ١٨٥ .

(٧) السابق ، ١/ ٣٨٨ .

(٨) السابق ، ١/ ١٩٩-٢٠٠ .

وقال :" وأما حال الجرِّ فاللغة الفصيحة : مررت بجوارٍ ، والشاذة : مررت بجواريَ ، وهي رديئة "[1].

ومن الآراء اللغوية التي وردت في " الأمالي ":

١-:"... ولا جائزًا أن يكون معنويًا ؛ لأن المعنوي بألفاظ تُحفظ ولا يُقاس عليها " [2] .

٢- :" ... والأحكام اللغوية لا تثبت بقياس ، وإنّما تثبت بالنقل ثم تعلل " [3] .

٣- :" ... وألفاظ التوقع إذا وردت من الله تعالى فهي محمولة على التوقع من المخاطب ، كقوله تعالى :﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه : ٤٤] " [4] .

٤-:"...والكلام في حدود الألفاظ إنما هو باعتبار الوضع اللغوي لا باعتبار الدلالـة العقلية " [5].

٥- :" الغلط لا يجري في القرآن ولا في الكلام الفصيح "[6].

٦- :" يطلق الشاذ على أوجه : أحدها : أنه يطلق ويراد به أنّه قليل الاستعمال ،

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٩٧ .

(٢) السابق ، ٢/ ٨١٢ .

(٣) السابق ، ٢/ ٤٨٠ .

(٤) السابق ، ١/ ٢٠٩ .

(٥) السابق ، ٢/ ٥٣٩ .

(٦) السابق ، ٢/ ٦٠٤ .

أو خارج عن القياس ، أو غير فصيح "[1].

وابن الحاجب يهتم بالسماع كثيرًا ، فقد ورد مصطلح السّماع في مواضع كثيرة من " الأمالي " منها :

١ - :" فمنها ما لا يعرف إلا بالسّماع "[2] .

٢ - :" ضابط هذا أن يكون مسموعًا عن العرب مثنى "[3].

٣- :" حتى أن بعضهم لم يُجَوِّزه إلّا سماعًا لا قياسًا ، وهذا الباب جارٍ قياسًا كثيرًا فحمله على الأكثر أولى "[4].

وأما عبارات النحويين وجملهم فهي كثيرة ، وكأنَّ النحاة منذ نشأة النحو قد صاغوا لقواعدهم ولتثبيتها والتمثيل لها كثيرًا من العبارات بغرض التوضيح للمتعلِّمين ، وتنـزَّلت في كتبهم بمنزلة الجمل الأساسية التي صيغت لتصبح أُنموذجًا للأساليب التي يُقاس عليها ، وتلقانا هذه العبارات في " الأمالي " ، للتمثيل على القواعد النحوية أو الصرفية ، فنجد مثلاً : " ما زادَ إلّا ما نقصَ "[5] ، و " سَعيد كُرز "[6] ، " لقيته مُصعدًا

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٧٤ .

(٢) السابق ، ١/ ٤٣٧ .

(٣) السابق ، ١/ ٤٣٣ .

(٤) السابق ، ١/ ٤٦٦ .

(٥) السابق ، ٢/ ٧٠٨ .

(٦) السابق ، ٢/ ٧٦٦ .

ومُنحدرًا " [1]، و " لله دَره فارسًا "[2]، و " إنْ تكرمْني أكرمْك "[3].

فهذه العبارات والجمل ليست شواهد ، وإنّما هي عبارات وجمل يقاس عليها ويحتكم إليها في الشرح والتوضيح . فقد كان يملي هذه المسائل النحوية على تلاميذه .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٩٨ .

(٢) السابق ، ١/ ٣٦٧ .

(٣) السابق ، ٢/ ٨٣٠ .

المبحث الثاني : موقف ابن الحاجب من القياس :

القياس لغةً :" قاسَ الشيء بالشيء ، يقيسه قَيْسًا ، وقياسًا واقْتاسه وقيَّسه ،إذا قدّره على مثاله، والمقياس : المقدار "[1]، والقياس:" بمعنى التقدير ، وهو مصدر قايست الشّيء بالشّيء مقايسة وقياسًا: قدرته ، ومنه المقياس أي المقدار ، وقيس رمح أي قدر رمح "[2].

القياس اصطلاحًا :

للقياس مفهومان في أصول النحو : الأول : يمثله قول أبي البركات الأنباري :" وأما القياس فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كـل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهـم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب "[3] .

ونصّ ابن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ) على أن عبد الله بن أبي إسحق (ت١٣٧هـ) هو أول من استخدم هذه اللفظة بهذا المعنى ، حيث قال :" وكان

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مادة (قيس) .

(٢) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص٩٣ .

(٣) أبو البركات الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر– بيروت ، ط/ ٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م ، ص٤٥-٤٦ .

أول من بعج النحو ومدَّ القياس والعلل "[1].

ونجد عند عبد الله بن أبي إسحق استخدام لفظة القياس بمعنى المطرد في الظاهرة اللغوية ، وذلك عندما سأله يونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) :" هل يقول أحد من العرب : الصّويق " في السّويق ، فقال: وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النّحو يطرد وينقاس"[2].

وقد عبر الكسائي (ت١٨٩هـ) عن هذا المعنى بقوله :"

إنّما النّحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ وبهِ في كلِّ عِلمٍ يُنتفع " [3] .

وكان سيبويه يستخدم هذه الكلمة في مواضع من كتابه ، مثل قوله:" وهو أقيس"[4]، وقوله:" وهو القياس "[5]، وقوله:" على القياس "[6]، وقوله:" وقال الخليل -رحمه الله – هو القياس "[7] . وهو في ذلك يقتدي بأستاذه الخليل الذي كان يبني القياس على الكثير المطرد من كلام العرب [8] ، والخـليل كاشف

---

(١) ابن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، ط/ ٢ ، ١٩٧٤م ، ١/ ١٤ .

(٢) السابق ، ١/ ١٥ .

(٣) السيوطي : بغية الوعاة ، ٢/ ١٦٤ .

(٤) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٤/ ٢٦ و٤/ ٣٩ .

(٥) السابق ، ٣/ ٣١٧ .

(٦) السابق ، ٤/ ٨٨ .

(٧) السابق ، ٢/ ١٨٧ .

(٨) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص٥٣ .

قناع القياس الذي وصل إلى ذروة نمائه على يديه ويدي تلميذه [1].

والثّاني : هو الذي نصّ عليه أبو البركات الأنباري بقوله :" وهو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل : هو حمل فرع على أصل بعلة جامعة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل :" هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع . وهذه الحدود كلها متقاربة "[2] .

وأركان القياس أربعة هي : الأصل والفرع والحكم والعلَّة ، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يُسمَّ فاعله فتقول : اسمٌ أُسند الفعل إليه مقدَّمًا عليه فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع هو ما لم يُسمَّ فاعله ، والعلَّة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع [3].

وظهور القياس النحوي يرجع إلى بداية نشأة النحو ، فإنَّ النحاة لاحظوا وهم يجمعون موادّ اللغة ويستقرونها اطِّراد الظواهر في كلام العرب أو في الكثرة منه ، وقد اتخذت هذه الظواهر شكل القانون الجامع الذي ينتظم تحته عددٌ كبيرٌ من الجزئيات .

---

(١) انظر : منى إلياس : القياس في النحو " مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي "، دار الفكر – دمشق ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، ص٢٢ .

(٢) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ٩٣ .

(٣) انظر : السابق ، ص٩٣ .

وكان القياس النحوي في بدايته محاولةً لإيجاد ضوابط عامة للظواهر اللغوية المختلفة ، أما فيما بعد فقد اختلفت طبيعة الحياة اللغوية حيث أصبحت الأحكام النحوية ثابتةً في كتب النحاة ، كما كانت الأحكام الفقهية ثابتة في كتب الفقهاء ، ولكن الأمر يحتاج إلى أصولٍ يقوم عليها وضع قوانين جديدة للأحكام المستجدة ، فتأثر النحاة بالقياس الفقهي الذي يستند إلى أُصولٍ خاصةٍ ، ويتمُّ من خلاله استنباط قواعد جديدة للأحكام المستجدة ، حتى أصبح القياس من الأصول التي يقوم عليها النحو .

وفي مبحث القياس تثار قضية الشاذ أيقاس عليه أم لا يقاس ؟ وهنا نجد ابن الحاجب يسير على سنن سابقيه من النحاة ، فهو لا يرفض القياس على الشاذِّ المخالف لِمَا اطَّرد من الأحكام . وهو يصرح في " الأمالي" بقوله:" يطلق الشاذ على أوجه : أحدها : أنه يطلق ويراد به أنه قليل الاستعمال، أو خارج عن القياس ، أو غير فصيح"[1]، ويكثر في الأمالي من قوله :" وهو جائز قياسًا "[2] ، وقوله :" مخالفة قياسين "[3] ، وقوله :" والحال لا تكون بالمصدر إلا على غير القياس "[4]، وقوله :" وحروف الجر تُحذف مع أنْ وأنَّ ، وتثبت قياسًا مطردًا ،

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٧٤ .

(٢) السابق ، ٢/ ٨٧٩ .

(٣) السابق ، ٢/ ٧٨٣ .

(٤) السابق ، ٢/ ٧٤٥ .

لذلك حسن الحذف" [1] ، وقوله :" القياس إبراز ضمير الشأن ، وحذفه ضعيف "[2]. وإلى غير ذلك من العبارات التي تدلُّ على أنَّ ابن الحاجب لا يعتدُّ بالقليل النَّادر ولا يبني قاعدةً منه .

ومن أقواله في القياس :

١ -:" لغة أهل الحجاز على خلاف القياس عند النحويين، ولغة بني تميم موافقة للقياس"[3].

٢ - :" ولا يعنون بالقياس العقلي الموجب العقلي الذي يستحيل خلافه ، وإنّما أرادوا القياس العقلي باعتبار الاستحسان "[4].

٣- :" ... فوجب أن يكون " عسى " هو العامل فيها نصبًا وإن لم يكن من أصل عمله النصب في غيره قياسًا على لَدُنْ "[5].

٤ -:" ... فقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها الأخرى ؛ لأنّه قد تقدم الذكر ، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر "[6] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٠٧ .

(٢) السابق ، ٢/ ٦٣٤ .

(٣) السابق ، ١/ ٤٢٢ .

(٤) السابق ، ٢/ ٨٣٣ .

(٥) السابق ، ٢/ ٤٨٩ .

(٦) السابق ، ١/ ١٢٧ .

٥-:" ... فثبت أنَّ الوجه مذهب سيبويه ، ولا يلزمه إلا حذف المبتدأ ، وهو سائغ في كلِّ موضع عند قيام القرينة . وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة "[١] .

٦-:" الضمير في قوله : " ربه رجلاً " مفرد على كل حال ؛ لأنه مضمر على خلاف القياس ، أُتي به لغرض الإبهام ، فوجب أن يكون مفردًا قياسًا على الضمير في نعم "[٢] .

٧-:" جَوارٍ جمع على صيغة منتهى الجموع بغير هاء ، فوجب امتناعه من الصرف قياسًا على ضوارب "[٣].

ومن أمثلة القياس قياسه النظير على نظيره ، وذلك عندما أملى على قوله تعالى:﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَلِيمَ ﴿٢٠١﴾ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٢٠٢﴾ فَيَقُولُوا۟ هَلْ نَحْنُ مُنظَرُونَ ﴾ [الشعراء: ٢٠٠-٢٠٣] ، وجه الشاهد ﴿ فَيَأْتِيَهُم بَغْتَةً ﴾ ، عقب الإتيان بغتة بعد الرؤية ، لا يستقيم ظاهرًا إتيانه بغتة بعد أن شوهد ورُئِي ، فالمراد بالرؤية مشارفتها ومقاربتها، فعلى ذلك يستقيم تعقيبه بالإتيان بغتة ، وإطلاق الفعل بمعنى مشارفته وقربه كثير ، ومنه قوله تعالى:﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ﴾[البقرة :١٨٠] ،

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٤٩ .

(٢) السابق ، ١/ ٣٠٢ .

(٣) السابق ، ٢/ ٤٨٤ .

والمعنى: إذا قارب حضور الموت ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾ [البقرة : ٢٣١] ، والمعنى قاربن بلوغ الأجل [١] .

ومن قياس النظير، حمل " واو المعية " على " الفاء السببية " في نصب المضارع بأن مضمرة ، وأما الفاء فتكون بعد الأشياء الستة " الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض " سببية ، فكان ذلك علامة لاقتضائها للناصب ، فلم يُحتج إلى إظهارها. وأمّا الواو فلأنها محمولة عليها في كونها بعد الأشياء الستة السابقة الذكر للجمعية [٢] .

ومن قياس الشّبه ، قياس " ما " النافية على " ليس " ، ووجهه أن الشّبه لما قوي بين " ما " و" ليس"، أُجريت مجراها في العمل ، ويبطل عملها إذا انتقض النفي بإلّا أو تقدم خبرها [٣] .

ومن قياس الموافقة ، تقدير " إلّا " بـ " لكنَّ " ، في باب الاستثناء المنقطع، لموافقتها لها في العمل والمعنى. أما العمل فالنصب كما تنصب "لكنَّ "، وأما المعنى فللمغايرة التي بين الأول والثاني [٤] .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١١٠-١١١ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٦٠٠ .

(٣) انظر :السابق ، ١/ ٤٢٣ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٧٦٢ .

ومن قياس الإبهام ، جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ؛ لأنها مبهمة يصحّ تفسيرها بكل ما فيه الألف واللام ، وأسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقيل : يا هذا الرجلُ ، ويا هؤلاء الرجالُ [1] .

ممَّا سبق تجلَّى لنا مدى اعتماد ابن الحاجب على القياس ، في صوره المختلفة ، ويلاحظ أنَّ ابن الحاجب نهج في اعتماده على القياس طريق سابقيه من العلماء ، ويمكن القول إنَّ موقف ابن الحاجب من القياس يكاد يكون منسجمًا تمامَ الانسجام وقريبًا من المذهب البصري في القياس ، فتجلَّى لديه الاتساع في القياس واحترام السَّماع ، والحرص على ما يطرد وينقاس .

وهكذا فإنَّ مادتي السّماع والقياس عنصران مهمان بل رئيسيان في الحفاظ على اللغة ونحوها وصرفها ، وتدعيم قواعدها حيثُ أصبحتا القانون المتبع في التخريجات والتعليلات وغدت كلُّ واحدةٍ منهما محطَّ أنظار العلماء على اختلاف مذاهبهم في دعم حججهم واستنباط قواعد العربية من خلال النصوص والأمثلة وقد اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النحو وإقامة بنيانه على السّماع والتعليل والقياس[2] ، وهذا ما اعتمده تلميذه سيبويه ، ومن جاء بعده كأبي علي الفارسي وابن جني .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٣٥ .

(٢) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص٤٦ .

المبحث الثالث : موقف ابن الحاجب من الإجماع .

الإجماع لغةً ": العزم ، يُقال أجمع فلان على كذا أي عزم والاتفاق ، يُقال أجمع القوم على كذا أي اتفقوا " [1] .

والإجماع اصطلاحًا عند الفقهاء :" هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد - ﷺ- في عصر على أمر أو على حكم شرعي "[2].

وورد الإجماع اصطلاحًا عند النحاة ، فقد عرفه ابن جني بقوله ": اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حُجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ... وإنّما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة " [3] .

والمقصود به إجماع نحاة البصرة والكوفة على قاعدة نحوية ، أو صرفية ، أو حكم في مسألة ما لا مجال لردها ، أو رفضها .

---

(١) محمد علي التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ١/ ١٠٣ ، وانظر : ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، ص٥٢ .

(٢) ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص٥٢ ، ومحمد علي التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، ١/ ١٠٣-١٠٤، وانظر: بدران أبو العينين بدران : أصول الفقه الإسلامي ، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ، د.ط ، د.ت ، ص١١١-١١٢ .

(٣) ابن جني : الخصائص ، ١/ ١٨٩ ، وانظر : السيوطي : الإقتراح ، ص٦٦ .

وكان سيبويه يستدل بالإجماع في مسائله النحوية في الكتاب فيقول :" وإن كنا لنحن الصالحين . فالعرب تنصب هذا والنحويون أجمعون "[1]، وقوله :" وإلا خالف جميعَ العرب والنحويين "[2] .

وهذا الدليل استخدمه ابن الحاجب كثيرًا في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الإجماع والاتفاق والإطباق وهي بمعنى واحد كقوله:"بالإجماع"[3]، وقوله:"جائز بالاتفاق"[4]، وقوله:" إطباقهم "[5]، وقوله :" فهو ضعيف باتفاق "[6]، وقوله :" وهو منصرف بإجماع "[7] ، وقوله : "معرفة بالاتفاق "[8]، وقوله:" إطباق العرب [9]، وقوله:" لا يجوز باتفاق" [10]، وقوله :" هو خلاف الإجماع "[11] .

---

(١) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٣٩٠-٣٩١ .

(٢) السابق ، ٢/ ١٩ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٠١ .

(٤) السابق ، ١/ ٣١٥ .

(٥) السابق ، ١/ ٣١٠ .

(٦) السابق ، ١/ ١٥٨ .

(٧) السابق ، ٢/ ٥٩٥ .

(٨) السابق ، ٢/ ٦٠٦ .

(٩) السابق ، ٢/ ٤٨٢ .

(١٠) السابق ، ١/ ٣٣٧ .

(١١) السابق ، ١/ ١٦٦ .

استعمل ابن الحاجب الإجماع في مواضع كثيرة ، منها : قوله حينما أملى على إعراب قوله تعالى :﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم :٦٩] ، :" و" أيُّهم " الموصولة تُبنى عند حذف صدر صلتها على الأفصح ، فإن جاءت كاملة الصلة أُعربت باتفاق ، كقولك : ضربتُ أيّهم هو قائم "[١] .

وقال في الإملاء على الإضافة اللفظية والمعنوية :" فكما لا يجوز: الغلام زيد ، بالإجماع ، كذلك لا يجوز: الخمسة الأثواب "[٢] .

وقوله عندما أملى على حد الفاعل :" فقولنا إذن : زيد قام ، هل فيه ضميرٌ أو لا ؟ فالإطباق على أن فيه ضميرًا ، ذلك الضمير هو الفاعل "[٣].

وقال في صرف ﴿سَلْسَبِيلًا﴾ [الإنسان: ١٨] :" ويجوز أن يكون صُرف لتناسب رؤوس الآي كما في قوله : ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ [الإنسان: ١٦]، وإجماع القراء على صرفه لا يمنع من ذلك . فقد يجمعون على أحد الجائزين إذا كان قويًا ، وإن لم يجمعوا على أحد الجائزين إذا كان ضعيفًا "[٤] .

وقال ممليًا " مسألة في العلم المنقول عن فعل الأمر": بوحشٍ أصمتَ

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٤٨ .

(٢) السابق ، ١/ ٣٨٩ .

(٣) السابق ، ٢/ ٥٣٠ .

(٤) السابق ، ١/ ٢٦٥-٢٦٦ .

*:" فكان يجب فتحُ الشين ، والاتفاق على كسرها، فدلَّ على أنه مضاف ومضاف إليه وهو المقصود "[1] .

وقال في الإملاء على صرف " أحمر " :" ويدل على أن الوصفية الأصلية معتبرة مع غير العلمية إطباق العرب على منع الصرف : أسودَ وأرقمَ ، للحية " [2] .

وقال في شرط المعرفة المانعة من الصرف :" ولو سميت بأرنب فجعلته علمًا لامتنع من الصرف بالإجماع "[3] .

وقال عندما أملى على ضعف تمييز المضمر :" عارضًا " تمييز للضمير المبهم في رأوه . ومثله باتفاق التمييز في قولهم : نِعم رجلاً ، وبئس رجلاً ، فإنَّه تمييز للمضمر نفسه لا لِما يتعلّق به "[4] .

---

* الشاهد : أَشْلَى سَلُوقِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا   بِوَحْشِ إِصْمِتَ في أَصْلابِهَا ، البيت للراعي النميري ، انظر : الراعي النميري : ديوان الراعي النميري ، تحقيق : رينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، دار النشر : فرانتس شتاينر بفيسبادن – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠١هـ – ١٩٨٠م ، ص٦٩ ، وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ١/ ٢٩-٣٠ .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٠٦ .

(٢) السابق ، ٢/ ٤٨٢ .

(٣) السابق ، ٢/ ٥٤٤ .

(٤) السابق ، ٢/ ٦٥٤ .

وقال في موضع " أنَّ " و" أنْ " إذا حُذف عنهما حرف الجر :" والخفض بإضمار حرف الجر قليل شاذ باتفاق "[1] . وأجاز سيبويه إضمار حرف الجر مع ضعفه [2] .

وقال في ردّ له على حدّ المبني :" توهم بعضُ طلبة الأدب أنَّ عصا وموسى، سكون آخره لا بعامل ، وهو معرب باتفاق "[3] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧١٣ .

(٢) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٢٦٣ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٠١ .

المبحث الرابع : موقف ابن الحاجب من استصحاب الحال:

عرّف أبو البركات الأنباري استصحاب الحال، فقال :" هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "(1) . وشرح هذا التعريف الدكتور محمد خير الحلواني ، فقال :" ويعني أن تُراعى الأصول في استنباط الأحكام النحوية إلا إذا كان هناك دليل واضح على انتقال من الأصل المعروف إلى ظاهرة أخرى " (2) .

وذكر أبو البركات الأنباري تعريفًا ثانيًا له وهو قريب من التعريف الأول ، فقال :" والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب " (3) .

وعرّف ابن الحاجب الاستصحاب بقوله :" إن ما تحقق وجوده أو عدمه في حال من الأحوال ، ولم يطرأ معارض قطعي أو ظني ، فإنه يستلزم ظن بقائه والظن حجة شرعية "(4) .

وتعريفه في اصطلاح علماء الفقه :" هو الحكم على الشيء بالحال التي

(1) أبو البركات الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ، ص٤٦ .

(2) محمد خير الحلواني : أصول النحو العربي ، ص١٢٦ .

(3) أبو البركات الأنباري : لمع الأدلة ، ص١٤١ .

(4) ابن الحاجب : منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل ، ص٢٠٤ .

كان عليها من قبل ، حتى يقوم دليل على تغير تلك الحال ، أو هو جعل الحكم الذي كان ثابتًا في الماضي باقيًا في الحال حتى يقوم دليل على تغيره " [1].

وبَيَّنَ الدكتور تمام حسان المقصود باستصحاب الحال ، فقال :" ويقصدون به مطابقة المقيس عليه لما جرده النحاة من أصل – لأن المقيس عليه قد يختلف عن الأصل فشرطه الاطراد لا مطابقة الأصل - ، فإذا طابق المقيس عليه الأصل نشأت الحالة التي يسمونها الاستصحاب " [2].

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة عند أبي البركات الأنباري ، وهو من أضعف الأدلة ، ولذلك لا يجوز التمسك به عند وجود الدليل . وقد اعتمد عليه النحاة في الاستدلال على صحة كلامهم ، وفي استنباط القواعد والأحكام التي قرروها ، وهو موجود في ثنايا مؤلفات كثير منهم .

وقد استدل به ابن الحاجب في مواضع متعددة في كتابه " الأمالي " ، لترجيح حكم أو استنباط قاعدة ، أو شرح مسألة نحوية ، ومن تلك المواضع قوله على قراءة حفص " يَهِدِّي " بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ، إلا أنه كُسرت الهـاء لالتقاء الساكنين ، ولم يُراع ذلك الأصـل المتـقدم من حيـث كان

---

(١) عبد الوهاب خلاف : علم أصول الفقه ، الناشر : دار القلم ، ط/ ١٢ ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م ، ص٩١ .

(٢) تمام حسان : الأصول " دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي " ، دار الثقافة – الدار البيضاء، د.ط ، ١٤١١هـ-١٩٩١م ، ص٢١٦ .

الأصل للتنبيه على ما تختلف حركته ؛ لأنَّ عينَ الفعل تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة، فلو لم يفعلوا ذلك لأدى إلى اللَّبس بخلافه ههنا، فإنّ تاء الافتعال لا يُلبس أمرها في أنّها بالفتح ، فلا حاجة إلى التنبيه عليها ، فلذلك كُسِر الأول من الساكنين على أصل الساكنين " [1] .

واستدل بالأصل في مسألة عن إذ :" وحسن التعبير بإذ دلالة بها على تحقيق ذلك ؛ لأنها في أصل وضعها لتحقيق الشيء لكونها للماضي "[2] .

وقال في الإملاء على العلم المركب :" والجمل إذا سُمي بها تُحكى على ما هي عليه في أصل وضعها . ولهذا لو سميتَ رجلاً بقولك : اضرب . فلا يخلو إما أن تقصد إلى الضمير أو لا . فإن قصدت إلى الضمير : قلت : جاءني اضربْ ورأيتُ اضربْ ومررتُ باضربْ ، لا خلاف في ذلك . وإن لم تقصد إلى الضمير ألبتّة بل سمّيت بهذا اللفظ مجرّدًا عنه قلتَ : جاءني اضربُ ورأيتُ اضربَ ومررتُ باضربَ "[3] .

واستدل بالأصل عن الاسم المنصوب بلا التي لنفي الجنس:" ولم يُبْنَ إذا كان مضافاً لوجهين : أحدهما : أنهم كرهوا أن يبنوا متعددات . والآخر : أنَّ

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٠٦ .

(٢) السابق ، ١/ ٢١٦ .

(٣) السابق ، ١/ ٣٤٠ .

الإضافـة أقـوى خواص الأسماء ، فقابلت ذلك التضمُّنَ ، فرجع الاسم إلى أصله"[1] .

واستدل بالأصل في الإملاء على تنوين غير :" فقال كلُّ ما يُتكلم به إنّما هو اسم أو فعل أو حرف . فإن كانت أفعالاً أو حروفًا ، فالأحسن أن تذكرها على ما كانت عليه في أصل وضعها "[2] .

وقال مُجيبًا عن وجه النصب في قول الشاعر : إلّا الثّمامَ :" فوجه النصب في الثمام ظاهر ، وهو أنه مستثنى من كلام موجب مع كونه من غير الجنس ، فقوي النصب من الوجهين جميعًا ، والرفع ضعيف جدًا . وإنّما جاء الوهم فيه من جهة أن القوافي كلها إذا رفعت استقامت إعرابًا ووزنًا على أصل عروضه لأنه من المتقارب ، وأصل المتقارب فعول ثماني مرات كاملة "[3] .

وقال في مسائل في الخبر إذا وقع ظرفًا :" ومن قال : متعلق بمفرد ، نظر إلى أنه خبر مبتدأ ، وخبر المبتدأ أصله أن يكون مفردًا ، فقدّره مفردًا لذلك ، والأول أولى من وجهين : أحدهما : أنَّ وقوعه خبرًا عارض ووقوعه متعلّقًا أصل ، فكان اعتبار الأصل أَولى "[4].

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤١٢ .

(٢) السابق ، ٢/ ٥٥٥ .

(٣) السابق ، ١/ ٣٣٤ .

(٤) السابق ، ٢/ ٥٧٨ .

واستدل بالأصل في ردّه على حدّ المعرب :" أيٌّ "، فإنها أشبهت مبنيَّ الأصل وهي معربة . فجوابه : أن " أيًّا " لما كانت مضافة والإضافة من خواص الأسماء قابلتْ ذلك الشَّبه ، فرجع الاسم إلى أصله في الإعراب ، إذ أصله ذلك على ما قُرر "[1] .

واستدل بالأصل عند دخول الفاء في جواب الشرط :" إنْ جعلت " لا " لمجرد النفي أفاد الشرط الاستقبال ، فلا فاء ، وإن جعلت " لا " مفيدة للاستقبال على ما هو الأصل فيها كانت مثل " لن " فتدخل الفاء كما تدخل في " لن "[2].

واستصحاب الحال استخدمه ابن الحاجب كثيرًا في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الأصل كقوله :" فرجع الاسم إلى أصله في الصرف " [3] ، وقوله :" وهو الوضع الأصلي له"[4]، وقوله :" حيث كانت باقية على أصلها " [5] ، وقوله :" وإنّما جاز في مثل ذلك لأن الأصل : سلامًا

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٠٨ .

(٢) السابق ، ٢/ ٧٣٢ .

(٣) السابق ، ٢/ ٥٢٨ .

(٤) السابق ، ٢/ ٧٢٥ .

(٥) السابق ، ٢/ ٨٥٧ .

عليكم "[1]، وقوله :" فالتزموا الفتح الذي هو الأصل "[2]، وقوله :" وما زاد فعلى أصل الاستثناء "[3].

وهكذا فإنَّ الإجماع واستصحاب الحال عنصران مهمان في أمالي ابن الحاجب ، فهو يعتمد عليهما في شرحه وتفسيره ومناقشاته وردوده على النحاة في أماليه ، ويكثر من ذكرهما – كما مرّ بنا – ، وذلك لأنّ ابن الحاجب متأثر بالفقه وأصوله ، فقد كان عالمًا بالفقه وأصوله ، وله كتب في ذلك .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٥٧٧ .

(٢) السابق ، ٢/ ٥٢٣ .

(٣) السابق ، ٢/ ٧١٥ .

الفصل الثاني

العلّة النّحوية والتعليل والعامل النّحوي

المبحث الأول : العلة النحوية .

أولاً : العلل اللفظية :

ثانيًا : العلل المعنوية :

المبحث الثاني : التعليل .

المبحث الثالث : العامل النحوي .

المبحث الأول : العلّة النحوية :

العِلَّة لغةً :

:" العِلَّة المَرَضُ عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أَي مَرِض ... وهذا عِلَّة لهذا أَي سبَب"[1]، و :" العِلَّة بالكَسْر معنى يَحُلُّ بالمحَلِّ فَيَتَغَيَّرُ به حالُ المحَلِّ ومنه سُمِّي المرضُ عِلَّةً ؛ لأنّ بحِلولِه يتغيَّرُ الحالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعفِ "[2].

العلّة اصطلاحًا :

عرّف الشّريف الجرجاني العِلّة بقوله :" العِلّة هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه "[3].

أما العلَّة النحوية فقد عرَّفها الدكتور محمد الحلواني بقوله:" هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذّهنية الصِّرف"[4] .

---

(١) ابن منظور : لسان العرب ، مادة " علل " ، وانظر : الزّبيدي : تاج العروس ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، ط/ ٢ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م ، مادة "علل " .

(٢) الشريف الجرجاني : الكليات ، ص١٥٤ ، والزّبيدي : تاج العروس ، مادة "علل " .

(٣) الشريف الجرجاني : الكليات ، ص١٥٤ .

(٤) محمد خير الحلواني : أُصول النحو العربي ، ص ١٠٨ .

وقد اهتم علماء العربية بالعِلَّة النحوية اهتمامًا كبيرًا، وذكروا أسماء كثير من العلل التي استنبطوها من استقراء كلام العرب ، وتناثرت علل الخليل النحوية في كتاب سيبويه، مضافًا إليها علل سيبويه ، ويُعَدُّ الزجاجي من أشهر النحاة الذين كتبوا في العلل فقد ألّف كتاب " الإيضاح في علل النّحو "، وقسّم فيه علل النحو ثلاثة أنواع :

١ - علل تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب ، كقولك لمن قال لك : بمَ رفعتَ زيدًا في قولك : قام زيدٌ ؟ قلت : لأنَّه فاعلٌ اشتغل فعله به فرفعه .

٢- علل قياسية كقولك لمن قال : لمَ نصبتَ زيدًا بـ " إنَّ " في قولك :" إنَّ زيدًا قائم " ، ولمَ وجب أن تنصب " إنَّ " الاسم ؟ فالجواب في ذلك أنَّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعّدي إلى مفعولٍ به ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لَمَّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبَّه بالمفعول به لفظًا فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو : ضرب أخاك محمدٌ .

٣- علل جدلية نظرية : وهي كلّ ما يُعتلّ به في باب " إنَّ " بعد ما سبق ذكره ، كأن نسأل إذا كانت " إنَّ " قد شُبِّهت بالفعل فبأي الأفعال شُبِّهت ؟ وإذا كانت قد شُبِّهت بالفعل فلماذا شُبِّهت بما تقدَّم مفعوله على فاعله؟ وهلا أجزتم تقديم فاعلها على مفعولها ؟ كما أجزتم ذلك في المشبَّه به في قولكم : ضرب أخاك محمدٌ... وكلّ شيءٍ اعتلَّ به المسؤول جوابًا من هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر [1].

وكان الخليلُ بن أحمد الفراهيدي سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو:" فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال :" إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها

، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإنْ لم ينقل ذلك عنها ، واعتللتُ أنا بما عندي أَنَّه عِلَّة لما عللته منه . فإنْ أكن أصبت العلة فهو الذي التمست . وإنْ تكـن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء ؛ عجيبة النظم والأقسام ؛ وقـد صحت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق والبراهين الواضحـة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا لعِلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ... فإنْ سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليَق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها " [٢] .

أملى ابن الحاجب على أكثر من خمسين "٥٠" عِلَّةً في كتابه " الأمالي "، وهو يصرِّحُ في بعض المواضع بذكر العلة كقوله : علة بناء " كيت وذيت "، وعلـة جعل الإعراب آخر الكلمة ، وعلة بناء الاسم لشبه واحد ، وفي بعض

(١) انظر : الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط/ ٥ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ص ٦٤-٦٥ .

(٢) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص٦٥-٦٦ .

المواضع يُسمّي العلة وجهًا كقوله : وجه حذف حرف الجر في باب " أنْ " و" أنَّ "، ووجه إضافة " سَعِيدُ كُرْزٍ " وبابه ، ويسمي العلة سرّ كون كقوله : سر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر ، ويسمي العلة عدم استقامة كقوله : لا يستقيم تقدير التمييزات كلها بمن .

وهذه العلل تنقسم قسمين : العلل اللفظية ، والعلل المعنوية ، وسنتعرف عليها في ما هو آتٍ :

أولاً : العلل اللفظية :

١ – العلة في إمالة " دعا " وعدم إمالة " قال " :

ذكر ابن الحاجب العلة في إمالة " دعا" وعدم إمالة " قال "، فقال:" إن قيل لِمَ أمالوا " دعا " ولم يميلوا " قال " والعلة المقتضية للإمالة في " دعا " موجودة فيه وأمثاله . وذلك أنَّ العلّة للإمالة هي صيرورة الألف إلى الياء إذا بُني الفعل لِما لم يسمَّ فاعله في قولك : دُعي ، فليكن كذلك في قولهم : قال ولام من اللوم ، وما شاكل ذلك . فإنك تقول فيه : قيلَ وليمَ ، فتنقلب الألف ياء ، فليكن مثل : دعا ؟

فأجاب عنه من وجهين : أحدهما : أنَّ الياء في " دُعِيَ " يجب قلبها متحركة ، فصارت كالأصلية لقوتها ، والياء في " لِيمَ " و " قِيلَ " لا تتحرك بل ميتةٌ ساكنة ، فجُعل للمتحرك على الساكن مزيّة . والثاني : أن قلبها في " دُعِيَ " واجب لا ينتقل فيه إلى غيره والكسرة قبلها لازمة لا تقبل غير ذلك بخلاف " لِيمَ " و" قِيلَ " ، فإنّه قد يُقال فيه " لُومَ [

lüma] و" قُولَ " [**qüla**] وقد يُشمُّ الحرف المكسور الضم على لغة فصيحة ، فجعل لما قبلها فيه واجب ، والكسرة لازمة على ما ليس كذلك مَزِيّة "(1) .

فالعلة التي علل بها ابن الحاجب إمالة " دعا " هي علة صيرورة – قلب الألف ياء – إذا بني الفعل للمجهول " دُعِيَ "، وعلة عدم إمالة " قال " إذا بني للمجهول " قِيْلَ "، هي علة سكون الياء .

ويرى أبو البركات الأنباري منع حروف الاستعلاء والإطباق الإمالة ، إلا إذا وقعت مكسورة قبل الألف لم تمنع الإمالة (2) .

٢- العلة في حذف بني تميم خبر " لا " التي لنفي الجنس :

بَيَّنَ ابن الحاجب العلة في حذف بني تميم خبر " لا " النافية للجنس ، بقوله :" يحتمل أمرين : أحدهما : أنَّ الخبر مراد ولكنهم حذفوه حذفًا لازمًا كما حذف الجميع خبر المبتدأ في مواضع ، فتكون " لا " حرفًا " مثلها ، في من يُثبت الخبر . والثاني : أنْ تكون " لا " عندهم اسمًا من أسماء الأفعال بمعنى :

---

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٦٩-٤٧٠ .

(2) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، تحقيق: محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر – دمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م ، ص٣٥٥ .

نَفيتُ ، فلا تحتاج إلى تقدير خبر محذوف ؛ لأنّ اسم الفعل مع معموله يستقلُّ كلامًا . والوجه الأول أظهر لموافقته اللغة الفصحى في التقدير ولقلة ...*، ولكون اسم الفعل لم يأتِ على مثل هذه الصيغة "(1) .

وأورد ابن الحاجب علتين في حذف بني تميم خبر " لا " النافية للجنس هي علة حذف لازم وهي العلة الأولى ، والثانية علة معنى .

٣- وجه تسمية حروف العلة بذلك :

ذكر ابن الحاجب العلّة في تسمية حروف العلة بذلك ، فقال :" إمّا لأنّها تُعِلُّ ما تكون فيه بالتغيير ، أي : تغيّره ، فتكون إضافتها كإضافة حروف الجـر ، فإنا أضفناهـا إلى أثرها. وإمّا لأنّها حروف تعتلّ في أنفسها فتكون إضافتها كإضافة حروف الاستعلاء ، فأضفناها إلى صفة من صفاتها ، كما تقول : رجلُ علمٍ . وليس المراد هنا الإضافة التي في اصطلاح النحويين من منعهم إضافة الصفة إلى موصوفها أو العكس ، فإنّا ههنا قد بيّنا المراد من قولنا: إنّها مضافة إمّا إلى أثرها أو إلى صفة من صفاتها، فليتأملْ ذلك "(2).

فالعلة التي ذكرها ابن الحاجب في تسمية حروف العلة بذلك ، هي علة التغيير .

* هناك كلمة محذوفة من مخطوطة الأمالي ، لم يتوصل محققا الأمالي إلى معرفتها .

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٠٣-٦٠٤ .

(2) السابق ، ٢/ ٧٠١-٧٠٢ .

٤ – علة امتناع بناء " كان " الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله :

ذكر ابن الحاجب علة امتناع بناء " كان " الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله ، فقال:" لأنّها لو بنيت لم يَخْلُ إما أن يُحْذَفَ معمولاها جميعًا أو يثبتا جميعًا، أو أحدهما دون الآخر ، والجميع باطل ، فكان باطلاً " (١) .

والعلة في امتناع بناء " كان" الناقصة وأخواتها لما لم يسم فاعله عند ابن الحاجب، هي علة بطلان الحذف والإثبات .

٥ – علة بناء " كيت وذيت " :

أشار ابن الحاجب إلى علة بناء " كيت وذيت "، فقال :" لأنّها شاركت " كم " و" كذا " في أصل وضعها ، وهو كونها للكناية عن متعدّد ، وهذه كذلك . ولا يقوى أن يقال : إنّها مثلهما في الكناية لئلا يَرِدَ علينا : فلان وفلانة ، فإنهما كنايتان ومع ذلك هما معربان " (٢) .

وعلة بناء " كيت وذيت" التي أوردها ابن الحاجب في هذا القول هي علة مشاركة، أو علة استصحاب الحال .

٦ – علة حذف الواو من نحو :" يَعِدُ " :

ذكر ابن الحاجب علّة حذف الواو من "يعد "، فقال:" إنما حذفوا

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٢٢-٧٢٣ .

(٢) السابق ، ٢/ ٧٣٠ .

الواو من "يَوْعِدُ " ولم يحذف * من " يَيْنِعُ " و" يَيْسِرُ " لأوجه ثلاثة: أحدها: أن الواو أثقل والياء أخف ، فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف . والآخر : أن وقوعَ الواو أكثر فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قلَّ . والآخر : أن الحذف في الواو لا يؤدي إلى لَبْس وفي الياء يؤدي إلى اللَّبْس، وهو لَبْسُ صيغة الماضي بالمضارع، وليس كذلك في الواو ؛ لأنّها لا تكون حرف مضارعة "[1] .

وقد فصَّل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ، وبيّن أن علّة حذف الواو من "يعد"، هي علة التخفيف[2]. أما ابن الحاجب فذكر ثلاث علل في حذف الواو من "يعد "، هي علة ثقل ، وعلة كثرة ، وعلة عدم اللبس، فنلحظ الاختلاف في علل ابن الحاجب عن علة أبي البركات الأنباري ، وذهب الكوفيون إلى أنّها علة فرق ، وما ذكره ابن الحاجب وأبو البركات من علل لحذف الواو من "يعد "، هو الصحيح في هذه المسألة .

٧- علة من اشترط وجود " فَعْلى " في الألف والنون إذا كان صفة :

ذكر ابن الحاجب علّة من اشترط وجود " فَعْلى " في الألف والنون إذا

---

* يقصد ابن الحاجب : لم يحذفوا الياء .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٣٧-٧٣٨ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١١٢ ، ٢/ ٧٨٢-٧٨٧ .

كان صفة، بقوله :" لأنّ امتناع تاء التأنيث في " فعلان " إنّما كان لوجود صيغة التأنيث المستغني عن تاء التأنيث . فإذا كانت لها صيغة " فَعْلى " حصل شبهها فاعتبر عِلّة " [1] .

وعلّة من اشترط وجود " فَعْلى " في الألف والنون إذا كان صفة ، هي علة الشّبه .

٨- علة كون النَّسب بالياء المشددة :

ذكر ابن الحاجب علة كون النسب بالياء المشددة ، فقال :" لأنهم لَمَّا قصدوا إلى معنى النسب إلى الاسم ، ولم يكن بد من زيادة تدل عليه ، وأكـثر الزيادات لحروف المد واللين ، فكانت أوْلى .

واختصت الياء لأن الواو مستقلة ، والألف لا يمكن تشديدها ، فتلبس بها في آخره ألف لا للنسب كـ : فَعْلى وفُعْلى وفِعْلى ، وشبهها ، فتعينت الياء لأنها غير مستقلة منها ، ويمكن تشديدها ، فيذهب اللبس بين قولك : حصيريّ وحصيريْ ، بالتشديد والتخفيف . أي : إذا شُدِّدت علم أنه منسوب ، وإذا خففت عُلم أنّه مضاف " [2] .

ويرى أبـو البركات الأنبـاري أنَّ النّسب يكـون بالياء المشدّدة ؛ لأنَّ

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٠٣ .

(٢) السابق ، ٢/ ٨٣٩-٨٤٠ .

النّسب أبلغ من الإضافة فشدّدوا ليدلّوا على هذا المعنى [1]. فالعلة في قول أبي البركات الأنباري علة بلاغة ، أما ابن الحاجب فذكر علتين في كون النسب بالياء المشددة ، الأولى علة أوْلى ، والثانية علة عدم استقلال ، وكلا الرأيين صحيح .

٩- علة جعل الإعراب آخر الكلمة :

ذكر ابن الحاجب عِلّة جعـل الإعراب آخر الكلمة ولم يُجعـل لا أولاً ولا وسطًا، بقوله :" لأنّه ليس مما تعدُّ حركته وسكونه من بنية الكلمة ، بدليل أنه محل التغيير والوقف والحذف بخلاف غيره . فلو وضع الإعراب في غيره ، لأدى إلى الإخلال بالبنية وإلى اللَّبْس . فإنه لا يُدرى حينئذ هل حركته لبناء الصيغة أو للإعراب .

ويجوز أن يقال : إن الإعراب دليل معان زائدة على معقولية المدلول ، فلا ينبغي أن يُؤتى بها إلا بعد ثبوت ذكر المدلول ، وذلك يقتضي أن يكون آخرًا ؛ لأنه لا يثبت ذكر المدلول حتى تتم صيغته . فلو جعل في أوله أو وسطه لكان دالاً على شيء قبل ثبوت ما يتوقف عليه " [2] .

ويرى الزجاجي أنَّ جعـل الإعراب في آخر الاسم ؛ لأنَّ الوقف يدركه

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص٣٢٦ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٢٢ .

فيسكن ، فيعلم أنّه إعراب، وإذا كان وسطًا لم يمكن ذلك فيه[1]. فالعلة في قول الزجاجي علة سكون ، وأما العِلّل التي أوردها ابن الحاجب في جعل الإعراب آخر الكلمة ، هي علة الإخلال بالبنية وعلة اللبس ، وكلا الرأيين صحيح .

١٠ – علة بناء " لَدُنْ " مع الإضافة :

بَيَّنَ ابن الحاجب علة بناء لدن مع الإضافة ، بقوله :" إنّما بُنيت " لدن" مع الإضافة ولم تبنَ " قبلُ " و" بعدُ " إلا عند الاقتطاع [إذا نوي معنى المضاف إليه دون لفظه]. لأنَّ من جملة لغات " لدن " " لدْ "، وهي موضوعة وضع الحروف ، فبنيت كما بنيت " مذ " الاسمية و" عن " الاسمية " وكم " و" من " . وليس كذلك " قبلُ " و" بعدُ " و" عند "، وإن كانت " لدنْ " بمعنى عند ؛ لأن هذه لم توضع وضع الحروف . والأحكام لا تثبت بالعلل ، وإنما التعليل للواقع ، وهذا تعليل مناسب والحكم ثبت على وفقه فيصحّ التعليل به "[2] .

وأشار ابن الوراق إلى علة بناء "لَدُنْ"؛ لأنَّها ليس لها حال تنفكُّ بها من الإضافة، ولأنَّ البناء ملازم لها في حال إضافتها، فجاز بناؤها، ولم يجز إعرابها[3].

---

(١) انظر : الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص٧٦ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٢٩ .

(٣) انظر : ابن الوراق : علل النحو ، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشيد – الرياض ، ط/ ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ، ص٣٣٦ .

وذكر ابن الحاجب علتين لبناء " لدن" مع الإضافة ، الأولى علة سماع ، والثانية علة شبه .

١١ – علة بناء " كيت وكيت " على الضم :

ذكر ابن الحاجب عِلّة بناء " كيت وكيت " على الضم ؛ لأنَّها كناية عما أحد جزأيه مضموم ، وهو إما الجملة الاسمية أو الفعلية [١].

وأضاف ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل :" فبنيت تشبيهًا لها بما كُنِي بها عنه " [٢] .

والعِلّة التي أوردها ابن الحاجب لبناء " كيت وكيت " على الضم ، هي علة الشّبه .

١٢ – علة بناء الاسم لشبه واحد :

بَيَّنَ ابن الحاجب علّة بناء الاسم لشبه واحد ، فقال :" إن قيل : لم بُني الاسم لشبه واحد وامتنع من الصرف لشبهين، وكلا الأمرين خروج عن أصله؟

فالجواب : أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعم ، وهو كونه كلمة ، وشبه الاسم بالفعل وإن كان نوعًا آخر إلا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف . ألا ترى أنك إذا

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٣٦ .

(٢) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل ، ١/ ٥٢٤ .

قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً ؛ لأنه أحد القسمين ، ثم يبقى الاسم والفعل مشتركين ، فتفرق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف .

فوِزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة للآدمي، ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الآدمي . فشَبه الآدمي بالجماد ليس كشبهه بالحيوان .

فقد علمت بهذا أن المناسبة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا تقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما هو قريب منه "[1].

والعلّة التي ذكرها ابن الحاجب في بناء الاسم لشبه واحد ، هي علة الاشتراك .

١٣- وجه بناء " مثل " و " غير " على الفتح مع " ما " و " أنْ " .

بَيَّنَ ابن الحاجب علة بناء " مثل " و"غير" على الفتح مع " ما " و " أنْ "، بقوله :" إنّما خُصّت " مثل " و "غير " في بنائهما على الفتح مع " ما " و" أنْ " في مثل قوله تعالى :﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات:٢٣] ، وغيرَ أنْ نَطَقَتْ [2] ، لكثرتهما في الكلام ككثرة الظروف . فلما أُضيفتا إلى المبني أُجريتا مجرى الظروف في جواز البناء ، كما بنوا " غير " على الضم لمّا قُطعت عن الإضافة تشبيهًا بالغايات ، حيث قالوا : لا غيرُ وليس غيرُ . وكان مع " ما "

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٤١ .

(٢) البيت بتمامه : لم يمنع الشُّربَ منها غيرَ أنْ نطقت حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَالِ ، هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، ونسبه للكناني ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٣٢٩ .

و" أنْ " المصدرتين لوقوع الجمل بعدهما . وقيل لأنهما حرفان "[١] .

ورواية سيبويه بالرفع " غيرُ أنْ نَطَقَتْ " ، وقال :" وزعمـوا أنَّ ناسًا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم " يومئذٍ " في كلّ موضع ، فكذلك " غيرَ أنْ نَطَقَتْ "[٢]. وذكر مكيٌّ بن أبي طالب القيسي أنّ مثل بُنِيَت لإضافتها إلى اسم غير متمكّن، وهو " أنْ " كما بُنِيَت " غير " لإضافتها إلى " أنْ "[٣].

وعلة بناء " مثل " و"غير" على الفتح مع " ما " و " أنْ " ، التي وردت في قـول ابن الحاجب السابق ، هي علة كثرة الاستعمال .

١٤- وجه جواز الإضمار في باب " نعم " و " بئس " دون حبذا .

بَيَّنَ ابن الحاجب علة جـواز الإضمار في باب " نعم" و" بئس " دون " حبذا " ، بقوله :" لأنَّ " نعم وبئس " كثرتا فاستُعمل فيهما ما هو أخصر لوجوب الاستتار ، ولأجل الاختصار التزموا الإفراد حتى يؤدّي إلى زيادة لفظ عند الإبراز ، بخلاف حبذا فإنّه لم يكثر ، فاغتفروا فيها التّلفُّظَ بهذا مع كونهم وفّوا بأصل المعنى في الإبهام والتفسير "[٤] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٢٤-٨٢٥ .

(٢) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٣٣٠ .

(٣) انظر : مكيّ بن أبي طالب القيسي : الكشف عن وجـوه القراءات السبع وعلـلها وحججها ، تحقيق: د. محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ ٥ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ، ٢/ ٢٨٧ .

(٤) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٩ .

وذكر أبو البركات الأنباري علة جواز الإضمار في باب " نعم" و" بئس " دون " حبذا "، أنهم فعلوا ذلك طلبًا للتخفيف والإيجاز والاختصار[1]. وأما ابن الحاجب فذكر علة جواز الإضمار في باب " نعم" و" بئس " دون " حبذا "، وهي علة الكثرة والاختصار . فما ذكره ابن الحاجب قريب مما قاله أبو البركات الأنباري في هذه العلة .

١٥ – علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة :

ذكر ابن الحاجب علة صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة، بقوله :" إنْ قيل : لِمَ انصرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة ، والعلتان باقيتان كنحو : الأحمر وأحمركم ، فإنّ الصفة ووزن الفعل باقية .

فالجواب عنه من وجهين : أحدهما : أنّه منجرّ بالكسرة غير منصرف . وإنّما انجرَّ بالكسرة ؛ لأنَّ الموجب للفتحة موضعها تَبَعُها لذهاب التنوين للعلتين .

فإذا كان التنوين قد ذهب لأجل اللام والإضافة انتفى موجب حذف الكسرة ، فبقي منجرًا بالكسرة على أصله . هذا إذا قلنا : إنَّ موجب العلتين حذف التنوين وموجب الفتحة موضع الكسرة حذف التنوين للعلتين .

فإذا قلنا : إنَّ موجب العلتين حذف التنوين والكسرة معًا، لا أنَّ الكسرة

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص١١٢ .

تبع للتنوين الذاهب للعلتين ، فإنّه يحتاج إلى غير هذا الجواب ، وهو أنْ يقال : لمّا اختص هذا الاسم بخاصيةٍ ممتزجة معه حتى صارت كالجزء ، وهي من خصائص الأسماء قابلت بقوتها ذلك الشبه، فرجع الاسم إلى أصله في الصرف، ولا تنوينَ لتضاده مع الألف واللام ، ثم حُملت الإضافة على اللام لاشتراكهما في المعنى والموجب . ألا ترى أنّه لا يُجمع بينه وبين التنوين كاللام ، وأنّها توجب التعريفَ كاللام " [1] .

والعلة في صرف ما لا ينصرف إذا دخلته اللام أو الإضافة التي أوردها ابن الحاجب في هذا القول هي علة استصحاب الحال ، وقد أشار المبرد إلى هذه العلة بالرجوع إلى الاسمية الخالصة [2] .

إنَّ علل ابن الحاجب أقرب إلى المنطق وفيها براعة عقلية ، فهو يميل إلى التعليل والإغراق فيه ، وذلك لتأثره بالفقه والمنطق وأصولها ، ومن علله اللفظية التي وردت في الأمالي ما يأتي :

١ – علة عدم تقدم خبر " كاد " على اسمها :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في عدم تقدم خبر " كاد " على اسمها ، هي علة امتناع التقديم [3].

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٩١-٧٩٢ .

(٢) انظر : المبرد : المقتضب ، ٣/ ٣١٣ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨١٠-٨١١ .

٢- علة جواز حذف التمييز في " حبَّ " وامتناعه في " نِعْمَ " :

وعِلّة جواز حذف التمييز في " حبَّ " وامتناعه في " نِعْمَ "، عند ابن الحاجب هي علة الفرق [١].

٣- وجه إضافة " سَعِيدُ كُرْزٍ " وبابه :

أورد ابن الحاجب علّتين في إضافة " سَعِيدُ كُرْزٍ "، العلة الأولى هي علة الكثرة ، والثانية علة الفائدة [٢].

٤- وجه عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في :

يُلاحظ أنَّ ابن الحاجب يعلِّل عدم نصب الظرف المختص من الأمكنة بتقدير في ، بثلاث علل ، الأولى علة اللّبس ، والثانية علة الشّبه ، والثالثة علة الكثرة [٣].

٥- وجه حمل النّصب على الجرّ والجرّ على النّصب :

وأورد ابن الحاجب علتين لحمل النّصب على الجرّ والجرّ على النصب ، هما علة الخفة ، وعلة استصحاب الحال [٤] .

٦- وجه طرح المثنى المؤنث في باب الإضمار :

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣١٦ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٧٦٦ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٧٧٣-٧٧٤ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٨٣٣ .

ويُلاحظ أنَّ ابن الحاجب أورد علتين لطرح المثنى المؤنث في باب الإضمار، هما علة كثرة ، وعلة الاختصار [1].

٧- علة حذف التنوين والألف من " ابن " إذا وقع صفة بين علمين :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة كثرة الاستعمال[2] .

٨- إيراد على علة بناء " مَنْ " الموصوفة والجواب عنه :

فالعلة التي أوردها ابن الحاجب في بناء " مَنْ " الموصوفة ، هي علة الشّبه[3] .

٩- علة عدم وقوع المبتدأ جملة :

وعلة عدم وقوع المبتدأ جملة التي ذكرها ابن الحاجب في هذا القول، هي علة عدم صحة [4].

١٠- علة إعراب المضاف إلى ياء المتكلم تقديرًا :

ويُلاحظ أنَّ ابن الحاجب ذكر عِلل إعراب المضاف إلى ياء المتكلم تقديرًا في الأحوال الثلاث ، بعلة التّعذر [5].

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٩ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٧٤١ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٨٢٣ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٧٦٤ .

(٥) انظر : السابق ، ٢/ ٨٥٣ .

١١- وجه دخول أنْ المخففة على " ليس " و " عسى " :

وأورد ابن الحاجب ثلاث علل لدخول أن المخففة على " ليس" و "عسى "، العلة الأولى علة عدم الصّحة ، والثانية علة عدم اللزوم ، والثالثة علة التّضمين[1] .

١٢- وجه حذف حرف الجر في باب " أنْ " و " أنَّ " :

والعلة التي جاء بها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة التّخفيف[2] .

١٣- لا يستقيم تقدير التمييزات كلها بِـ " مِنْ " :

والعلة التي ذكرها ابن الحاجب في عدم جواز تقدير التمييزات كلها بـ " مِنْ " ، هي علـة عـدم الاستقامة[3].

١٤- وجه النّسب إلى الصدر في المركبات :

وأورد ابن الحاجب عِلّتين للنّسب إلى الصدر في المركبات ، هما علة السّبق وعلة الشّبه[4].

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢١١-٢١٣ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٨١٨ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٧٠٤ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٧٦٢-٧٦٣ .

ثانيًا : العلل المعنوية :

١- علة كون الإنشاء بالحروف :

بَيَّنَ ابن الحاجب علة كون الإنشاء بالحروف ، بقوله :" لأنَّه معنى يتعلق بجزأين : مسند ومسند إليه . إذ الجمل الإنشائية كالإخبارية في الإسناد . فكما أن المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإخبار لا تكون إلا بالحروف كـَ " إنَّ " ولام الابتداء وأشباههما والنفي ، فكذلك المعاني التي تتعلق بالجزأين في الإنشاء كحرف الاستفهام وليت ولعل ولام الأمر ولا في النهي ، وأشباه ذلك "[1] .

فالعلة في كون الإنشاء بالحروف التي أوردها ابن الحاجب في هذا القول ، هي علة معنى .

٢- سر كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر :

ذكر ابن الحاجب علة كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر لفظًا أو معنًى أو حكمًا ، بقوله :" إنَّ الضّمائرَ مُلْبَسة باعتبار حقائق مدلولها لصحة إطلاقها على المختلفات ؛ لأنّك إذا قلت : قاموا ، وما أشبهه ، احتمل الزّيدِين والعمرِين والمسلمِين والمشركِين ، فأرادوا أن لا يعيدوها إلّا على ما يتقدم ذكره رفعًا لهذا الالتباس "[2] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٥٧ .

(٢) السابق ، ٢/ ٧٧١-٧٧٢ .

فالعلة التي جاء بها في كون الضمائر الغائبة لا تعود إلا على متقدم الذكر لفظًا أو معنًى أو حكمًا ، هي علة اللّبس .

٣- علة عدم وقوع ظروف الزمان أخبارًا عن الجثث :

بَيَّنَ ابن الحاجب علة عدم وقوع ظروف الزمان أخبارًا عن الجثث، بقوله :" لعدم الفائدة فيه ؛ لأنَّها لو أُوقعت خبرًا لكان التقدير أنّها حاصلة وثابتة فيه . وقد عُلم اشتراك الجثث كلها في ذلك المعنى على جهة ، فلا معنى للإخبار بها عنها ، بخلاف ظروف المكان فإن كل جزء من الجثث مختص بمكان دون مكان ، فكان في الإخبار عنها بالمكان فائدة لم تكن عند المخاطب . ولما كانت معاني المصادر كالجثث بالنسبة إلى المكان في الزمان والمكان ، صحّ الإخبار عنها بالمكان والزمان جميعًا كقولك : القتالُ غدًا ، والقتالُ يومَ الجمعة ، والقتالُ أمامَك ، والقتالُ خلفكَ "[1] .

ويرى أبو البركات الأنباري أنّ علة عدم وقوع ظروف الزمان أخبارًا عن الجثث، هي علة عدم الفائدة[2]، وهي العلة نفسها التي ذكرها ابن الحاجب في قوله السابق .

٤ – علة وجوب حذف العامل من الحال المؤكِّدة :

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٥٤ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص٨٩ .

ذكر ابن الحاجب عِلّة وجوب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها ، بقوله :" لأنَّه لا بدَّ أن يتقدمها جملة تتضمن في المعنى ثبوتها . فلو أُظهر العامل لأُظهر الثبوت وهو عين ما دلَّ عليه اللفظُ الأول ، فكان إظهاره كإظهار العـامل في المصدر بعـد أن تقدم ما يُشعر به : هذا عبدُ الله حقًا ، وكقوله تعالى : ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ١٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، [النساء: ٢٤] ، وأمثال ذلك كثير " [١] .

والعِلّة التي جاء بها ابن الحاجب لوجوب حذف العامل من الحال المؤكدة دون غيرها ، هي علة إظهار المعنى .

٥- علة وقوع " أنْ " في خبر " عسى " دون السين وسوف :

بَيَّنَ ابن الحاجب علة وقوع " أنْ " في خبر " عسى " دون السين وسوف، بقوله :" لأمرين : أحدهما : أنها تُؤَوّل بالاسم الذي هو المصدر ، والمعنى عليه ، فكانت أوْلى مما لا يُؤَوَّل بذلك وهما السين وسوف . والثاني : أن " عسى " فيها معنى الإنشاء ، والسين وسوف مع ما بعدهما يستقلان جملة خبرية ، بخلاف " أنْ " مع فعلها ، فإنّها لا تستقل جملة أصلاً ، فكان وقوع ما لا تكون فيه في الظاهر منافاة بينه وبين ما هو في حيّزه أوْلى من وقوع ما بينهما المنافاة وهما الإنشاء والخبر .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٥٥ .

أما امتناع "لا " و" لن" فواضح ؛ لأنهما للنفي ، وهذه للإثبات ، وهما متنافيان "[1].

وبيَّنَ أبو البركات الأنباري علة وقوع " أنْ " في خبر "عسى " دون السين وسوف، لأنَّ " عسى" وضعت لمقارنة الاستقبال ، و" أنْ " تخلص الفعل للاستقبال إذا دخلت عليه ، فألزموا الفعل " أنْ "[2]، فالعلة هي علة إخلاص الاستقبال ، وأما ابن الحاجب فذكر علتين في هذه المسألة ، الأُولى علة الأوْلى ، والثانية علة معنى .

٦- علة منع " الذي " من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط :

ذكر ابن الحاجب عِلّة منع " الذي " من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط ، بقوله:" إنْ قيل لم جزمت " متى " وشبهها ولم تجزم " الذي " إذا تضمّنتْ معنى الشرط في قولهم : الذي يأتيني فله درهم ؟

فالجواب : أن " الذي " وُضعت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، فأشبهت لامَ التعريف ، فكما أن لام التعريف لا تجزم فكذلك الذي . الآخر : أن الجملة التي توصل بها لا بدّ أن تكون معلومة للمخاطب ، والشرط لا يكون إلا مبهما . الآخر : أنَّ " الذي " مع ما يُوصَل به اسم مفرد ، والشرط مع ما يقتضيه

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٦٥-٨٦٦ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : أسرار العربية ، ص١٣١ .

كلمتان مستقلتان "[1] .

ذكر ابن الحاجب علتين في منع " الذي " من الجزم إذا تضمنت معنى الشرط ، هما علة الشّبه ، وعلة عدم توفر شرط الإبهام .

٧- العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة :

بَيَّنَ ابن الحاجب العلة في عدم كون المصدر مع فاعله جملة ، بقوله ": إنما كان الفاعل مع فعله جملة ولم يكن المصدر مع فاعله جملة ؛ لأنك إنْ جعلته جملة باعتبار كونه مبتدأ كان فاسدًا ، لأن الغرض في كونه رافعًا فاعلاً . وأيضًا فإنه لا يستقيم لأنّك إن جعلت " ضرب " مبتدأً تعذر الخبر بزيد ، وإن جعلت زيدًا مبتدأ تعذر الخبر بضرب ، إذ زيد لا يكون ضربًا ، ويؤدي إلى أن يكون المبتدأ نكرة من غير شرط ، أو إلى أن يكون " عَمرًا " منصوبًا بمصدر مفصول بينه وبينه بأجنبي وهو زيد الذي قُدِّر مبتدأ . ولا يستقيم أن يكون جملة باعتبار كونه فعلاً وفاعلاً ، إذ المصدر ليس بفعل ، وقد ثبت أنّه لا يكون جملة إلا من مبتدأ وخبر ، أو فعلٍ وفاعل ، وهذا ليس واحدًا منهما " [2] .

وذكر ابن الحاجب علتين في عدم كون المصدر مع فاعله جملة ، هما علة الفساد ، وعلة عدم الاستقامة .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٠ .

(٢) السابق : ٢/ ٨٨٠-٨٨١ .

٨- العلة في عدم كون الفاعل جملة :

أشار إلى العلة في عدم كون الفاعل جملة ، بقوله :" إنّما لم يكن الفاعل جملة ؛ لأنّه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا ، بخلاف الأحكام فإنّه يُعبّر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى . وإنّما كان ذلك لاتساعهم في الأحكام . ألا ترى أنهم وضعوا جملة باب الأفعال مشروطةً بأن تكون أحكامًا لغرض الاتساع فيها والاختصار ، ولم يُوضعْ المحكوم عليه ذلك الوضع. ومن ثمَّ لم يقع الفاعل ولا المبتدأ جملة إلا إذا قُصد به نفس اللفظ فيكون حينئذ كالمفرد في الحكم كقولك : زيد قائم ، جملة اسمية ، وما أشبه ذلك. وقولهم تَسمعُ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه ، المراد: أنْ تسمعَ ، نصبت أو رفعت "(١).

والعلة التي أتى بها ابن الحاجب في عدم كون الفاعل جملة ، هي علة معنى .

ذكر ابن هشام الخلاف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ؟ فالمشهور المنع مطلقًا ، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا نحو " يُعجبني قام زيد "، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبيًا ووجد مُعلِّق عن العمل نحو "ظهر لي أقام زيد" صحَّ ، وإلا فلا ، وحملوا عليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾ [يوسف:٣٥]، ومنعوا

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٢ .

" يُعجبني قام زيد"، وأجازهما هشام وثعلب ، واحتجا بقوله :

وما راعني إلا يسيرُ بشُرطةٍ   وعهدي به قينًا يسير بكيرِ .

ومنع الأكثرون ذلك كله ، وأوّلوا ما ورد ممّا يوهمه ، فقالوا : في بدا ضمير البداء ، وتسمع ويسير على إضمار أنْ [(١)].

وأشار عبد السلام هارون محقق كتاب سيبويه بعد ورود الآية السابقة ، إلى قول سيبويه :" بدا لهم فعل . والفعل لا يخلو من فاعل ، ومعناه عند النحويين أجمعين : بدا لهم بدوٌ قالوا ليسجننه . وإنما أضمروا البدو ؛ لأنه مصدر يدل عليه قوله : بدا لهم ، وأضمر كما قال تعالى جده :﴿ وَالْمَلَٰئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤] . ولا يكون ليسجننه بدلاً من الفاعل ؛ لأنه جملة ، والفاعل لا يكون جملة [(٢)] .

والرأي الراجح في هذه المسألة هو المنع مطلقًا ، وهو الذي عليه أكثر النحويين ، وما جاء مخالف أوّلوه كما رأينا في الآية وبيت الشِّعر .

٩- وجه حمل النصب على الجزم :

ذكر ابن الحاجب عِلّة حمل النّصب على الجزم ، بقوله :" لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، وقد حُمل النصب على الجرّ في الأسماء فيما أُعرب بالحروف ، فوجب أنْ يُحمل النصب على الجزم في الأفعال فيما أُعرب بالحروف ،

---

(١) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص٥٥٩ .

(٢) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٣/ ١١٠ ، الهامش الثالث .

لئلا يكون للأفعال على الأسماء مزيّة .

ومعنى قولنا : نظير الجر في الأسماء ، أن الفعل لمّا أشْبه الاسم أُعرب بالرفع والنصب ، وتعذّر الجرّ ، فجُعل الجزمُ عوضًا عنه ، فصار الجزم في الأفعال نظيرَ الجرّ في الأسماء "[1] .

والعِلّة التي أوردها ابن الحاجب في حمل النّصب على الجزم ، هي علة النّظير .

١٠ – وجه جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام :

بَيَّنَ ابن الحاجب عِلّة جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ، بقوله :" إنّما جُعلت " أي " مُتَوصَّلاً بها إلى نداء ما فيه الألف واللام ؛ لأنَّها مُبْهَمةٌ يصحُّ تفسيرها بكلِّ ما فيه الألف واللام ، والغرض ههنا أن يأتي ما فيه الألف واللام تفسيرًا لها . فلما كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى . والذي يدل على ذلك أنَّ أسماء الإشارة لمَّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع فقيل : يا هذا الرجلُ ، ويا هؤلاء الرجالُ "[2] .

والعِلّة في جعل " أي " وصلة لنداء ما فيه الألف واللام ، هي علة الإبهام .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٧٠ .

(٢) السابق ، ٢/ ٨٣٥ .

ومن العلل المعنوية التي ذكرها ابن الحاجب في الأمالي ما يأتي :

١ - وجه تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم :

والعلة في تسمية ما لا ينصرف بهذا الاسم ، هي علة معنى[١] .

٢- وجه جعل الفاعل في " حبذا " اسم الإشارة دون غيره :

والعِلّة في جعل الفاعل في " حبذا " اسم الإشارة دون غيره ، هي علة الإبهام والاختصار [٢].

٣- وجه تقدير إلّا بـ لكنَّ في الاستثناء المنقطع :

والعِلّة في تقدير " إلّا " بـ " لكنَّ " في الاستثناء المنقطع ، هي علة الموافقة [٣].

٤- علة عدم جواز أن يكون ضمير الفصل توكيدًا :

فالعِلّة في عدم جواز أن يكون ضمير الفصل توكيدًا ، هي علة الحمل [٤].

٥- تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أَولى من تسميتها بحروف الاستفتاح :

والعِلة التي ذكرها ابن الحاجب في تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم ، هي علة الأَوْلى[٥]

.

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٤٢ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٨٨٨ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ٧٦٢ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ٨١١-٨١٢ .

(٥) انظر : السابق ، ٢/ ٨٣٨ .

٦- جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول :

والعِلّة في جواز حذف الموصوف وعدم جواز حذف الموصول، هي علة معنى[1].

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٣٥ .

المبحث الثاني : التعليل :

رافق التعليل نشأة النحو ، فمنذ البدايات رأينا النحاة يقرنون كلّ حكمٍ بتعليل يُسوِّغه ، والتعليل قائمٌ على معنى السّببية المتحصّل من اقتران الظواهر بعضها ببعض ، وفي عصر الخليل اجتُهد في التعليل اجتهادًا على نحوٍ واعٍ ، وكان التعليل في كتاب سيبويه ظاهرًا ، ثم جاء أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، فنما وتطور التعليل على يديهما حتى بلغ الغاية والكمال .

وجاء ابن الحاجب ، واطلع على التراث النحوي لسابقيه ، فتأثر بالتعليل وخاصة أنّه شرح كتاب أبي علي الفارسي " الإيضاح " ، وسماه " المكتفي للمبتدي " ، ولم يصل إلينا الكتاب ، واهتم ابن الحاجب بالتعليل كثيرًا في أماليه فهو يكثر من التعليل وكان مغرمًا به ، ويعتمد عليه في مناقشاته وشرحه للمسائل النحوية ، وكلّ ذلك يرجع لتأثره بالفقه وأصوله والمنطق ، فهو يناقش مسائل النحو بأسلوب الفقهاء والأصوليين ، وسنتعرف على أسلوب ابن الحاجب في التعليل من خلال عرض بعض المسائل التي كان يعللها

١ – التعليل في توجيه فتح وكسر همزة " أنْ " في قوله تعالى :﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : ٥] ، علل ابن الحاجب قراءة الآية الكريمة بفتح همزة " أنْ " وكسرها ، بقوله:" فـ" أنْ كنتم " بالفتح تعليل ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم ، وعلّة للضرب الذي أُنكر ، فأُنكر أن يُهملوا بغير تذكير لأجل أنّهم من المسرفين. فالتعليل للفعل الذي أُنكر، فالإنكار إذن متعلّق بالفعل مقيّد بعلته، لا مع انقطاعه

عن علته ، إذ قد يُنكر الفعل باعتبار تعليل علةٍ ولا يُنكر باعتبار أخرى ، كما تقول : أتضربُ زيدًا إنْ أحسن إليك ؟ ولا تقول : أتضرب زيدًا إنْ أساء إليك ؟

وأما قراءة حمزة والكسائي بالكسر ، فشرط يدلُّ على جوابه ما تقدمه ، فانسحب معنى الإنكار على ما دلّ على جوابه باعتباره ، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة ؛ لأن المفتوحة إذا كانت تعليلاً فمعناها : أن ما قبلها مسبب لِما في حيزها "[1].

وعلل مكيٌّ بن أبي طالب القيسي فتح وكسر همزة " أنْ " ، بأنَّ من فتح " أنْ " جعله أمرًا قد كان وانقضى ، فالفتح على أنّه مفعول من أجله ، والتقدير : من أجل أنْ كنتم ، ولأنْ كنتم ، ومن كسر " أنْ " جعله أمرًا منتظرًا لم يقع ، وجعل " إنْ " للشرط ، والشرط أمر لم يقع ، فيكون جواب الشرط ما قبله من جملة الكلام[2] .

فالتعليل عند مكي وابن الحاجب تقريبًا متشابه ولكن الاختلاف في أسلوب التعليل .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٩٣ .

(٢) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي ، الكشف ، ٢/ ٢٥٥ .

٢- التعليل في قوله تعالى : ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، علل ابن الحاجب الجواب على إشكالين في الآية السابقة، بقوله : " فيه إشكالان : أحدهما : أن قوله : " أنْ تَضِلَّ "، ذُكر تعليلاً لاستشهاد المرأتين موضع رجل ، ولا يستقيم في الظاهر أن يكون الضلال تعليلاً للاستشهاد ، وإنّما العلّة التذكير ، والإشكال الثاني : قال : فتذكر إحداهما الأخرى ، وقياس الكلام في مثل ذلك أن يقال : فتذكرها الأخرى ؛ لأنه قد تقدّم الذكر ، فلم يحتج إلى إعادة الظاهر .

والجواب عن الأول : أنَّ التعليل في التحقيق هو للتذكير ، ومن شأن لغة العرب إذا ذكروا علّة ، وكان للعلّة علّة قدموا ذكر علّة العلة ، وجعلوا العلّةَ معطوفةً عليها بالفاء لتحْصُل الدلالتان معًا بعبارة واحدة ، كقولك : أَعددتُ الخشبةَ أن يميل الحائطُ فأدعمها ؛ فالإدعام هو العلة في إعداد الخشبة ، والميل هو سبب الإدعام "[1] .

وأضاف قائلاً :" وليس التعليل واجبًا فيه أن يكون مقصودًا وقوعه ، بل العلّة هي المقتضية لذلك المعلوم "[2].

وهذا التعليل ذكره سيبويه[3] قبل ابن الحاجب ، ولكنّ ابن الحاجب

---

(١) ابن الحاجب : أمالي أبن الحاجب ، ١/ ١٢٧-١٢٨ .

(٢) السابق ، ١/ ١٢٨ .

(٣) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٣/ ٥٣ .

أكثر الشرح في هذا التعليل .

٣- ذكر ابن الحاجب التعليل في قوله تعالى :﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف :٣٩] ، بقوله :" ويجوز أن يكون تعليلاً ، فيكون المعنى : لأجل ظلمكم في الدنيا ، وفاعل " ينفعكم " إما :﴿ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ ، على أنه لا يُسليكم التأسي ، وإمَّا مضمر يعود على ما قبله ، إما القـول وإما القرين ، وتكون ﴿ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾ على الوجهين المتقدمين على حاله ، و﴿ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ تعليلاً "[١].

والفاعل الذي ذكره ابن الحاجب في هذه المسألة أشار إليه أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) في كتابه " إملاء ما منّ به الرحمن " ونصّ عليه[٢] .

٤ - بَيَّنَ ابن الحاجب التعليل حينما أملى على تعلق اللام في قول الزمخشري ، بقوله :" ولأنَّ المتَّصِلَ أخصرُ ": إنَّ اللام تتعلق بمعنى قوله :" ولم يُسوِّغوا تركه " ؛ لأنَّ التعليـل لنفي التسويغ لا للتسويغ "[٣] .

٥- ذكر ابن الحاجب التعليل في قراءة أبي عمرو بن العلاء في كونه لم يترك الهمزة في قوله تعالى: ﴿ إنْ تُصبكَ حسنةٌ تَسُؤْهُمْ ﴾ [التوبة: ٥٠] ، يعلل ذلك بوجهين :

---

(١) ابن الحاجب : أمالي أبن الحاجب ، ١/ ١٤٢-١٤٣ .

(٢) انظر : أبا البقاء العكبري: إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث – القاهرة ، د.ط ، د.ت ، ٢/ ٢٢٧ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٠٢ .

الأول : أنه إنّما ترك الهمزات السواكن في أصل البناء ، وسكون هذه الأشياء عارض ، فأجراها مجرى المتحرك ، ولم يعتدّ بالعرض فلذلك لم يترك همزها .

الثاني : أنّه لو ترك همز هذا الباب لأدى إلى أحد أمرين محذورين ، وهو إبقاء حروف العلة آخر الفعل مع الجازم أو حذفها ، وإبقاؤها على خلاف القياس ؛ لأنّ القياس أن يُحذف للجزم ما آخره واو أو ياء أو ألف ، وحذفها على خلاف القياس ؛ لأنَّ أصلها همزة ، وإنما يُحذف ما ليس بهمزة [1] .

٦- بَيَّنَ ابن الحاجب التعليل في قول من قال : إنَّ عوامل الجزم لا أصل لها في العمل ، يعلل ذلك بوجهين : الأول : أن الفعل في الإعراب غير أصل ، فعوامله غير أصلية في العمل . ولا خصوصية حينئذ لعوامل الجزم . والثاني : أن إعراب الفعل لمّا كان محمولاً على إعراب الاسم ، والاسم لا جزم فيه ، كان الجزم فرعًا في إعراب الفعل ، فوجب أن يكون عامله أيضًا فرعًا [2].

٧- علل ابن الحاجب بناء المنادى على حركةٍ ، للهرب من التقاء الساكنين في كثير من الأسماء كزيد وعمرو ثم حُمِلت البواقي عليها ، ولِعُروضِ البناء جعلوا المبنيَّ عارضًا بالآلة العارضة ، وهي الحركة ؛ لأنَّ أصل البناء السكون . وبُني على الضم ؛ لأنّهم لو بنوه على الفتح لالتبس بالمعرب ، إذ موضعه نَصْبٌ ، ولو بنوه على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم عند حذف الياء منه ، وهو

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٢١-٧٢٢ .

(٢) انظر : السابق ، ٢/ ٧٩٩ .

كثير ، فلذلك بنوه على الضم لرفع هذا اللَّبس [١] .

وذكر ابن يعيش تعليل بناء المنادى على الضم ؛ لأنَّ له أصلاً في التمكن فيجب تمييزه ممّا بُني وليس له أصل في التمكن مثل :" من وكم "، وغيرها إذ ليس لها سابقة إعراب [٢] .

وما ذكره ابن الحاجب من تعليل لبناء المنادى على الضم ذكره ابن يعيش ، وأضاف إليه ابن يعيش وجهًا آخر هو شبهه بالغايات مثل :" قبل وبعد "، فوجه الشبه بينهما أنّ المنادى يعرب إذا أضيف أو نُكر ، ويُبنى إذا كان مفردًا ، وكذلك " قبل وبعد " تعربان مضافتين ونكرتين وتبنيان في غير ذلك [٣] .

وبعد عرض هذه النماذج من تعليلات ابن الحاجب يظهر لنا الاتصال الوثيق بين النحو والفقه وأصولهما ، فابن الحاجب يعرض المسألة النحوية ، ويعلل لها بالأدلة المنطقية، من خلال الأسئلة التي يثيرها لمناقشة المسألة النحوية، فيكثر من الجدل والحوار حتى يوضح المسألة النحوية ويكشف عن وجه الصواب فيها ، وفق ما يقرر بأسلوب الفقهاء الأصوليين ، وفي كتاب الأمالي مجموعة كبيرة من هذه التعليلات ، ولكن الباحث اكتفى بهذه النماذج لتوضيح أسلوب ابن الحاجب ومنهجه في التعليل النحوي .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٢٦ .

(٢) انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ١/ ١٣٠ .

(٣) انظر : السابق ، ١/ ١٣٠ .

المبحث الثالث : العامل النحوي :

عرَّف ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) العامل بقوله :" العامل هو ما عمل في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم ، على حسب اختلاف العوامل "[١].

وعرّف أبو عبد الله الدّينوريّ (توفي في حدود٤٩٠هـ) العامل بقوله :" العامل ما أثر في غيره شيئًا من رفع أو نصب أو جرّ أو جزم "[٢] .

وعرّف الشّريف الجرجانيّ (ت٨١٦هـ) العامل ، بقوله :" ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب "[٣] .

وتعدّ نظرية العامل أصلاً من الأصول التي قام عليها النحو العربي ، وكان الخليل هو الذي ثَبَّتَ أصول نظرية العامل ومدّ فروعها في النحو العربي وأرسى قواعدها[٤] ، وفي كتاب سيبويه تجلت نظرية العامل بفضل الخليل ثم تلميذه سيبويه ، فالناظر في كتاب سيبويه يرى العوامل ظاهرة في شرح سيبويه للمسائل النحوية ، ومن أمثلة ذلك قوله عن إنَّ وأخواتها :" وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع والنصب ، كما عملت " كان " الرفع والنصب ، حين

(١) ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ، ط/ ١ ، ١٩٧٦م-١٩٧٧م ، ٢/ ٣٤٤ .

(٢) أبو عبد الله الدينوري : ثمار الصناعة ، تحقيق : د. حنا جميل حداد ، الناشر : وزارة الثقافة ، ط/ ١ ، ١٩٩٤م ، ص٧٦ .

(٣) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص١٤٥ .

(٤) انظر : شوقي ضيف : المدارس النحوية ، ص٣٨ .

قلتَ : كان أخاك زيدٌ "[١]. وقوله في باب " هذا مجاري أواخر الكلم من العربية" :" وإنّما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل – وليس منها شيءٌ إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغيره شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل ، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب " [٢].

قام النحاة بعد سيبويه بدراسة نظرية العامل ، فأصلوها في بحوثهم ودراساتهم وصنف بعضهم فيها مثل عبد القاهر الجرجاني في كتابه " العوامل المئة " ، فالعوامل النحوية مئة عامل تنقسم قسمين ، عوامل لفظية ، وعوامل معنوية .

أولاً : العوامل اللفظية :" كالأفعال التي ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول به ، وهي أقوى العوامل؛ ولقوتها حُملت عليها الأسماء التي تتضمن معناها كالمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول ، واسم التفضيل ... ، والحروف المشبّهة بالفعل ، وحروف الجر التي تدخل على الأسماء أصلية وزائدة ، فتؤثر فيها الجرّ لفظًا أو محلاً ، وحروف النّصب التي اختصت بالدخول على الأفعال المضارعة فتنصبها بنفسها أو بحرف مضمر بعدها ، وحروف الجزم ، ومنها ما يعمل في فعل واحد ، ومنها ما يعمل في فعلين .

---

(١) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ١٣١ .

(٢) السابق ، ١/ ١٣ .

تشترك تلك العوامل في نقاط اتفّق عليها النحويون ، أهمّها :

١ - الأصل ألا يجتمع عاملان على معمول واحد ، وإن اجتمعا فلا بد من الإعراب التقديري أو المحلّي *.

٢ - إذا تنازع عاملان معمولاً واحدًا ، جاز إعمال أيّهما .

٣- العمل في الأصل للأفعال ، فهي عوامـل قوية ، لا يُسأل عـن السبب في إعمالها، أمّا الأسماء والحروف فإنها عوامل ضعيفة، فإن عملت سُئل عن السبب.

٤ - يترك العامل أثرًا واحدًا في آخر المعمول .

٥- يجوز أن يكون للعامل غير معمول واحد .

ثانيًا : العوامل المعنوية : وهي عند البصريين عاملان .

١ - رافع المبتدأ ، والعامل فيه الابتداء ، وهو تعرّي الاسم من العوامل اللفظية .

٢- رافع الفعل المضارع ، والعامل فيه هو وقوعه موقعًا يصلح للاسم " [1] .

---

* الإعرابُ التقديريُّ : أثرٌ غيرُ ظاهرٍ على آخر الكلمة ، يجلبه العاملُ ، فتكونُ الحركةُ مقدَّرةً ؛ لأنّها غير ملحوظةٍ . وهو يكونُ في الكلمات المعربة المعتلّة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، وفي المضاف إلى ياء المتكلم ، وفي المحكيّ ، إنْ لم يكن جملةً – الجمل المحكية إعرابها محلي -، وفيما يُسمى به من الكلمات المبنيّة أو الجُمل .

والإعرابُ المحليُّ : تَغَيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل ، فلا يكون ظاهرًا ولا مقدَّرًا . وهو يكون في الكلمات المبنيّة ، ويكون في الجمل المحكيةِ . انظر : مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، المطبعة العصرية – لبنان ، ط/ ١٢ ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م ، ص٢٠ ، وص٢٥ .

(١) خليل عمايرة : العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ط/ ١ ، ١٩٩١م ، ص٥٤-٦١ ، والتحليل اللغوي "منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب =

لم تكن هذه العوامل موضع اتفاق بين النحويين البصريين والكوفيين ، إذ اختلفوا في بعضها ، وقد فصَّل أبو البركات الأنباري الحديث عن هذه العوامل في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف [1] .

ولم يتفق ابن مَضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) مع جمهور النحاة حول نظرية العامل، فطالب بإلغائها وهدمها ، ولم يقر بوجود العامل ، وقال في كتابه الرّدّ على النُّحاة :" قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظيّ ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظيّ وبعامل معنويّ ، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا " ضربَ زيدٌ عَمرًا " أنّ الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنّما أحدثه ضرب ... وأما القول بأنَّ الألفاظ يحدث بعضها بعضًا فباطل عقلاً وشرعًا ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها "[2].

= الاستفهام "، تقديم: د. سلمان العاني، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م ، ص٥٦-٦٣ .

(١) انظر مثلاً : المسألة الخامسة : الاختلاف في رافع المبتدأ ورافع الخبر ، انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، ١/ ٤٤-٥١ .

(٢) ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة ، تحقيق: د. شوقي ضيف ، دار المعارف - القاهرة ، ط/ ٢، ١٩٨٢م ، ص٧٦-٧٨ .

فابن مَضاء القرطبيّ كان فقيهًا على المذهب الظاهري ، وكان تأثره بالمذهب الظاهري الذي يرفض القياس والعلل والعامل ، ويكتفي بالظاهر من القرآن الكريم والحديث الشريف ، واضحًا في هجومه على النحو والنحاة .

ناقش ابن الحاجب في أماليه عددًا من المسائل النحوية المتعلقة بموضوع العامل ، وبيَّن العامل فيها ، وكان يؤيد البصريين في بعض المسائل ويخالفهم في أخرى ، وإن كان متأثرًا بالعوامل كما جاءت عند البصريين ، فهو يقسم العوامل إلى لفظية ومعنوية، وأملى على العوامل اللفظية في الإملاء " ١٢٣ " من الأمالي المطلقة ، فقال :" العوامل اللفظية مطلقة على " كان " وأخواتها ، وعلى " ظننت " وأخواتها ، و" إنَّ " وأخواتها ، و" ما " الحجازية . وحروف الجر ، وإن كانت لفظية أيضًا، إلا أنها لَمَّا كانت تقتضي شيئًا واحدًا لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أولاً "[1].

١- ذكر ابن الحاجب العامل في " إذا" في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ ﴾، [يوسف: ١١٠]، بقوله:" من الناس من يقول جواب إذا "جاءهم"، وهو العامل فيها على قول أكثر النحويين ؛ لأنَّ " إذا" عندهم مضافة إلى الفعل الذي هو شرطها عاملة فيه عمل كلِّ مضاف في المضاف إليه . وإذا كان الفعل بعدها معمولاً لها تعذّر أن يكون عاملاً فيها ؛ لئلا يؤدي إلى أنْ يكونَ عـاملاً معمولاً

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨١١ .

من وجه واحد وهو محال .

وقال بعض النحويين : العامل في " إذا " فعل الشرط الذي بعده ، وهي عند هؤلاء غير مضافة ، وقالوا : إنها في العمل كـ " متى " . والفعل الواقع بعد " متى " هو العامل فيها في قول أكثر النحويين ، فلو كانت " إذا " واجبًا إضافتها إلى ما بعدها لإبهامها وجب تقدير إضافة " متى " إلى ما بعدها لإبهامها "(1) .

٢- عاد ابن الحاجب وذكر العامل في " إذا " في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾ [القصص: ٥٥] ، والعامل في " متى "، فالعامل في " إذا " هو جوابها عند أكثر النحويين ، والأقل على أن العامل شرطها ، وأما " متى " فعكسها في القولين السابقين (2).

٣- بيَّن ابن الحاجب مسألة العطف على عاملين في قوله تعالى:﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ وآياتٍ (3)، [الجاثية : ٥] ، في التزام العطف على عاملين فيهما ؛ لأن الرفع يحتاج إلى عامل كما أن النصب يحتاج إلى عامل . وأكثر الناس يفرض الإشكال في قراءة النصب لكون العامل لفظيًا وهما سواء .

---

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٣١-١٣٢ .

(2) انظر : السابق ، ١/ ١٨٤-١٨٧ .

(3) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع ، وقرأ حمزة والكسائي بالكسر ، انظر : ابن مجاهد : السبعة في القراءات ، ص٥٩٤ .

اختلف الناس في مسألة العطف على عاملين، فمنهم من يمنعه وهم أكثر البصريين، ومنهم من يجيزه وهم أكثر الكوفيين[1]. وعلل أبو البقاء المنع من العطف بقوله: إنَّ حرف العطف نائب عن العامل، وليس من قوته أن ينوب عن اثنين، فلا يصحُّ إظهارهما بعده[2].

٤ – فصّل ابن الحاجب القول في العامل في قوله تعالى:﴿ إِذْ تُدْعَوْنَ ﴾[غافر: ١٠] ، بقوله : على وجه " لمقت الله " الأول ، ومعناه : لَمَقْتُ الله إياكم في الدنيا إذ تُدْعَوْنَ إلى الإيمان فتكفرون أكبرُ من مقتكم أنفسكم في الآخرة .

وقيل : العامل فيه " مقتكم " الثاني ، فيكون المعنى : لمقت الله إياكم أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تُدعون .

ويجوز أن يكون العامل فيه " أكبر " على التقديرات كلها. ويجوز على الجواب الأول والثاني أن يكون لمقت الله إياكم في الدنيا ، ولمقت الله في الآخرة أيضًا صالـح لهما [3] .

٥ – بيّنّ ابن الحاجب العامل في " كم " في قوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[يس: ٣١] ، بقوله :" العـامل في"كم" قوله :

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٣٣-١٣٤ .

(٢) انظر : أبا البقاء العكبري : اللباب في علل البناء والإعراب ، الجزء الأول ، تحقيق: د. غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني ، تحقيق: د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر – دمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، ١/ ٤٣٤ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٤١-١٤٢ .

" أهلكنا"؛ لأنَّ " كم " لا يعمل فيها ما قبلها ، وتكون الجملة معمولة " يروا "، و" أنّهم إليهم لا يرجعون " مفعول لأجله تقديره :" لأنَّهم ". وبعض البصريين يجعل " كم أهلكنا قبلهم من القرون " معترضًا ، و " أنّهم إليهم لا يرجعون " معمول " يروا " .

وقال الزجاج : " أنهم إليهم لا يرجعون " بدل من " كم أهلكنا قبلهم من القرون " ، وهذا يؤدي إلى مذهب الكوفيين في إعمال " يروا " في " كم" ؛ لأنّ العامل في البدل عامل في المبدل منه . والبدل ههنا " أنهم إليهم" والعامل فيه " يروا "، والمُبْدَلُ منه " كم أهلكنا". وإن اعتذر عنه بأنه أراد أنّ " يروا " عامل في " كم أهلكنا " معنى ، فضعيف من جهة أنَّ " أنّهم " معمول لفظًا ، فلا يستقيم أنْ يكون بدلاً مما ليس معمولاً بعامله "(1) .

٦- أملى ابن الحاجب على الصفات العاملة ، بقوله :" فالصفات العاملة على قسمين : قسمٌ متعدّ كضارب ، وقسم غيرُ متعدّ ، وهو على قسمين : أحدهما : اسم فاعل كقائم وقاعد ، والآخر : الصفة المشبهة كقريب وبعيد .

والأصل في الإعمال فيهما لاسم الفاعل، وحُملت الصفة المشبهة به عليه ، فإذا أعملتَ المتعدّي أعملته إعمال فعله فتعدّيه إلى واحد واثنين وثلاثة إنْ كان متعدّيًا إلى ذلك.

---

(1) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٤٣-٢٤٤ .

وإذا أعملتَ غيرَ المتعدّي والصفة المشبهة به أعملتهما في المرفوع لا غير ، إلا ما كان من المنصوبات غير مفعول فإنّك تعملهما أيضًا فيه كالظروف والمصادر كقولك : هذا قائمٌ غلامُه يوم الجمعة ، وقائمٌ غلامُه قيامًا "[1] .

٧- ذكر ابن الحاجب العامل في الحال، بقوله:" هو العامل في صاحب الحال :" قولهم "هذا زيدٌ قائمًا ". إن قيل : كيف صحَّ أن يكون العامل في الحال عن اسم الإشارة ما في معناه من معنى الإشارة مع الاتفاق على أنَّ العامل في الحال هو العامـل في صاحب الحال ؟ فإذا كان العامل في الحال معنى اسم الإشارة والعاملُ في صاحب الحال هنا الابتداء لم يَصْدُقْ أنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحب الحال لاختلاف العاملين .

فالجواب : أنَّ اسم الإشارة له جهتان ههنا : أحدهما : أنّه مبتدأ ، والعامل فيه الابتداء ، وليس الحال له على هذه الجهة . والثاني : أنّه في المعنى مفعول لِمَا تضمّنه معنى الإشارة ، فالحال له بهذا الاعتبار . ومعنى الإشارة عاملٌ فيه بهذا الاعتبار الذي كان به صاحب الحال ، وهو العامل في الحال "[2] .

٨- بيّن العامل في نصب " غير " في الاستثناء :" انتصب " غير " في قولهم " قامَ القوم غيرَ زيد ، بالفعل وبما تضمنته " غير" من معنى " إلّا ". وهذا هو

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٤٢ .

(٢) السابق ، ٢/ ٨١٦ .

الذي عليه المعنى [1] .

٩- ذكر ابن الحاجب عدم تقدّمَ التمييز على عامله ، بقوله :" ولقد أَبَى سيبويه تقدّمَ المميّز على عامله "، لا يجوز تقدُّمُ التمييز مطلقًا لأمرين : أحدهما : أنَّ العامل فيه كله الأمر المحتاج إلى التبيين ، وليس هو بالفعل . فالعاملُ في " درهمًا " قولك : عشرون ، لاقتضائه تفسيرًا .

والعامل في قولك : طابَ زيدٌ نفسًا ، الإبهام في الأمور المحتملة المنسوب إليها الطيب ، وقد أجمعنا على أنَّ : درهمًا عشرون لا يجوز ، فكذا هذا .

والآخر: سلّمنا أنَّ العامل في أحدهما ، ولكنَّ التمييز في المعنى موصوف قدِّمت صفته لغرض ، فإذا قُدِّم زال ذلك الغرض فيفوت ذلك المعنى "[2] .

١٠- ذكر ابن الحاجب أنَّ العامل في خبر كان يضمر ، وخصّ كان بالذكر لئلا يُتوهّم أنّ أخواتها مثلُها ، ومثّل بقوله :" إنْ خيرًا فخيرٌ " [3] .

١١- بيَّن ابن الحاجب أنَّ الأفصح إلغاء " كأنَّ " إذا خففت ، وقال :" وإنّما كانت " كأنَّ " إذا خففت أُلغيت على الأفصح لوجهين : أحدهما : بعدها عن شَبَه الفعل ؛ لأنَّها إنّما عملت لشبهها به ، وبيانُ بُعدها دخولُ حرف الجر عليها .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٨٧ .

(٢) السابق ، ١/ ٤٠٧-٤٠٨ .

(٣) انظر : السابق ، ١/ ٤٠٩ .

والثاني : أنّها لم تكثر كثرة " إنَّ " إذا خففت " [1] .

وذكر النحاة أحكام " كأنّ " إذا خففت واختلفوا في إعمالها وإلغائها [2]، ولكنّهم لم يذكروا علة إلغاء عملها التي أوردها ابن الحاجب في هذه المسألة .

١٢ - في تقديم " إنَّ " على لام الابتداء ، قال ابن الحاجب :" إنّما قدّمت " إنَّ " وأخّرت اللام ؛ لأنَّ " إنَّ " لها أخوات وجب تقديمها وهي : ليت ولعل وكأنَّ ، واللام لا أخت لها ، فغُيّرت المنفردةُ وتُركت ذات الأخوات لتكون كأخواتها . والآخر أنَّ " إنَّ " عاملةٌ واللام ليست عاملة فما كان عاملاً قوي بالتقديم للعمل ؛ لأنَّ العامل أصله التقديم ، فكانت اللام بالتأخير أولى "[3] .

١٣ - بيَّن ابن الحاجب جواز إلغاء العامل الداخل على المبتدأ والخبر إذا زيد معه حرف ، وجاز اعتباره مثل قولهم :" إنّما زيد قائم ". ولم يجزِ ذلك في مثل قوله تعالى:﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[آل عمران : ١٥٩] ، والفرق هو : أنّ في المسألة الأولى حيثُ جاز الوجهان ؛ لأنّه ثَمَّ إذا لم يُعتبر العامل رجع الكلام إلى أصله الذي كان عليه ، وليس كذلك ههنا ، فإنّه لا جهة إلا إعمال الجار ، فلو لم نحكم على " ما " بالزيادة لبقي المجرور ولا جارّ [4] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٩٥ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٢٤ ، ١/ ١٩٧-١٩٨ ، وابن يعيش : شرح المفصل ، ٨/ ٨٢-٨٣ ، وابن عقيل : شرح ابن عقيل ، ١/ ٣٨٩-٣٩٢ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٦٩٥-٦٩٦ .

(٤) السابق ، ٢/ ٨٨١-٨٨٢ .

وقد نصّ الأخفش على أنّ " ما " زائدة [1] .

١٤- شرح ابن الحاجب وجه عمل " ليت ولعل وكأن " في الحال ، بقوله :" ولم تعمل إنَّ وأنَّ ولكنّ ، من وجوه : منها : أنَّ " ليت ولعلّ وكأنّ " معانيها معاني أفعال محققة غير معاني التأكيد . ومعنى " إنَّ " التأكيد المجرد ، والتأكيد لا يزيد في المعنى على ما كان عليه . ألا ترى أنّك إذا قلت : ما جاءني من أحد ، وجاء زيد زيد ، لم يجز أن يكون " من " ولا " زيدًا " الثاني عاملاً في شيء لم يكن عاملاً فيه قبل ؛ لأن الأمر فيه على ما كان، بخلاف ليت ولعل فإنّ معناهما : أتمنى وأتوقع . والثاني : هو أنْ " ليت ولعل وكأنّ " يتعلّق بالجزأين كل واحد منهما يصح أن يكون مقيَّدًا بحال باعتبار التمني والتوقع والتشبيه . ألا ترى أنّك إذا قلت " كأنَّ زيدًا راكبًا الأسدُ ، إنّما أردتَ تشبيه زيد في حال ركوبه بالأسد . وكذلك إذا قلت : كأنّ زيدًا الأسدُ مفترسًا ، إنّما أردتَ تشبيه زيد في حال افتراسه ، بخلاف " إنَّ " فإنَّها لتوكيد النّسبة ، والنّسبة لا تقبل ما ذكرناه ؛ لأنَّ ذلك من توابع المفردات لا من توابع النّسب . الثالث: قالوا : ليت إنَّ زيدًا قائم، بمعنى : أتمنى أنَّ زيدًا قائم ، وليت زيدًا قائم ، في معنى : أتمنى زيدًا قائمًا . فلما

استعملوها هذا الاستعمال أعملوها في الحال من طريق الأوْلى " [2] .

---

(١) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، ١/ ١٣٥ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٥٦ .

١٥ - أملى ابن الحاجب على إعراب الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور ، فمذهب الأخفش في قولهم :" في الدار رجلٌ " وشبهه أنّه مرفوع بالفاعلية ، والتقدير :" استقر في الدار رجلٌ "، فردّ ابن الحاجب عليه بأنّه غير مستقيم والذي يدفعه الإجماع على جواز دخول العوامل عليه ، ولو كان فاعلاً لم يجز دخول عوامل الابتداء عليه ، ولمَّا دخلت عليه دخولها على " زيد قائم " اندفع توهمه [1] .

وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يذهبون إلى أنَّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، والبصريون يذهبون إلى أنَّ الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنّما يرتفع بالابتداء [2] .

١٦ - الخلاف فيما يعمل من الفعلين في باب التنازع ، ذكر ابن الحاجب أنَّ إعمال كل واحد من الفعلين الموجهين إلى ظاهر واحد في المعنى جائز ، فالبصريون يعملون الثاني، والكوفيون يعملون الأول [3] .

وقد فصّل أبو البركات الأنباري القول في هذه المسألة في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " [4].

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب: ٢/ ٧٢٩ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٦ ، ١/ ٥١-٥٥ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٤٩٧ .

(٤) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ١٣ ، ١/ ٨٣-٩٦ .

الفصل الثالث : التأويل النحوي

المبحث الأول : التأويل وتوجيه القراءات .

المبحث الثاني : التأويل والإعراب .

المبحث الثالث : التأويل والحذف .

التَّأويل النّحويّ :

التَّأويلُ لغةً :

:" مأخوذ من مادة " أَوَلَ " التي تدلُّ على رَجَعَ وَدَبَّرَ وَقَدَّرَ وَفَسَّرَ[1] .

والتَّأويلُ اصطلاحًا :

:" في الشرع صرف (اللّفظ) عن معناه الظَّاهر إِلى معنى يحتمله إِذا كانَ المحتملُ الذي يَرَاه موافقًا بالكتاب والسّنة "[2]. وقيل :" التَّأويل : بيان أَحد محتملات اللّفظ "[3]. وَذَكَرَ أَبُو البَقَاءِ الكَفَوِيُّ نقلاً عن الرَّاغِبِ أَنَّ التَّفسيرَ أَعَمُّ من التَّأويل وَيُسْتَعْمَلُ التَّفسير في الأَلفـاظ ومفرداتها ، والتَّأويل في المعـاني والجمل ، والتَّأويل يُسْتَعْمَلُ كثيرًا في الكتب الإلهية والتَّفسير في الكتب الإلهية وفي الكتب الأُخرى[4].

أما التأويل عند النحاة فهو :" صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج لتقدير وتدبر ، وأنَّ النحاة قد أوّلوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لـكي يوافق قوانين النحو وأحكامه "[5] .

---

(١) انظر: ابن منظور : لسان العرب ، مادة " أول " .

(٢) الشريف الجرجاني : التعريفات ، ص٥٠ .

(٣) الكفوي : الكليات ، ٢/ ١٦ .

(٤) انظر : السابق ، ٢/ ١٦ .

(٥) محمد عيد : أصول النحو العربي ، عالم الكتب – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٧٣م ، ص١٨٥ .

أسباب التأويل :

أجمع النحاة على أن التأويل لا يكون إلا بسبب ، ولا يصح اللجوء إلى التأويل من غير ضرورة أو سبب ، فلـذلك كانت هناك أسباب للتأويل من أهمها ما ذكره الـدكتور عبد الفتاح الحموز ، وهي[1] :"

١ - نظرية العامل .

٢ - الافتتان في الأوجه الإعرابية .

٣- المعنى .

٤ - المذاهب الدينية .

٥- الاحتجاج للقراءات .

٦- الأصل النحوي ".

تعود نشأة التأويل إلى بداية نشأة النحو ، فإنَّ النحاة لاحظوا خروج بعض الشواهد عن القياس ، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن أبي إسحاق حينما اعترض على رفع الفرزدق قافية البيت " مُجَلَّفُ " ، وذلك في قول الفرزدق :

وعَضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدعْ   من المالِ إلا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

---

(١) عبد الفتاح الحموز : التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشيد – الرياض ، ط/ ١ ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م ، ٢١/١ .

فالقياس النحوي يوجب نصب " مُجَلَّفُ "؛ لأنّها معطوفة على " مُسْحَتًا " المنصوبة، وكان عبد الله بن أبي إسحاق كثير التعرض للفرزدق ، مما جعل الفرزدق يقول له :"بما يسوؤك وينوؤك علينا أن نقول وعليكم أنْ تتأوَّلوا " [1] .

وكان الخليل يكثر من التأويل في وجوه الإعراب، وقد سمع منه سيبويه عدّة وجوه في إعراب :" معروف " في قولهم :" هذا رجلُ صدقٍ معروفًا صلاحه "، الأول: أن تكون حالاً منصوبة، والثاني: أن تكون صفة لرجل، والثالث : أن تكون خبرًا مقدمًا لصلاحه[2].

ونجد سيبويه يكثر من التأويل والتخريج في تحليله وشرحه للمسائل النحوية ، فمن ذلك إعراب " العاقل " في قولهم :" إنَّ زيدًا منطلقٌ العاقلُ اللبيبُ "، فأجاز الرفع على وجهين : الأول : بدل من الضمير العائد على زيد في منطلق ، والثاني : خبر لمبتدأ محذوف ، وأجاز النصب على أنّه نعت لزيد [3] .

وبعد سيبويه كثر التأويل النحوي بسبب الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين والاحتجاج للقرآن وقراءاته ، فظهرت مؤلفات تبين الوجوه الإعرابية ، تأثر بها النحاة واستفاد منها بعضهم في الشرح والتوضيح لتلاميذه ، وكان ابن الحاجب من المتأثرين بالتأويل فلا يكاد يخلو إعراب مسألة نحوية من

---

(١) البغدادي : خزانة الأدب ، ٥/ ١٤٥ .

(٢) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٩٢ .

(٣) انظر : السابق ، ٢/ ١٤٧ .

التأويل ، وظهر التأويل في الأمالي في توجيه القراءات والإعراب والحذف وسأبين مذهبه في التأويل فيما هو آتٍ :

المبحث الأول : التأويل وتوجيه القراءات :

١ - في توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ [غافر:٣٥] ، قال ابن الحاجب :" قرأ أبو عمرو وابن ذكوان بتنوين " قلب" فيكون العموم في القلوب مستفادًا من غير تأويل ؛ لأنّ " كل " داخلة عليه وهو نكرة غير مضاف.

وقرأ باقي القراء بإضافة " قلب " إلى " متكبر " فلا يُستفاد العموم في القلـوب من الظاهرة ، ولا بدّ من التأويل ؛ لأنّه لمّا أضفت " قلب " إلى " متكبر " ، و" متكبر " مفرد غير مضاف إليه " كلّ " وجب أن يبقى على حكم الإفراد "[1] .

ويرى مكي بن أبي طالب القيسي في تأويل هذه الآية ، أنَّ ينون " قلب "، فتجعل "متكبرًا " من صفة القلب ، وإذا تكبر القلب تكبّر صاحب القلب ، وإذا تكبّر صاحب القلب تكبر القلب ، فأضاف التكبّر إلى القلب ، وفي القراءة الثانية بإضافة القلب إلى متكبر ، والمعنى إضافة التكبّر إلى صاحب القلب ،

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٢١-١٢٢ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ٢/ ٢٤٣-٢٤٤ .

فالقراءتان معناهما واحد ، وترك التنوين أَوْلى لخفته ، واختار مكي الوجه الثاني ؛ لأن المعنى عليه ، فصاحب القلب هو المتكبّر [1] .

٢- في توجيه قراءات قوله تعالى :﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾[لقمان:٢٧] ، قال ابن الحاجب :" مَنْ قرأ " والبحرَ " بالنصب فمعطوف على اسم أنَّ ، ويمدُّه : خبر له.

وأما من قرأ بالرفع فمعطوف على الفاعل بثبت المراد بعد لو ، وهو أن واسمها وخبرها جميعًا المقدرة بالمفرد المصدر من خبرها إنْ أمكن ، وإلا قدر كونًا "[2].

وذكر أبو البركات الأنباري للنصب وجهًا ثانيًا ، أن يكون منصوبًا بتقدير فعل محذوف يفسره " يمدّه " والتقدير : يمد البحر يمده .

وكان الزمخشري قد أشار إلى وجه الرفع عطفًا على محل إنّ [3]، واختلف تأويل أبي البركات عن تأويل ابن الحاجب في الرفع، فذكر أبو البركات توجيه الرفع في "البحر" أنَّه مبتدأ ، والخبر الجملة الفعلية " يمده من بعده سبعة

---

(١) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، ٢/ ٢٤٣-٢٤٤ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٨-١٥٩ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ٢/ ١٨٩ .

(٣) انظر : الزمخشري : الكشاف ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، مكتبة العبيكان- الرياض ، ط/ ١ ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م ، ٥/ ٢٠-٢١ .

أبحر"، هذا على جعل الواو، واو الحال، والجملة في موضع نصب حال[1]. وهذا المذهب ذكره سيبويه بقوله: رفعه قوم[2].

٣- في توجيه قراءات قوله تعالى :﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ [آل عمران:٨١] ، ذكر ابن الحاجب أنَّ اللام في "لَمَا " بالفتح هي اللام الموطِّئة للقسم المراد . وأما من قرأ اللام بالكسر فهي لام التعليل [3] .

وقرأ حمزة بكسر اللام ، وفتح الباقون[4] . وبيَّنَ مكيّ بن أبي طالب القيسيّ حجة من فتح اللام أنَّه جعلها لام الابتداء، ومن كسر اللام جعلها لام جرّ ، وعلق اللام بالأخذ، والتقدير : أخذ الله الميثاق لهذا الأمر ، و " ما " بمعنى الذي [5].

وكرر أبو البركات الأنباري قول مكي السابق ، وأضاف في " ما " وجهًا آخر ، أنّها " ما " الشرطية ، واللام هي الموطِّئة للقسم ، فاختار أبو البركات هذا الوجه في ما ؛ لأنّ " ما " إذا كانت شرطية لم تفتقر الجملة المعطوفة إلى عائد ، إما إذا كانت " ما " بمعنى الذي فتحتاج إلى عائد [6] .

---

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٢٥٦ .

(٢) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ١٤٤ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٦٢-١٦٣ .

(٤) انظر : مكي ابن أبي طالب القيسي : الكشف ، ١/ ٣٥١ .

(٥) انظر : السابق ، ١/ ٣٥٢ .

(٦) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٢٠٩-٢١٠ .

٤ -في توجيه قراءات قوله تعالى:﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود:١١١] ، قال ابن الحاجب :" قرأ نافع وابن كثير :" وإنْ كلاًّ لَمَا " ، بتخفيف إنْ ولَمَا . وقرأ حفص وابن عامر وحمزة :" وإنَّ كلاًّ لَمَّا " بالتشديد في إنَّ ولَمَّا . وقرأ أبو بكر :" وإنْ كلاًّ لَمَّا " ، بتخفيف الأول وتشديد الثاني . وقرأ أبو عمرو والكسائي :" وإنَّ كلاًّ لَمَا " ، بتشديد الأول وتخفيف الثاني . وهي واضحة إلّا قراءة ابن عامر وحمزة وحفص ، فإنّها مشكلة ، ودونها في الإشكال قراءة أبي بكر "[1] .

وموضع التأويل في الآية :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف " إنَّ ولمّا " ونصب " كلاً "، واللام في " لَمَا " هي لام الابتداء ، وأنكر الكوفيون إعمال "إنْ " مخففة، وأجاز البصريون إعمالها مخففة ومشددة[2].

وقرأ أبو عمرو والكسائي :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَا ﴾ ، بتشديد الأول وتخفيف الثاني . وهي قراءة واضحة ، فاللام في " لَمَا " هي اللام الفارقة ، وقرأ حفص وابن عامر وحمزة :﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾ بالتشديد في إنَّ ولَمَّا ، فالإشكال في تشديد " لَمَّا "، فذكر ابن الحاجب فيها أقوالاً ، واختار أنها لَمَّا الجازمة حذف فعلها للدلالة عليه ، وجاء ابن هشام فنقل هذه المسألة في كتابه مغني اللبيب كما هي مع ذكر رأيه فيها ، فرأى ابن هشام أنّ الأوْلى في " لَمَّا "، أنْ يقدر " لَمّا يُوفوا أعمالهم "

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٦٤-١٦٥ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ١/ ٥٣٦-٥٣٧ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٢٤ ، ١/ ١٩٥-٢٠٨ .

أي أنّهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها [1] .

وقرأ أبو بكر :" وإنْ كلاًّ لَمَّا " ، بتخفيف الأول وتشديد الثاني فـ " أنْ " يجوز فيها وجهان أن تكون مخففة من الثقيلة ، والوجه الثاني أن تكون نافية ، وينصب " كلاً " بفعل مضمر تقديره : وإن أرى كلاً ، أو وإن أعلمُ ، و" لَمَّا "، المشددة تأتي بمعنى إلّا [2] .

٥- في توجيه فتح وكسر همزة " أنْ " في قوله تعالى :﴿ أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ ﴾ [الزخرف : ٥] ، قال ابن الحاجب :" فـ " أنْ كنتم " بالفتح تعليل ، على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم .

وأما قراءة حمزة ونافع والكسائي بالكسر ، فشرطٌ يدلُّ على جوابه ما تقدّمه ، فانسحب معنى الإنكار على ما دلَّ على جوابه باعتباره ، فصار بهذا التقدير كمعنى المفتوحة ؛ لأنَّ المفتوحة إذا كانت تعليلاً فمعناها : أن ما قبـلها مسبب لِما في حيزهـا ، فكذلك المكسورة إذا كان ما قبلها دالاً على جوابها تدل على أن ما في حيزها سبب لما تقدمها . فتحقق أن المعنى في المكسورة إنكـار الإهمال المسبب عن كونهم مسرفين لمّا عُلّق على الشرط ، فرجعا بهذا التقدير إلى معنى واحد "[3] .

---

(١) انظر : ابن هشام : مغني اللبيب ، ص٣٧١-٣٧٢ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٦٤-١٦٧ .

(٣) السابق ، ١/ ١٩٣ .

فما ذكره ابن الحاجب في توجيه فتح وكسر همزة " أنْ " في الآية السابقة ، نصّ عليه مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه " الكشف "[1]، وذكره أبو البركات الأنباري في كتابه " البيان في غريب إعراب القرآن "[2]، ولكنّ ابن الحاجب أطال الشرح والتأويل.

٦- في توجيه قراءات قوله تعالى:﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس :٨٩] ، بيَّن ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة فيها ، بقوله :" رُوي عن ابن ذكوان تشديد التاء وتخفيف النون . ورُوي عنه تخفيف التاء وإسكانها وفتح الباء وتشديد النون من تَبع تَتْبَع ، وليس فيه إشكال ، وإنّما الإشكال في تخفيف النون . ووجهه أنّ " لا " نافية ، والفعل مرفوع على وجهين : أحدهما : أن تكون جملةً خبرية ، معناها النهي .

والوجه الثاني : أنْ تكون الواو واوَ الحال ، أي : استقيما غيرَ متّبعين . والجملة النفيّية الفعلية يجوز أنْ تأتي بالواو وبغير واو . وقول من قال : إنّها نهيّيةٌ وإنّ النون نونُ التأكيد الخفيفة كُسِرَت ، أو الثقيلة حُذفت الأولى منهما ، ضعيف ، لا ينبغي أن تُؤَوّل قراءةٌ صحيحة عليه ؛ لأنّه لم يثبت في اللغة مثلُه "[3] .

---

(١) انظر : مكي ابن أبي طالب القيسي : الكشف ، ٢/ ٢٥٥ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٣٥٢ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٩٩-٢٠٠ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ١/ ٥١٨-٥١٩ .

فالوجهـان اللذان ذكرهما ابن الحـاجب في تأويل رفع الفعل في هذه الآية ، سبقـه إليهما مكيّ بن أبي طالب القيسي ، وأبو البركات الأنباري ، وأبو البقاء العكبري [1] .

وكان الزجاجيُّ قد ذكر أنَّ نون الإعراب سقطت من الفعل "وَلا تَتَّبِعَانِّ "، ودخلت النون الثقيلة ، ولم يذكر الوجوه الإعرابية [2]. ويرى النحاس: أنّ الجملة نهيّةٌ وأنّ النون نونُ التأكيد الخفيفة كُسِرَت ، أو الثقيلة حُذفت الأولى منهما [3]، وقد ضعفه ابن الحاجب .

٧- في توجيه القراءات في قوله تعالى :﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾ [يونس :٣٥] ، بيَّن ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة في " يَهِدِّي "، قرأ ابن كثير وورش وابن عامر " يَهَدِّي" بفتح الياء والهاء وتشديد الدال. وأصله : يهتدي، مضارع اهتدى. والعرب تُدغم تاءَ الافتعال في مثله ومقاربه إدغامًا غير لازم . أما في المِثل فلأنّها كالمنفصل، فإن تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها. وأما في المقارب فواضح. فإذا قصدوا إلى الإدغام

---

(١) انظر: مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف، ١/ ٥٢٢ ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٤٢٠ ، وأبا البقاء العكبري : إملاء ما من به الرحمن ، ٢/ ٣٣ .

(٢) انظر : الزجاجي : الجمل في النحو ، تحقيق :د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة–بيروت، ودار الأمل- إربد- الأردن ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

(٣) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، تحقيق :د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني- بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٧٧م- ١٩٨٠م ، ٢/ ٧٤ .

أسكنوا التاء وقلبوها دالاً لأجل الإدغام ، فاجتمع ساكنان : الهاء والدال ففتحوا الهاء لالتقاء الساكنين ، وخُصّت بالفتح تنبيهًا على حركة ما أُسكن للإدغام .

وقرأ حفص " يَهِدِّي " بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال ، وأصله كما تقدم ، والإدغام كالإدغام ، إلا أنّه كُسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، ولم يُراع ذلك الأصل المتقدم من حيث كان ذلك الأصل للتنبيه على ما تختلف حركتُه .

وقرأ أبو بكر مثل حفص ، إلا أنّه بكسر الياء ، ووجهه كوجهه وكسرُ الياء لإتباع الهاء ، لما في الهاء من الخفاء ، فلما كُسرت أشبهت الياء فكُسر ما قبلها لذلك .

وقرأ أبو عمرو وقالون " يَهِدِّي " بفتح الياء وإخفاء فتحة الهـاء وتشديد الـدال ، وأصله يهتدي . وعلة الإدغام كما تقدم ، إلّا أنّه لم تمكّنْ فتحةُ الهاء ولم تُبق ساكنة جمعًا بين أصلها وعارضها ؛ لأنَّ أصلَها الإسكان ، والعرض يقتضي التحريك فسُلك أمرٌ بين أمرين لإمكانه .

وقرأ حمزة والكسائي " يَهْدِي" بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، وهو مضارع هدى [1] .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٠٥-٢٠٧ .

٨- في توجيه قراءة النصب* في قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] ، ذكر ابن الحاجب أنَّ " أطهرَ " قُرئت بالنصب في الشواذ . فيقال : إنَّ " هؤلاء " مفعول ، و" بناتي هُنَّ " مبتدأ وخبر ، جيء به كالتفسير للمشار إليه ، و" أطهرَ " حال من المشار إليه ، معمول للفعل المقدر العامل في " هؤلاء " .

ويجوز أن يكـون " هؤلاء " مبتدأ " و" بناتي " خبره ، و" هنَّ " بدل من " بناتي ". أو " بناتي هُنَّ " مبتدأ وخبر " عن الأول ، و" أطهرَ " حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي : أُشيرَ إليهن في حال كونهنَّ أطهرَ لكم [1] .

وفي تأويل هذه الآية كرر ابن الحاجب ما قاله أبو البركات الأنباري في "البيان"[2]، والفرق بينهما اختلاف الأسلوب في الشرح ومناقشة الوجوه الإعرابية .

٩-في توجيه قراءة حمزة [3] لقوله تعالى:﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾

---

* قراءة ابن مروان وعيسى بن عمر ، انظر ابن خالويه : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، تحقيق : ج . برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ، ط/ ١ ، ١٩٣٤م .

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٣٤ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٢٤-٢٥ .

(٣) قرأ حمزة "وليَحكُمَ " بكسر اللام وفتح الميم ، وقرأ الباقون بإسكان اللام والميم " ولْيَحكُمْ "، انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، ١/ ٤١٠ .

[المائدة : ٤٧] ، قال ابن الحاجب :" على قراءة حمزة " ولِيَحكُمَ " إما معطوفًا باعتبار المعنى فيما تقدّم من قوله : وآتيناه الإنجيل ؛ لأن المعنى : وآتيناه الإنجيلَ للهدى، والنور، والتصديق ،وليحكمَ ؛ لأن المعنى : لِيهديَ ويُنورَ ويُصَدِّقَ ، فحسن قوله : وليحكمَ ، لذلك. وإما متعلقًا بفعل مقـدّرٍ دلَّ عليه قوله : ﴿بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾. كأنه قيل : وليحكمَ أهلُ الإنجيل بما أنزل اللهُ فيه ، أنزلناه ، فحُذف لذلك "[1] .

وفي تأويل هذه الآية كان ما ذكر النحاس أوضح وأبين مما قاله ابن الحاجب ، فيرى النحاس أنّ مَنْ كسر اللام جعلها لام " كي "، وأما من أسكن اللام جعلها لام الأمر ، وقد كرر مكي بن أبي طالب القيسي هذا القول [2].

١٠ -في توجيه القراءات في قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم :٤٦] ، قال ابن الحاجب:" قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى من " لِتَزُولَ " ورَفْعِ الفعل بعدها ، وهذه اللام على هذه القراءة هي اللام الفارقة بين المخففة والنافية . تلزم المخفّفة لتفصلها عن النافية ، فيكون معنى قراءته : أنّ مكرهم تزولُ منه الجبال .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٥٨ .

(٢) انظر: النحاس : إعراب القرآن ، ١/ ٥٠٠ ، وانظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، ١/ ٤١٠-٤١١.

وقرأ الباقون بكسر اللام الأولى من " لِتَزُولَ" ونَصْبِ المضارع بعدها ؛ لأنها اللام المؤكّدة التي يُنصب الفعل بعدها . إما بتقدير " أنْ " على قول البصريين ، وإما بغيرها على قول غيرهم . وتُسمّى لام الجحود ؛ لأنّها لا تأتي إلا بعد جحد ، فتكون " إنْ " نافية . والمعنى : ما كان مكرُهم تزول منه الجبال . والجمع بين القراءتين مع إنَّ النفي والإثبات فيهما توارَدَا على صورة واحدة . ولا يستقيم تناقضُ القراءتين عندنا لأنهما ثابتتان بالتواتر، فكلاهما مقطوع به، فلا بدّ من التأويل .

فمعنى قراءة الكسائي : إثبات أنَّ مكرَهُم تزول منه الأمور العظيمة التي لا تبلغ مبلغ المعجزات كالقرآن ونحوه .

ومعنى قراءة الجماعة : نفيُ أنَّ مكرَهُم تزول منه المعجزات العظام كالقرآن ونحوه لثبوتها واستقرارها كاستقرار الجبال .

فالجبال على قراءة الكسائي: الأمور العظام التي لم تبلغْ مبلغَ المعجزات. والجبال على قراءة الجماعة : المعجزات العظام كالقرآن ونحوه . وعلى هذا التأويل لم يجئ النفي والإثبات باعتبار واحد . وإذا لم يكونا باعتبار واحد فلا تعارضَ بين القراءتين "(1) .

---

(1)ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٦٠-٢٦١ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ٢/ ٢٧-٢٨ .

وذهب مكي بن أبي طالب القيسي إلى أنَّ معنى قراءة الكسائي أنَّ الله - ﷻ- عظَّم مكرهم ، ومعنى قراءة الجماعة تصغير مكرهم وتحقيره ، فكان ما ذهب إليه مكي من معانٍ لهذه القراءات أوضح وأبيَن[1]، وقد أيد أبو البركات الأنباري مكيَّ في معنى قراءة الجماعة [2]. وبيَّنَ النحاس رأيه في القراءتين ، أنّهما حسنتان صحيحتان [3] .

١١ - وفي توجيه القراءات في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴾ [الصافات :٦] ، بيَّنَ ابن الحاجب القراءات والوجوه الجائزة فيها ، فقال :" قراءة حمزة وحفص " بِزِينَةٍ " منون ، و" الكواكب " مخفوض على أنَّه بدل أو عطف بيان ، فتكون الزينة على ما يُتزيَّن به ، إذ لا يستقيم أن تكون الكواكب بدلاً أو عطف بيان من الزينة التي هي المصدر .

وقرأ أبو بكر " بِزِينَةٍ " منونًا ، و" الكواكبَ " منصوبًا ، على أن يكون منصوبًا بفعل مقدر، أعني الكواكب ، فتكون " زِينَة" أيضًا بمعنى ما يُتزيَّن به ؛ لأنّ الكواكب كالتفسير لها ، إلّا أنْ تُقدّر : أعني زينة الكواكب ، وحُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيجوز أن يكون بمعنى المصدر . ويجوز أنْ يكون في قراءة أبي بكر بدلاً من السماء ، على أنه بدل اشتمال ، كأنّه قيل : إنا زيّنا

---

(١) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، ٢/ ٢٧-٢٨ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٦١ .

(٣) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، ١/ ٥٠٠ .

الكواكب في السماء الدنيا بزينة ، فتكون الزينة بمعنى المصدر .

وأما قول من قال : إنَّ الكواكب بدل من الزينة على المحل ، فضعيف ضَعْفَ قولهم:مررت بزيد أخاك،فلا ينبغي أن تُحمل عليه قراءة ثابتة صحتها"[1]

وأضاف مكي قائلاً : قرأ الباقـون بغير تنوين " بزينةِ الكواكبِ " ، فهـذه القراءة لم يذكرها ابن الحاجب ، ويرى مكيٌّ في قراءة عاصم وحمزة " بزينةٍ الكواكبِ "، أنّه عدل عن الإضافة، فـ " الكواكب " بدل من " زينة " . وأما قراءة أبي بكر " بِزِينَةٍ الكواكبَ " ، فعلى إعمال الزينة في الكواكب ، والتقدير: بأن زينا الكواكب فيها ، وقراءة الباقين " بزينةِ الكواكبِ "، فـ " الزينة " مصدر ، و " الكواكب " مفعول به ، فأضاف المصدر إلى المفعول به [2] .

١٢ - توجيه قراءات قوله تعالى :﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] ، سبق ذكره في الفصل الأول من صفحة ٧٢- ٧٨ .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٧٠-٢٧١ ، وانظر القراءات : مكي : الكشف ، ٢/ ٢٢١ .

(٢) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : الكشف ، ٢/ ٢٢١ .

المبحث الثاني : التأويل والإعراب :

١ - في توجيه الرفع في قوله تعالى :﴿ تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾ [الفتح : ١٦] ، قال ابن الحاجب :" للرفع وجهان : أحدهما : أنْ يكون مُشتركًا بينه وبين " تقاتلون " في العطف . والآخر أن يكون جملة مستقلة معطوفة على الجملة التي قبلها باعتبار الجمليَّة ، لا باعتبار الإفراد " (١) .

فما ذكره ابن الحاجب هو مذهب سيبويه(٢)، وأما تأويل أبي البركات الأنباري لهذه الآية ، فالرفع في " يُسْلِمُونَ " له وجهان : الأول : أن يكون معطوفًا على " تُقَاتِلُونَهُمْ "، والوجه الثاني : أن يكون مستأنفًا ، والتقدير: أو هم يسلمون ، وذكر أنّه رأي الزجاج (٣). ووافقهم الزمخشري في هذين الوجهين (٤) . ويرى رضي الدين الأستراباذي أنَّ معنى الرفع في توجيه هذه الآية كمعنى النصب (٥) .

٢ - في إعراب قوله تعالى: ﴿ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَٰمٞ قَوۡلٗا ﴾ [يس: ٥٧-٥٨] ، ذكر ابن الحاجب في رفعه " سلام " أوجه : أحدها : أن يكون بدلاً من قوله:

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٠٩ .

(٢) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٣/ ٤٧ .

(٣) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٣٧٧ .

(٤) انظر : الزمخشري : المفصل ، ص٢٤٩ ، والكشاف ، ٥/ ٥٤١ .

(٥) انظر : رضي الدين الأستراباذي : شرح الرضي على الكافية ، تحقيق :د. يوسف حسن عمر ، منشورات – جامعة قار يونس – بنغازي ، ط/ ٢ ، ١٩٩٦م ، ٤/ ٦٦ .

﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ﴾، تقديره : ولهم سلام ، ويكون لقوله : سلامٌ ، وجهان على هذا التأويل : أحدهما : السلامةُ، فلا يحتاج إلى التقدير ، كأنه قال: ولهم السلامةُ. والآخر : أن يكون السلام المعروف ، ويكون ذلك من الله أو من الملائكة ، ويكون المعنى : ولهم ما يتمنَّونه من الملائكة أو من الله أو من الجميع .

ويجوز أن يكون مرفوعًا على معنى: هو سلام ، تفسيرًا لما يدعونه على المعنيين، ويجوز أن يكون مرفوعًا على معنى : يقال لهم سلام ، استئنافًا أو حالاً من الضمير في " يَدَّعُون " أي : مقولاً لهم سلام [(1)] .

وذهب الأخفش إلى أنَّ " قولاً " انتصب على البدل من اللفظ بالفعل ، والتقدير : أقول لك قولاً [(2)] .

والوجه الأقوى هو رفع " سَلامٌ " على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره " هو سَلامٌ ".

٣- في إعراب قوله تعالى :﴿أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧] ، ذكر ابن الحاجب أنّه يجوز في نصب" أَشَدّ " أوجه ": أحدها : وهو اختيار الزمخشري ، أن يكون حالاً معطوفًا على الكاف .

والوجه الثاني:أن تكون ﴿كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ على ظاهرها نعتًا لمصدر محذوف.

والوجه الثالث : أن يكون ﴿أَشَدَّ﴾ منصوبًا بفعل مضمر دلّ عليه " يخشون " الأول [(1)] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٣٢-١٣٣ .

(٢) انظر : الأخفش : معاني القرآن ، ٢/ ٤٥٠ .

وذكر أبو البركات الأنباري في نصب " أَشَدّ "، وجهًا رابعًا ، وهو العطف على الكاف [2] . وهو الوجه الأقوى في إعراب " " أَشَدّ ".

٤- في إعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩] ، قال ابن الحاجب :" اختلف في إعراب " أَيُّهُمْ "، فمذهب الخليل أنه مرفوع على الحكاية تقديره: لَنَنْزِعَنَّ الذي يُقال فيهم : أَيُّهُم أشدُّ . فهي على هذا استفهامية ، ولذلك قُدِّر القول لِيَصِحَّ وقوع الاستفهام بعده. ومذهب سيبويه* أَنَّه مبني على الضم لسقوط الجملة التي هي صلته... وأيُّهم الموصولة تُبنى عند حذف صدر صلتها على الأفصح ، فإنْ جاءت كاملةَ الصلة أعربت باتفاق كقولك : ضربتُ أَيَّهم هو قائم . ومذهب سيبويه الصحيح ؛ لأن قول الخليل يلزم منه أمور : أحدها : حذف كثير وهو على خلاف القياس . وإنما القول الذي يصحُّ حذفه قول مفرد غير واقع صلة، مثل قوله تعالى:﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام :٩٣]، وكذلك قوله تعالى :﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الزمر :٣] . ومثله في القرآن كثير . وإما حذف الصلة والموصول جميعًا فهو بعيد .

---

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٣٦-١٣٧ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٢٦٠ .

الثاني : أنَّ المعنى لا يستقيم إلا أن يُقدَّر : الذي يُقال فيه هو أشدُّ ، وليس الكلام كذلك . والثالث : أنَّ الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم أو القول على الحكاية ، ولا يقع بعد غيره من الأفعال "[1] .

التأويل في هذه المسألة فصَّله أبو البركات في كتابه " البيان في غريب إعراب القرآن " ، ثم جاء ابن الحاجب فنقل رأي الخليل وسيبويه – رأي البصريين – ولم يذكر رأي الكوفيين ، وخلاصة القول في إعراب " أَيُّهُمْ "، أنَّ " أَيُّهُمْ " في موضع نصب بـ " لَنَنْزِعَنَّ " ، وأنَّ " أيُّ " مبنية على الضم ؛ لأن القياس يقتضي أن تكون " أيُّ " مبنية لوقوعها موضع الاسم الموصول أو اسم الاستفهام ، وهذا مذهب أكثر البصريين . وأما مذهب الكوفيين فإنَّ " أيُّ " معـربة، وهي مرفوعة بالابتداء ، و"أشدُّ " خبـرها ، وهمـا يترافعان على مذهبهم ، و " لَنَنْزِعَنَّ " ملغى لا يعمل ؛ لأنّه عند الفراء بمعنى النداء [2].

والراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه والذي أيده فيه أكثر البصريين ، وهو اختيار ابن الحاجب .

---

* فصَّل سيبويه الحديث عن " أي " وخصها بباب في كتابه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٣٩٨-٤٠٣ .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٤٧-١٤٨ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٣٠-١٣٣ ، وابن هشام : تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد ، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي– بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ، ص١٥٨-١٥٩ .

٥- في إعراب قوله تعالى:﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ﴾ [الجاثية:٢١] ، ذكر ابن الحاجب في نصب " سواء " أقوال ": أحدهما : أن يكون مفعولاً بعد مفعول لنجعل ، فيكون " كالذين " ، و" سواء " في درجة واحدة باعتبار المفعول الثاني .

ويجوز أن يكون " سواء " حالاً من " الذين آمنوا " ، ويكون المفعول الثاني " كالذين " وحده وما في حيزه .

ويجوز أن يكون " سواء " منصوبًا على المصدر بما تضمّنه التشبيه في " كالذين"، أي : نجعلهم مماثلين للذين آمنوا مماثلة متأكّدة عبر عنها بالاستواء لتأكيد المِثْليّة فيها "[1].

واختلف التأويل في إعراب "سواء " عند مكي بن أبي طالب القيسي عنه عند ابن الحاجب ، فمكي نصّ على أن تجعل " مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ "، بدلاً من الضمير في " نَجْعَلَهُمْ " ، فيكون في إعراب "سواء " ثلاثة أوجه : الأول : نصب "سواء " على أنّه مفعول ثانٍ لـ " نَجْعَلَ "، فيكون التقدير : أن نجعل محياهم ومماتهم سواء ، إلا أنّه يلزم نصب " مماتهم "، ولم يقرأ به أحد .

والثاني : نصب " سواء " على أنّه مفعول ثانٍ لـ "نَجْعَلَ " ، فيكون

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٧٣-١٧٤ .

التقدير: أن نجعلهم سواء في محياهم ومماتهم، على أنّ "محياهم ومماتهم " ظرفان، إلا أنّه يلزم نصب " مماتهم "، ولم يقرأ به أحد .

والثالث : وهو اختيار مكي بن أبي طالب ، نصب "سواء " على الحال من المضمر في " نَجْعَلَهُمْ " ، ورفع " محياهم ومماتهم " بـ " سواء " ، والكاف في قوله " كالذين " هي المفعول الثاني لـ " جعل " [1] . وذكر أبو البركات الوجه الثالث وهو اختيار مكي في إعراب " سواء "[2].

والوجه الأقوى في إعراب " سواءً " أنّه منصوب على الحال من الضمير في "نَجْعَلَهُمْ "، أو من " الذين آمنوا " .

٦- في إعراب " ما " في قوله تعالى : ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة : ٨٨] ، ذكر ابن الحاجب وجوهًا ": أحدها : أن تكون " ما " زائدة ، أي : يؤمنون قليلاً ، والثاني : أن تكون في مثل قولك : اضربه ضربًا ما ، للتقليل بعد التقليل ، والوجه في الإعراب كما تقدم سواء . والوجه الثالث : أن تكون " ما " نافية ، و" قليلاً " إما وصف لمصدر وإما وصف لظرف ، وفيه ضعف من حيث إن ما بعد " ما " لا يعمل فيما قبلها وهو في المصدر أضعف منه في الظرف .

ويجوز أن يكون " قليلاً " حالاً من فعل محذوف دلّ عليه ما قبله ، كأنه قيل : بل لعنهم الله بكفرهم فأبعدوا أو فأخزوا أو نحوه في حال كونهم قليلاً

---

(١) انظر : مكي ابن أبي طالب : الكشف ، ٢/ ٢٦٨-٢٦٩ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٣٦٥ .

إيمانهم . وهذا الوجـه أقعد في المعنى ، وما علمتُ أحدًا قاله "[1].

ذكر أبو البركات الأنباري الوجه الأول وهو : أن تكون " ما " زائدة ، و"قليلاً " منصوبًا لأنّه صفة مصدر محذوف ، والتقدير: فإيمانًا قليلاً يُؤْمِنُون [2]. وهذا الوجه الأقوى في إعراب "قليلاً"، وهو مثل قوله تعالى:﴿ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الأعراف:١٠] .

٧- بيَّن ابن الحاجب وجه رفع "الأبواب" في قوله تعالى: ﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ ﴾ [ص:٥٠]، بقوله :" في رفع " الأبواب" وجهان : أن يكون في " مفتحة " ضمير الجنات ، ويكـون التأنيث تأنيث الجماعة ، كما تقول : جناتٌ مفتّحةٌ ، وتكون الأبواب بدلاً من الضمير ، بدل الاشتمال ، كما تقـول : فُتّحت الجنات أبوابها ، والأبواب منها ، فحذف الضمير للعلم به ، كما تقول : ضُرِبَ زيدٌ الرأسُ والظهرُ .

والثاني : أن لا يكون في " مفتحة " ضمير ، فتكون الأبواب مرتفعة بها ارتفاع ما لم يسمَّ فاعله بما أُسند إليه . وقد ضعف أبو علي وغيره هذا الوجه من حيث إن شرط إعمال الصفات أن تكون في السبب دون الأجنبي ، فلا بدّ من ضمير يعود على الأول ولا ضمير "[3] .

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢١٣-٢١٥ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ١٠٦ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٢٢ .

فالوجهان اللذان ذكرهما ابن الحاجب في رفع " الأبواب"، سبقه إليهما أبو البركات الأنباري [1]، ولكن ابن الحاجب ذكر رأي أبي علي الفارسي في تضعيف الوجه الثاني . والوجه الأقوى في إعراب " الأبواب " هو الوجه الأول بدل من الضمير ، بدل الاشتمال.

٨- في إعراب قوله تعالى :﴿فَتَمَّ مِيقَـٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، قال ابن الحاجب :" يجوز أن يكون " أربعينَ " ظرفًا ؛ لأنّ تمام الميقات فيها ، ولذلك لو صُرِّح بفي فقيل : تمّ ميقات ربه في أربعين ليلة لكان مستقيمًا . ويجـوز أن يكون ظرفًا على معنى : آخر أربعين ليلة ، فحُذف المضاف للعلم به ، إذْ تمام مدة الشيء إنما تكون آخره .

ويجوز أنْ ينتصب انتصاب المصدر ، إما على معنى : أن الأربعين اسم للآخر كما تقول : هذا أربعون ، والكراسة الأربعون . فلمّا كان هو التمام صحَّ أنْ يُنصب لفظ التمام . وإما على حذف مضاف ، أي : تمام أربعين .

ويجوز أن يكون حالاً ، أي : تم كونه بالغًا هذا العدد المخصوص ، كما تقول : جاءني إخوتك ثلاثة ، كما وُصف به في قولك : مررتُ بنسوة أربع .

ويجوز أن يكون مفعولاً بتمّ ، كأنّ الميقات ، وهو التوقيت ، وهو الذي أكمل الأربعين لّما كان متعلّقًا به "[2] .

---

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٣١٦-٣١٧ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٣٠ .

ذكر الزمخشري وأبو البركات الأنباري وجهًا واحدًا في إعراب " أربعين " ، وهو أنّه منصوب على الحال ، والتقدير : فتم ميقات ربه معدودًا أربعين ليلة [1] . وهو الوجه الأقوى في إعراب " أربعين "، وقد ذكره ابن الحاجب في الوجوه الجائزة في إعراب " أربعين " ، ولكنه لم يرجح واحدًا منها على الآخر .

٩- في عود الضمير في قوله تعالى : ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾ [البقرة : ٩٦] ، ذكر ابن الحاجب أنّه يجوز أن يكون الضمير " هُوَ " ضمير الوداد ، و" بِمُزَحْزِحِهِ "الخبر ، و"أَنْ يُعَمَّرَ " فاعل بِمُزَحْزِحِهِ .

ويجوز أن يقدّر " أَنْ يُعَمَّرَ " بدل اشتمال من الضمير ، و" بِمُزَحْزِحِهِ " الخبر ، ويضعف هذا الوجه من جهة الفصل بين البدل والمبدل منه .

ويجوز أن يكون " أَنْ يُعَمَّرَ " مبتدأ ، " بمزحزحه " خبره ، والجملة خبر " ما " أو خبر المبتدأ . وحسن دخول الباء لأن المعنى معنى النفي [2].

أشار الزمخشري وأبو البركات الأنباري إلى الوجهين الأولين في هذه الآية ، وذكر أبو البركات الأنباري أنّ الوجه الأول أوجه الوجهين [3] .

---

(١) انظر : الزمخشري : الكشاف ، ٢/ ٥٠٠ ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٣٧٤ .

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٣٧ .

(٣) انظر : الزمخشري : الكشاف ، ١/ ٣٠٠ ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ١١١ .

والراجح في إعراب " أَنْ يُعَمَّرَ " الوجه الأول : فاعل بِمُزَحْزِحِهِ ، وهذا أقوى الوجوه التي ذكرها ابن الحاجب،وهو اختيار أبي البركات الأنباري.

١٠ – في إعراب قوله تعالى : ﴿ وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ [ق :٣١] ، أجاز ابن الحاجب في إعراب "غَيْرَ بَعِيدٍ" أن يكون حالاً مؤكِّدة كقول الفارسي، ويجوز أن يكون نعتًا لمصدر محذوف أو ظرفًا ، أي : قربتْ في زمن غير بعيد [1]. والظرف أقوى الوجوه.

١١ – بيَّنَ ابن الحاجب وجه فتح همزة أَنَّ وكسرها في آيات من سورة الجن في قوله تعالى:﴿ قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَقَالُوٓاْ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴾ [الجن:١]، بقوله :" أما الكسرُ فعلى العطف على ما بعد القول في قوله : ﴿ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾ ، إلّا قوله : ﴿ وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ ﴾ [الجن :١٩] ، فإن الأحسن أنْ يكون مستأنفًا لقوله :﴿ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾ [الجن :١٩] ؛ لأنه لو كان على قوله : إنّا سمعنا لكان : كِدْنا نكون . ويجوز أن يكون القول من بعضهم ، والإخبار واقع عن بقيتهم .

وأما الفتح فقد قيل إنه عطف على قوله :﴿ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾ ، فيكون داخلاً في حيز مفعول أوحى، ويُشكل عليه قوله:﴿ وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا ﴾ و ﴿ وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ ﴾ و ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا ﴾ [الجن : ٣ و٨ و٩] . إذ لا يحسن أن يقال: أوحي إليَّ أنا كنا

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٤٤ .

أو أنا لمسنا . وضمير المتكلم للجن ، والمتكلم الرسول -ﷺ- ، وإنّما كان يكون وأنّهم لمسوا ونحوه . فلذلك فـرّ المحققون من هذا التأويل ، وجعلوه عطفًا على الضمير في قولـه : ﴿ فَآمَنَّا بِهِ ﴾ [الجن :٢] ، فيكون داخلاً في حيّز الجار ، ولا يَرِد عليه على هذا ما تقدّم لأن المتكلمين بقوله : فَآمَنَّا بِهِ ، هم الجنُّ "[1] .

وذكر الباقولي تأويل الكسر بالعطف على قوله :" قالوا "، أي قالوا هذه الأشياء، والفتح بالعطف على قوله:"أوحي"، أي: أوحي إليّ أنّه استمع[2].

١٢- في إعراب " شهوة " في قوله تعالى :﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأعراف :٨١] ، ذكر ابن الحاجب وجوه نصب " شَهْوَةً "، وهي إمّا مفعول من أجله وهو الظاهر، وإمّا على معنى إتيان شهوة ، وإمّا حال على معنى مشتهين[3].

والوجهان الراجحان في إعراب " شَهْوَةً "، أنّها مفعول لأجله ، أو حال .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) انظر : الباقولي : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلـل القراءات ، تحقيق :د. عبد القادر السعدي ، دار عمار – عَمّان – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م ، ٢/ ٣٨٨-٣٨٩ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٥٩ .

١٣ – في إعراب " شُكْرًا " في قوله تعالى : ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا﴾ [سبأ: ١٣] ، قال ابن الحاجب :" يجوز أنْ ينتصب على أنه مفعول من أجله ، أي : اعملوا من أجل الشكر على إحسانه . ويجوز أن يكون منصوبًا على المصدر ؛ لأنَّ المراد أمر بالعمل الذي هو شكرٌ لأنه نوعه ، فيكون من باب : قعد القرفصاءَ . وإمّا لأنه إذا عملوا فقد تضمنَّ ذلك شكرًا لا يَحتمل العمل غيره ، فيكون من باب : كتابَ الله . ويجوز أنْ ينتصب على الحال ، كأنّه قال : شاكرين ، فأوقع لفظ المصدر موقع الحال . ويجوز أنْ يكون منصوبًا على أنه مفعول به، كأن العمل له تعلُّق بالشكر، كما تقول: عملت كذا فأجراه لذلك مجرى المفعول به[1] .

ما ذكره ابن الحاجب من وجوه في إعراب " شُكْرًا " سبقه إليها الزمخشري [2]، وأجاز أبو البركات الأنباري نصب " شكرًا "، على أنّه مفعول لأجله ، ولم يجز أن يكون مفعولاً به ؛ لأنَّ " اشكروا " أفصح من " اعملوا الشّكر " [3].

فالوجوه الأقوى في إعراب " شكرًا "، أنَّه منصوب على المصدر ، ثم مفعول لأجله ، أو حال .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٧٣ .

(٢) انظر : الزمخشري : الكشاف ، ٥/ ١١٢ .

(٣) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٢٧٧ .

١٤ – في إعراب " طولاً " في قوله تعالى :﴿ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَن تَخْرِقَ ٱلْأَرْضَ وَلَن تَبْلُغَ ٱلْجِبَالَ طُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٧]، قال ابن الحاجب :" الأحسن أن يكون " طولاً " تمييزًا ، إمّا عن الفاعل ، أي : لن يبلغ طولُك الجبالَ ، وإمّا عن المفعول ، أي : لن تبلغَ طول الجبال .

وإما نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول على معنى : طويلاً ، فضعيف يأباه اللفظ . أما اللفظ فواضح ، وأما المعنى فلِما يجب من تقدير : ولـن تبلغ في حال كـونك طويلاً ، أو في حال كونها طويلة ، وليس المعنى عليه .

وأمّا نصبه على معنى : مطاولاً ، فبعيد من حيث إنَّ طولاً لم يثبتْ استعماله بمعنى مطاول .

وأمّا نصبه على وجه نصب قوله : ذهبتُ طولاً وذهبتُ عرضًا ، على معنى : ذهبتُ في طول ، أو ذهبتُ آخذًا في طول ، فليس ببعيد "(١) .

فالوجه الذي ضعفه ابن الحاجب في نصبه على الحال من الفاعل أو المفعول ، أجازه أبو البركات الأنباري وذكر أنّ أبا علي الفارسي أجازه أيضًا(٢).

والوجه الأقوى في إعراب " " طولاً " تمييز ، إمّا عن الفاعل ، و إمّا عن مفعول ، وهو اختيار ابن الحاجب .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٩٠ .

١٥- وفي تعلق " إذا " في قوله تعالى :﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ ﴾ [النمل :٤٥] ، ذكر ابن الحاجب أنّه :" يجوز أن تكون " إذا " متعلّقة بمحذوف دلّ عليه معناها الذي هو المفاجأة . كأنه قيل : فوجئوا حينئذ أو كانوا أو حصلوا .

ويجوز أن تتعلّق بما في " فريقان " من معنى الفعل ؛ لأنّ المعنى : فإذا هم متفرقون ، على تقدير ، فحينئذ افترقوا .

ويجوز أن تتعلّق بـ " يختصمون " إذا لم تجعله صفة ؛ لأنّ الصفة لا يتقدم عليها معمولها . كأنه قيل : فحينئذ اختصموا [1] . وهذا الوجه ذكره أبو البركات الأنباري [2] .

١٦- في إعراب " بِضَاعَةً " في قوله تعالى :﴿وَأَسَرُّوهُ بِضَٰعَةً﴾ [يوسف :١٩] ، قال ابن الحاجب :" يجوز أن يكون حالاً على معنى : وأسرّوه متجورًا فيه أو تاجرين ، إمّا من الفاعل أو المفعول . ويُحتمل أنْ يكون مفعولاً من أجله ، أي : كتموه لأجل تحصيل المال فيه لأنه كان على حال تقتضي التجارة كتمانه خوفًا من أن تمتدّ الأطماع من غيرهم لِما كان عليه من الجمال. ولا يجوز أن يكون تمييزًا لأنّه ليس من باب: عشرين ، ولا من باب: حَسُن زيد وجهًا ، لِما يؤدي إليه من أنَّ الإسرار

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٧٦ .

(٢) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٢٢٣ .

كان لبضاعته لا له ، وهو خلاف المعنى "[1].

وذكر النحاس أنّ "بِضَاعَةً" منصوب على أنَّه حال مـن يوسف ومعناه مَبْضوعًا[2]، ونقل مكي بن أبي طالب القيسي وأبو البركات الأنباري هذا الوجه كما هو عن النحاس[3].

والوجه الأقوى في إعراب " بِضَاعَةً " أنَّه حال ، وأجاز ابن الحاجب في إعراب " بِضَاعَةً "، أنَّه مفعول لأجله وهو وجه حسن ، وابن الحاجب أول من ذكر هذا الوجه .

١٧ - ذكر ابن الحاجب وجه نصب ورفع فعل مضارع واقع بعد واو العطف ، عندما أملى على قول كَعْبٍ الغَنَوِيِّ :"

وَمَا أَنَا للشِّيءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْه صَاحِبي بِقَؤُولِ

الواو في " وَيَغْضَبَ " ليست واو الجمع " واو المعية"، وإنما هي واو العطـف ، وذكرها وإنْ لم يكن بابها لموافقتها لواو الجمع في وجهي الرفع والنصب .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٨٢-٢٨٣ .

(٢) انظر : النحاس : إعراب القرآن ، ٢/ ١٣٠ .

(٣) انظر : مكي بن أبي طالب القيسي : مُشْكِل إعراب القرآن ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ١ ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م ، ٢/ ٤٣٥ ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ٣٧ .

ووجه النصب أنه معطوف على قوله : للشيء ، فلا بُدَّ من تقديره اسمًا ليصحَّ عطفه على الاسم ، فيكون تقديره : وما أنا للشيء ولغضب صاحبي بِقَؤُول ، إلا أنّه يحتاج في استقامته إلى حذف مضاف ؛ لأنَّ غضبَ صاحبه ليس بمقول حتى يصحّ تعلُّقُ القول به ، فيكون التقدير : ولسبب غضب صاحبي بِقَؤُول .

والرفع له وجـه وهو أن يكـون معطوفًا على الجملة التي هي: ليس نافعي ، داخلاً في حكم الصلة ، ولذلك احتيج فيه إلى مضمر يعود إلى الموصول وهو الهاء في "منه". والرفع أقوى"[1]، وقال سيبويه:" والرفع أيضًا جائز حسن"[2].

١٨ – وفي توجيه فتـح وكسر همزة أَنَّ في بيت من الشعر، وهو قـول طرفة بن العبد [3]:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهم في قَومِهِم　　غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ

قال ابن الحاجب للفتح في " أنَّ " وجهان " : أحدهما : أنْ تكون في موضع المفعول . والثاني: أنْ يكون المعنى : ثم زادوا على ما تقدَّم من الخصال

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٠٤-٣٠٥ .

(٢) سيبويه : كتاب سيبويه ، ٣/ ٤٦ .

(٣) طرفة بن العبد : ديوان طرفة بن العبد ، تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دار الثقافة والفنون – دولة البحرين ، والمؤسسة العربية – بيروت ، ط/ ٢ ، ٢٠٠٠م ، ص ٧٢ .

أَوْ على مَنْ تقدّم ، ثم فتح " أَنَّ " على معنى: لأنَّهم على صفة كذا وكذا.

وللكسر وجهان : أحدهما : التعليل على ما ذُكر في الوجه الثاني. والثاني: أنْ يكون على الحكاية ، ومعناه : ثم زادوا ، وهو ضعيف ؛ لأنَّه ليس موضع الحكاية "[1] .

١٩ – في إعراب قوله تعالى:﴿ وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ [الأنبياء :٩٥] ، ذكر ابن الحاجب في إعرابها وجهين : الأول :" أَنَّهُمْ " مبتدأ و" حَرَامٌ " خبر مقدَّم وجوبًا ، وهذا إنْ جُعلت فيه " لا " نافية فسد المعنى ، وإنْ جُعلت " لا " زائدة استقام . والثاني : و" حَرَامٌ " خبر مبتدأ مقدَّر تقديره : وهو أو ذاك حرامٌ[2] .

وهذان الوجهان ذكرهما أبو البركات الأنباري ، وأشار إلى أنّ أبا علي الفارسي ذكر أنّ الوجه الثاني أوجه الوجهين[3] .

والوجهان القويان في إعراب " حَرَامٌ "، أنّها مبتدأ ، وخبرها محذوف ، لم يذكر ابن الحاجب هذا الوجه ، أو خبر مبتدأ محذوف .

٢٠ – وفي إعراب قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ [النساء :١٢] ، ذكر ابن الحاجب في إعراب " كَلالة " أوجه :" الأول :" كلالة " يكون

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٣٥٧-٣٥٨ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ١٤٦ .

(٣) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ٢/ ١٦٥ .

للـوارث ممن ليس بولـد ولا والد ، وللموروث الذي ليس بولد ولا والد ، ولنفس المعنى الذي هو القرابة التي ليست باعتبار ولد ولا والد . فإن كانت للمعنى نُصبت على المفعول لأجله سواء كان الرجل وارثًا أو موروثًا ، وإنْ كان رجل موروث لأجل هذه القرابة ،والثاني : وإن كان رجل موروث في حال كونه كلالة ، فنصبها على الحال من الضمير في " يُورَث " ، والعامل " يُورَث " [1] .

ويجوز في " كلالة " ستة أوجه ذكر ابن الحاجب اثنين منها ، وذكر الزمخشري ثلاثة أوجه في إعراب " كَلالة " الأول: خبر لكان، والثاني: حال ، والثالث: مفعول به [2].

أما أبو البركات فذكر أربعة أوجه منها ، وقـد اتفقوا على وجه واحد هو نصب " كلالة " على الحال من الضمير في " يُورَث ". فالأوجه الثلاثة التي ذكرها أبو البركات ولم يذكرها ابن الحاجب هي : أن يكون " كلالة " منصوبًا على التمييز ، وأن يكون منصوبًا صفة لمصدر محذوف والتقدير: يورث وراثة كلالة ، والمقصود بالكلالة المال ، وأن يكون منصوبًا خبرًا لكان ، والمقصود بالكلالة اسم الورثة ، على تقدير: ذا كلالة [3].

نلحظ اتفاق الزمخشري وأبي البركات على إعراب " كَلالَةً" خبر لكان.

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ١٥٠ .

(٢) انظر : الزمخشري : الكشاف ، ٢/ ٣٨ .

(٣) انظر : أبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٢٤٥ .

والوجوه الأقوى في إعراب " كَلالَةً "، أربعة : الأول : خبر لكان ، والثاني : حال ، والثالث : مفعول لأجله ، والرابع : مفعول به .

٢١- وأملى ابن الحاجب مجيبًا عن إيرادهم على الابتداء بالنكرة في شرط المصحِّح لها واستشهد بقول النّمر بن تولب [١] :

فَيَومٌ عَلينا وَيَومٌ لنا وَيَومٌ نُسَاءُ وَيَومٌ نُسَرُّ

له تأويلان : الأول : أنَّ الخبر محذوف ، والأخبار كثير حذفُها إذا كان في الكلام دليل عليها ، وتقديره : فَمِنْ هذه الأيام يومٌ علينا ويوم لنا مثلُه .

والثاني : أن يكون قولك : علينا ، هو الخبر ، ويكون المصحِّح للابتداء الصفة المعلومة ، وتقديره : فيومٌ من الأيام المتقدمة علينا ويومٌ منها لنا ، مثل قولهم : السمنُ منوانِ منه بدرهم ، فلو لم تقدّر " منه " لم يستقم [٢] .

---

(١) نوري حمودي القيسي : شعر النمر بن تولب ، مطبعة المعارف – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٦٩م ، ص٥٧ . وهو من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٨٦ ، وابن هشام : تلخيص الشواهد ، ص١٩٣-١٩٤ .

(٢) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧٤٩-٧٥٠ .

المبحث الثالث : التأويل والحذف :

١- في حذف المضاف : أملى ابن الحاجب على قول أبي دؤاد [١] :"

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسَبِينَ امْرَأً   وَنَارٍ تَوَقَّـدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

" أَكُلَّ امْرِئٍ وامْرَأً "، مفعولان لتَحْسَبِينَ . وقوله : نار ، عند سيبويه مخفوض على حذف المضاف الذي هو : كلّ ، لدلالة الأول عليه وإرادته موجودًا مقدرًا ، فلذلك بقي المضاف إليه على إعرابه ، فعلى ذلك لا يكون قوله :" وَنَارٍ توقَّـدُ بِاللَّيْلِ نَارًا " عطفًا على عاملين من حيث كان " نار " مخفوضًا بكلّ مقدرة في حكم الوجود ، فكأنه قال : وكلّ نارٍ . ولو صرّح وقال : وكلّ نارٍ ، لم يكنْ عطفًا على عاملين ، فكذلك إذا كان " كلّ " مرادًا وجودها ؛ لأنه يكون عطفًا على معمولي " تحسبين " خاصة ، وهو عامل واحد . وكثير من النحويين لا يُقدِّر تقدير سيبويه ؛ لأنه عنده يوجب إعرابه بإعراب المحذوف على القياس المعروف في حذف المضاف ، فيجعله معطوفًا على امرئٍ المخفوض أولاً ، ويجعل نارًا المنصوبة معطوفًا على " امرَأً " ، ويجوز هذا الضرب من العطف على العاملين وهو أن يكون الأول منهما مخفوضًا، وأن يكون المعطوف جاء على الترتيب الأول كقولك : في الدار زيد والحجرة عمرو ، وأشباه ذلك ، وسيبويه

---

(١) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٦٦ .

يمنع في هذه المسائل ، ويتأول ذلك كلّه فرارًا من العطف على عاملين [1] .

٢- في مسائل في حذف " كان " ، أملى على قوله في المفصل " الخبر والاسم في بابي : كان وإنَّ ". فقال ابن الحاجب :" وخصَّ " كان " بالذكر لـئلا يُتوهّم أن أخواتها مثلها. ومثّل بقوله : إِنْ خيرًا فخيرٌ . وفي هذه المسألة أربعة أوجه : نصبهما ، ورفعهما، ونصب الأول ورفع الثاني ، ورفع الأول ونصب الثاني . أمَّا نصب الأول فقويٌّ على إضمار " كان " ، وإنّما أُضمرت " كان " دون غيرها لأنّها كَثُرت في الاستعمال ، ولِمَا كَثُر في الاستعمال شأنٌ في التخفيف ، أو لأنَّ معناها إذا حُذفت لا يُخِلّ ، فجاز فيها الحذف لذلك . وأمَّا الرفع في الأول فضعيف ، وله وجهان : أحدهما : وهو الأضعف ، هو الذي ذكره صاحب الكتاب " الزمخشري " فقال: تقديره كان خيرًا . وضعفه عن الرفع من وجهين: أحدهما : أَنَّه قَدَّر الفعل الماضي مع وجود الفاء وهو متعذر ، إذ لا يقال : إنْ أكرمتني فأكرمتكُ . والثاني : أنَّ حذف المبتدأ بعد فاء الجزاء أقرب من حذف الفعل والفاعل ، فتحقَّق من ذلك أنَّ نصب الأول ورفع الثاني هو الوجه ، لأنّك جمعت فيه بين وجهيهما القويين . وعكس ذلك ضعيف فيهما جدًا ؛ لأنّك جمعت فيهما بين وجهيهما الضعيفين . ونصبهما جميعًا ضعيف باعتبار الثاني دون الأول . ورفعهما جميعًا ضعيف باعتبار الأول دون الثاني [2] .

---

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٢٩٧-٢٩٩ .

(٢) انظر : السابق ، ١/ ٤٠٨-٤١٠ .

٣- أملى على قول الزمخشري في حدِّ المفعول به " هو الذي يقع عليه فعل الفاعل " . ومنه قولهم :" كاليوم رجلاً " ، منصوب بفعل مقدر محذوف لكثرته في كلامهم ، قامت الكثرة لاستعمالهم إياه على هذا المعنى مقام القرينة الدالة على المحذوف . وفي قولهم :" كاليومِ " أوجه من الإعراب : أحدها : أن يكون " رجلاً " هو المفعول ، ويكون:" كاليومِ "، إمّا بتأويل : مثل رجلِ اليوم ، فيكون فيه وجهان : أحدهما : أنَّه صفة نكرة تقدَّمت فينتصب على الحال ، أو تكون الرؤية رؤية القلب فيكون مفعولاً ثانيًا . إمّا بتأويل : ما رأيتُ مثل رؤيةِ اليوم ، أي: رؤيةً مثلَ رؤيةِ اليوم، حذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه ، ثم حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فيكون منصوبًا على المصدر ، والرؤيةُ رؤيةُ العين . ويجوز أن يكون " رجلاً "، تمييزًا لما في " كاليوم " من الإبهام [1].

٤- في حذف المنادى : أملى على قول الشاعر في المفصل [2]:"

يَا لَعنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصَّالحينَ على سِمْعَانَ من جارِ

يجوز في " والصالحين " الرفع على الموضع ؛ لأنَّ المعنى : يا قومُ لعنَ اللهُ والأقوامُ والصالحونَ . والخفض ظاهر. والرفع مثل قولك : أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو، عطفًا على موضع زيد ، إذ موضعه رفع . و" مِن " في قوله " مِنْ جارِ

(١) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٣٩-٤٤٠ .

(٢) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٢/ ٢١٩ .

" للبيان ، فتتعلَّقُ بمحذوف تقديره : على سِمْعَانَ الحاصل من الجيران ، أو حاصلاً من الجيران [1] .

٥- في جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه : أملى ابن الحاجب على قول سحيم ابن وثيل الرياحي في المفصل [2]:

أَنَا ابْنُ جَلا وَطَلاعُ الثّنَايَا   مَتَى أَضعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وأمّا قوله :" جَلا " ، ففيه أقوال : قيل تقديره : أنا ابن رجل جلا ، فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، وقيل : إنْ " جَلا " علم غلب على أبيه . وقيل : إنَّه أراد أنا ابن ذي جلا ، و" جلا " انحسار الشعر عن مُقدّمِ الرأس [3].

٦- في حذف خبر إنَّ ، أملى على قول الزمخشري :" إنَّ مالاً وإنَّ عددًا " ، ينبغي أنْ يكون التقدير : إنَّ لنا مالاً ، فيقدر الخبر متقدمًا ، ولو قدره متأخرًا لم يجزْ ؛ لأن الاسم يبقى نكرة من غير شرط ، بخلاف قولهم : إِنَّ زيدًا وإِنَّ عمرًا ، فإنّه لو قُدر متقدّمًا أو متأخّرًا لكان جائزًا [4].

٧- في موضع " أنَّ " و" أنْ " إذا حُذف عنهما حرف الجر ، قال ابن الحاجب : " مذهب الخليل في " أنَّ " و " أنْ " وما في حيزهما إذا حُذف عنهما حرف

(١) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٤٨ .

(٢) من شواهد سيبويه ، انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ٣/ ٢٠٧ .

(٣) ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ١/ ٤٥٦ .

(٤) انظر : السابق ، ١/ ٤٦٧-٤٦٨ .

الجر أنَّهما في موضع خفض بإضمار حرف الجر . ومذهب سيبويه أنّهما في موضع نصب .

فوجه قول سيبويه أنّه اسم حُذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه كما في قوله تعالى:﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ ﴾ [الأعراف:١٥٥]، وأَمَرْتُك الخيرَ[1].

ووجه مذهب الخليل أنّه اسم سقط منه حرفُ الجر في موضع لا يصحّ تسلّطُ الفعل عليه فوجب إضماره كقولك : اللهِ لأفعلَنَّ ، وقولك : وبلدةٍ ليس به أنيس . وهذا وإنْ كان يقابله قياس حجة سيبويه إلا أنّه أخصُّ من حيث كان أصلُ سيبويه يصحُّ أن يُعدّى الفعل إلى ما حُذف عنه حرف الجر ، وليس الفرع كذلك . وأما : اللهِ ، في القسم ، فقد جاء النّصب والخفض، والنّصب هو الوجه، فالقياس عليه إذن أقوى من القياس على الآخر"[2].

فمذهب سيبويه في تأويل الآية وبيت الشِّعر ، أنّه اسم حُذف منه حرف الجر فوجب أن يتعدى الفعل إليه فينصبه ، وتابعه في ذلك البصريون[3].

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب وتمامه : أَمَرْتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به   فقد تركتُكَ ذَا مالٍ وذَا نشبِ ، انظر: عمرو بن معدي كرب : شعر عمرو بن معدي كرب ، تحقيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م ، ص٦٣ . وهو من شواهد سيبويه ، انظر: سيبويه : كتاب سيبويه، ١/ ٣٧.

(٢) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٧١٢-٧١٣ .

(٣) انظر : سيبويه : كتاب سيبويه ، ١/ ٣٧-٣٨ ، والزجاجي : الجُمل في النحو ، ص٢٨ ، =

وأشار الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ) إلى أنّ هذا النوع من الأفعال لا يُضبط إلا بالسّماع [١].

وذكر العكبري أن " اختار " يتعدى إلى مفعولين ، الأول : بحرف الجر وقد حذف في الآية ، والثاني : " سبعين " ، وأجـاز البدل في " سبعين " على ضعف [٢] .

والراجح في هذه المسألة مذهب سيبويه ؛ لأنَّ اختار يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر ، والتقدير : من قومه ، والثاني :" سبعين " .

٨- في تأويله للمسألة الزنبوية قدر ابن الحاجب في قول من قال : فإذا هو إياها ، الخبر محذوفًا ، وجعل " إياها " حالاً على حذف مضاف ، فأصبح المضاف المحذوف حالاً في المعنى مقدرًا بـ " مثل " ، ويكون التقدير : فإذا هو مثلَها ، فقدّر الخبر محذوفًا كما قدّر في قولهم : فإذا زيدٌ قائمًا ، فنصب "مثلَها " على الحال كما نصب " قائمًا " على الحال[٣].

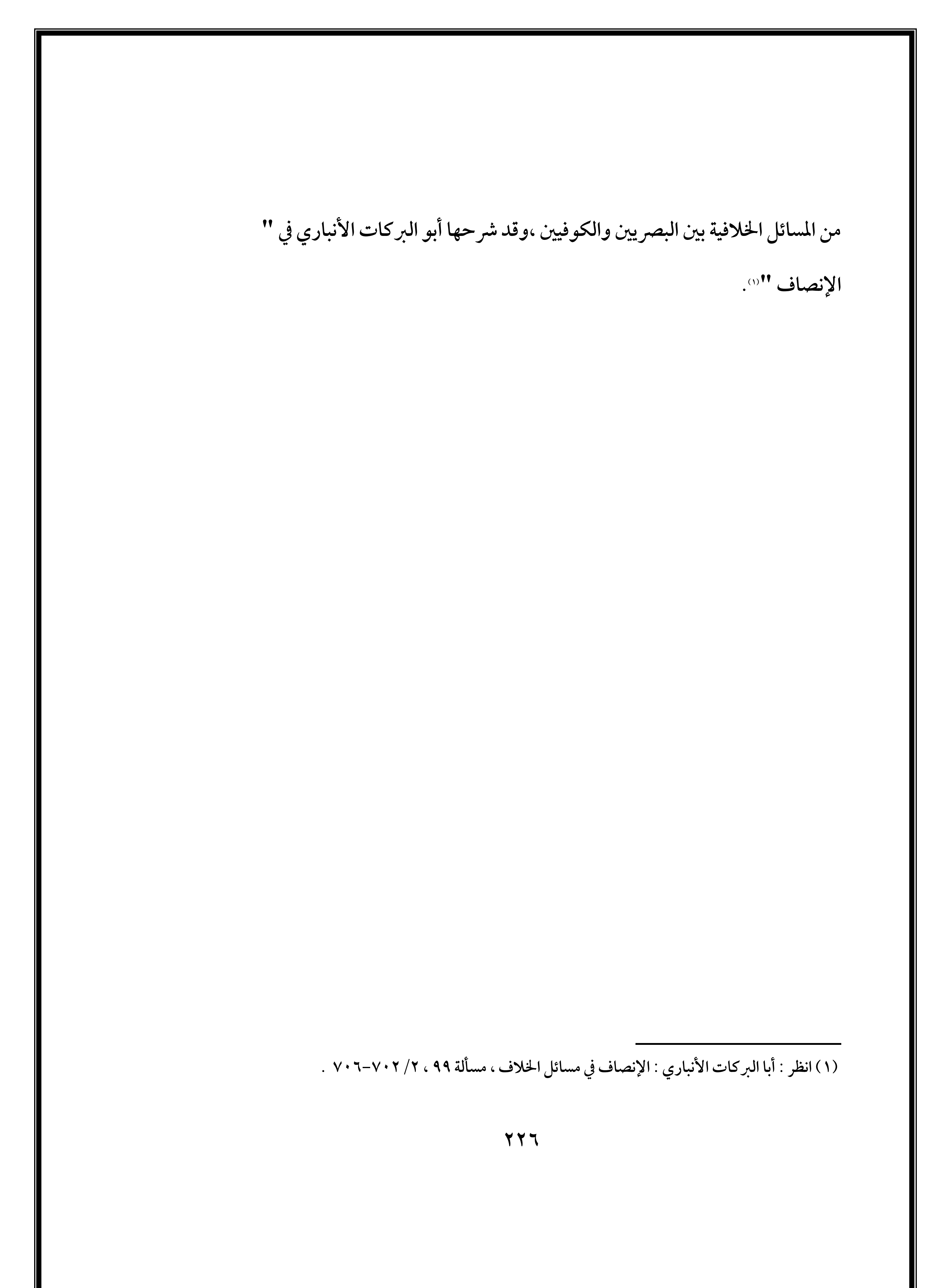
فخالف ابن الحاجب البصريين والكوفيين بهذا التأويل ، وهذه المسألة

= ، والزمخشري : المفصل ، ص٢٩٥ ، والكشاف ، ٢/ ٥١٦ ، وأبا البركات الأنباري : البيان ، ١/ ٣٧٥-٣٧٦ .

(١) انظر : الحيدرة اليمني : كشف المشكل في النحو ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار – عَمّان – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م ، ص٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) انظر : العكبري : إملاء ما منّ به الرحمن ، ١/ ٢٨٦ .

(٣) انظر : ابن الحاجب : أمالي ابن الحاجب ، ٢/ ٨٧٥ .



من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ،وقد شرحها أبو البركات الأنباري في " الإنصاف "[1].

(١) انظر : أبا البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ، مسألة ٩٩ ، ٢/ ٧٠٢-٧٠٦ .

الخاتمة :

بعد أن عشت مع ابن الحاجب وكتابه الأمالي حولاً كاملاً ، أعمل في هذه الدراسة بكلّ جهد ، أستطيع أن أخلص إلى القول : إنَّ فصول هذا الكتاب ومباحثه المتنوعة تضمنت جملة من الموضوعات التي عالجت أصول النحو ، وبَحَثَتْ كثيرًا من قضاياه التي تصل إليه من قريب أو التي نتجت عن تلك الأصول ، بدراسة تركيبية تطبيقية في أمالي ابن الحاجب .

فبعد أن تم البحث يمكن أَنْ أَذْكُرَ أَهَمَّ النتائج التي وَصَلْتُ إِليها ، في ما هو آتٍ :

١ - مصادر ابن الحاجب في كتاب الأمالي كثيرة ومتنوعة، فهو يعتمد على القرآن الكريم، والقراءات القرآنية ، والحديث الشريف والشواهد الشعرية والأمثال العربية ، وكان ابن الحاجب يرجع إلى آراء العلماء السابقين ومؤلفاتهم . وكان من مصادره في أماليه مؤلفاته مثل الكافية والإيضاح في شرح المفصل .

٢- من مصادره التي حفظ لنا كتابه الأمالي أسماءَها ولم تصل إلينا ، كتاب الكافي للنحاس ، وشرح المقدمة لعبد القاهر الجرجاني .

٣- يبدو تأثير الفقه والعلوم العقلية واضحًا في أمالي ابن الحاجب ، وينقسم هذا التأثير قسمين، القسم الأول: يظهر في مصطلحات ابن الحاجب في الأمالي مثل : الدّور ، والاستحسان ، والسّبب والمسبّب، والحكم والمحكوم عليه، والثاني : في آراء الفقهاء الذين نقل عنهم في بعض مسائل الأمالي .

٤- القرآن الكريم هو المصدر الأول لشواهد ابن الحاجب ، وقد أملى على (١٤٥) آية من القرآن الكريم ، واستشهد بـ (٢٧٢) آية في أماليه .

٥- ذهب ابن الحاجب إلى أن القراءات السبع هي القراءات المتواترة ، ولم يذكر في الأمالي إلا قراءة شاذة واحدة ، وبَيَّنَ إعرابها .

٦- دافع ابن الحاجب عن القراءات ، ورأى أن القراءة الضعيفة في اللغة لم تأتِ في القراءات السبعة .

٧- إذا تناقضت قراءتان في المعنى من القراءات السبعة ، يلجأ ابن الحاجب إلى التأويل .

٨- كان ابن الحاجب يوجه كل قراءة التوجيه النحوي وفقًا لمعناها .

٩- أملى ابن الحاجب على (١٢٣) بيتًا من الشعر ، واستشهد بـ (٧٥) بيتًا ، فمجموع شواهده في الأمالي بلغ (١٩٨) بيتًا ، وهي مقسمة كما هو آت : (١٤٦) بيتًا من الشواهد لشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ، و(٣١) بيتًا مجهولة القائل ، و(٢١) بيتًا لشعراء لا يحتج بشعرهم ، بسب ظهورهم بعد عصر الاحتجاج ، وهذه الأبيات نسبتها أقل من (١١٪) من مجموع الشواهد .

١٠- كانت شواهد ابن الحاجب موزعة على الأبيات الشعرية وأنصاف الأبيات والأرجاز، وفي بعض الأمالي يذكر الكلمة موضع الشاهد ، وأكثر تلك الشواهـد جاءت غير منسوبة إلى قائليها ؛ لأنّ ابن الحاجب كان يمليها من حفظه على تلاميذه .

١١- كان ابن الحاجب يسند الرّواية إلى صاحبها في بعض المواضع ، وفي بعض المواضع الأخرى لا يذكر الراوي .

١٢- اعتماد ابن الحاجب على القياس في صوره المختلفة ، ويلاحظ أنَّ ابن الحاجب نهج في اعتماده على القياس طريق سابقيه من العلماء ، ويمكن القول إنَّ موقف ابن الحاجب من القياس يكاد يكون منسجمًا تمامَ الانسجام وقريبًا من المذهب البصري في القياس ، فتجلَّى لديه الاتساع في القياس واحترام السَّماع ، والحرص على ما يطرد وينقاس .

١٣- استخدم ابن الحاجب دليل الإجماع كثيرًا في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الإجماع والاتفاق والإطباق وهي بمعنى واحد كقوله :" بالإجماع "، وقوله:" جائز بالاتفاق "، وقوله:" إطباقهم "، وقوله: " فهو ضعيف باتفاق " .

١٤- استخدم ابن الحاجب استصحاب الحال كثيرًا في كتابه " الأمالي " ، فهو يكثر من ذكر هذا الدليل بمصطلح الأصل كقوله :" فرجع الاسم إلى أصله في الصرف " .

١٥- يميل ابن الحاجب إلى البصريين ، ولكنّه من أصحاب الاختيارات النحوية، فكما لاحظنا أنّه يختار من آراء البصريين والكوفيين ويخالفهم ، وينفرد بآرائه النحوية .

١٦- كان ابن الحاجب مغرمًا بالعلل ، واعتمد عليها في إثبات آرائه ومناقشاته لآراء النحاة ، ويرجع ذلك لتأثره الواضح بالفقه وأصوله ، والعلوم العقلية .

١٧- يكثر ابن الحاجب من التأويل في توجيه القراءات ، وفي الأوجه الإعرابية ، وفي مواضع الحذف .

فهارس تحليلية للرسالة

أولاً – فهرس الآيات القرآنية الكريمة

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾	٨٨	البقرة	١٩٥
﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ ﴾	٩٦	البقرة	١٩٨
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ ﴾	١٨٠	البقرة	١١٠
﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ﴾	٢٣١	البقرة	١١١
﴿ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾	٢٣٦	البقرة	٥٥
﴿ فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ ﴾	٢٨٢	البقرة	٣٧
﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾	٢٨٢	البقرة	١٥٦
﴿ وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ﴾	٨١	آل عمران	١٧٩
﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٠٢	آل عمران	٥٣
﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾	١٥٩	آل عمران	١٧٠

﴿بِمَآءٖ كَٱلۡمُهۡلِ يَشۡوِي ٱلۡوُجُوهَۚ﴾	١٢	النساء	٢٠٦
﴿أَتَأۡخُذُونَهُۥ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا﴾	٢٠	النساء	٦٧
﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾	٢٤	النساء	١٤٦
﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَيَقُولُونَ سَمِعۡنَا وَعَصَيۡنَا وَٱسۡمَعۡ غَيۡرَ مُسۡمَعٖ وَرَٰعِنَا لَيَّۢا بِأَلۡسِنَتِهِمۡ﴾	٤٦	النساء	٦٦
﴿كَخَشۡيَةِ ٱللَّهِ أَوۡ أَشَدَّ خَشۡيَةٗ﴾	٧٧	النساء	١٩١
﴿لَّا يَسۡتَوِي ٱلۡقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ غَيۡرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾	٩٥	النساء	٧٩
﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾	١٢٢	النساء	١٤٦
﴿وَلۡيَحۡكُمۡ أَهۡلُ ٱلۡإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ﴾	٤٧	المائدة	١٨٥- ١٨٦
﴿أَفَحُكۡمَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ يَبۡغُونَ﴾	٥٠	المائدة	٧٣
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيۡدِيهِمۡ أَخۡرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾	٩٣	الأنعام	١٩٢
﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾	١١٢	الأنعام	٦٩
﴿مَعَٰيِشَ﴾	١٠	الأعراف	٧٣
﴿نِعۡمَ ٱلثَّوَابُ﴾	١٠	الأعراف	١٩٦
﴿رَّجُلَيۡنِ جَعَلۡنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيۡنِ مِنۡ أَعۡنَٰبٖ وَحَفَفۡنَٰهُمَا بِنَخۡلٖ﴾	٨١	الأعراف	٢٠٠

﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾	١٤٢	الأعراف	١٩٧
﴿الثَّوَابُ وَحَسُنَتۡ مُرۡتَفَقٗا﴾	١٥٥	الأعراف	٢١٣
﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ﴾	١٧٠	الأعراف	٦٦
﴿وَأَذَٰنٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوۡمَ ٱلۡحَجِّ ٱلۡأَكۡبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	٣	التوبة	٢٥ - ٦٧
﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ فَمَا لَكُمۡ كَيۡفَ تَحۡكُمُونَ﴾	٣٥	يونس	١٨٣
﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ﴾	٥٠	يونس	٥٤
﴿فَٱسۡتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾	٨٩	يونس	١٠١- ١٨٢
﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ﴾	٦٩	هود	٦٨
﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾	٧٨	هود	٧٣- ٧٩ - ١٨٥
﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡ﴾	١١١	هود	١٨٠
﴿ (٣٠) أُوْلَٰٓئِكَ ﴾	١٩	يوسف	٢٠٣
﴿يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَيَلۡبَسُونَ ثِيَابًا خُضۡرٗا مِّن سُندُسٖ﴾	٣٥	يوسف	١٤٩
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ﴾	١١٠	يوسف	١٦٤
﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ (٢٣)﴾	٢٣-٢٤	الرعد	١٥٠

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ﴾ .			
﴿وَإِن كَانَ مَكۡرُهُمۡ لِتَزُولَ مِنۡهُ ٱلۡجِبَالُ﴾	٤٦	إبراهيم	١٨٦
﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾	٥٤	الحجر	٨٠
﴿تُشَٰٓقُّونَ فِيهِمۡ﴾	٢٧	النحل	٨٠
﴿وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا ﴿٣٤﴾	٣٧	الإسراء	٢٠٢
﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴾	٣٠	الكهف	٦٦
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾	٦٩	مريم	١١٥- ١٩٢
﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾	٤٤	طه	١٠٢
﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	٦٣	طه	٢٥-٧٢- ٧٤-٧٦- ١٨٩
﴿ فَٱسۡتَجَبۡنَا لَهُۥ وَنَجَّيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡغَمِّۚ وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾	٨٨	الأنبياء	٨١
﴿شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلظَّٰلِمِينَ نَارًا ﴾	٩٥	الأنبياء	٢٠٦
﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٱكۡتَتَبَهَا فَهِيَ تُمۡلَىٰ عَلَيۡهِ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ﴾	٥	الفرقان	٣٧- ٣٨
﴿كَذَٰلِكَ سَلَكۡنَٰهُ فِي قُلُوبِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ﴿٢٠٠﴾ لَا يُؤۡمِنُونَ بِهِۦ حَتَّىٰ يَرَوُاْ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَلِيمَ	٢٠٠- ٢٠٣	الشعراء	١١٠

٢٠١ فَيَأۡتِيَهُم بَغۡتَةٗ وَهُمۡ لَا يَشۡعُرُونَ ٢٠٢ فَيَقُولُواْ هَلۡ نَحۡنُ مُنظَرُونَ ﴾			
﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾	١٨	النمل	٥٦
﴿وَٱصۡبِرۡ نَفۡسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ وَلَا تَعۡدُ﴾	٤٥	النمل	٢٠٣
﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ﴾	٥٥	القصص	١٦٥
﴿فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَعۡذِرَتُهُمۡ﴾	٥٧	الروم	٦٩
﴿وَلَوۡ أَنَّمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ مِن شَجَرَةٍ أَقۡلَٰمٞ وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعۡدِهِۦ سَبۡعَةُ أَبۡحُرٖ﴾	٢٧	لقمان	١٧٨
﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأۡوَىٰهُمُ ٱلنَّارُۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِي كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾	٢٠	السجدة	٦٦
﴿قُلۡ يَوۡمَ ٱلۡفَتۡحِ لَا يَنفَعُ﴾	٢٩	السجدة	٦٩
﴿زَرۡعٗا ٣٢ كِلۡتَا ٱلۡجَنَّتَيۡنِ ءَاتَتۡ أُكُلَهَا﴾	١٣	سبأ	٢٠١
﴿أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾	٣١	يس	١٦٦
﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ٥٧ سَلَٰمٞ قَوۡلٗا﴾	٥٧ – ٥٨	يس	١٩٠– ١٩١
﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِزِينَةٍ ٱلۡكَوَاكِبِ﴾	٦	الصافات	١٨٨

﴿ جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾	٥٠	ص	١٩٦
﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ ﴾	٣	الزمر	١٩٢
﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ﴾	١٧-١٨	الزمر	٥١
﴿إِذۡ تُدۡعَوۡنَ ﴾	١٠	غافر	١٦٦
﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾	٣٥	غافر	١٧٧
﴿ أَفَنَضۡرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكۡرَ صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا مُّسۡرِفِينَ ﴾	٥	الزخرف	١٥٤-١٨١
﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾	٣٩	الزخرف	١٥٧
﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ ﴾	٥	الجاثية	١٦٥
﴿ أَمۡ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجۡتَرَحُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجۡعَلَهُمۡ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءٗ مَّحۡيَاهُمۡ وَمَمَاتُهُمۡۚ ﴾	٢١	الجاثية	١٩٤
﴿تُقَٰتِلُونَهُمۡ أَوۡ يُسۡلِمُونَ ﴾	١٦	الفتح	١٩٠
﴿ وَأُزۡلِفَتِ ٱلۡجَنَّةُ لِلۡمُتَّقِينَ غَيۡرَ بَعِيدٍ ﴾	٣١	ق	١٩٩
﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾	٢٣	الذاريات	١٣٧
﴿ فَيَوۡمَئِذٖ لَّا يُسۡـَٔلُ﴾	٣٩	الرحمن	٦٩

﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾	٦٥	الواقعة	٦٨
﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾	٧٠	الواقعة	٦٨- ٦٩
﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾	٧	الحشر	٥٥- ٥٦
﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾	٨	نوح	٦٦-٦٧
﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴾	١	الجن	١٩٩
﴿ عَن ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾	٣	الجن	١٩٩
﴿ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣٠) ﴾	٨	الجن	١٩٩
﴿ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ ﴾	٩	الجن	١٩٩
﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴾	١٩	الجن	١٩٩
﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (٢) نِصْفَهُ ﴾	٢-٣	المزمل	٥٦
﴿ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا ﴾	٤	الإنسان	٨٠
﴿ قَوَارِيرَا ﴾	١٦	الإنسان	١١٥
﴿ سَلْسَبِيلًا ﴾	١٨	الإنسان	١١٥
﴿ وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾	١	المطففين	٦٨
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾	١	الانشقاق	٦٧

﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾	٤	الطارق	٧٤- ٧٥
﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُعَذِّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ ﴾	٢٥	الفجر	٦٩

ثانيًا – فهرس الحديث الشريف

الرقم	الحديث الشريف	الصفحة
١-	أُبَيْنِيَّ لا ترموا جمرة العقبة	٨٥
٢-	ارجعن مأزورات غير مأجورات	٨١
٣-	ألا أخبركم بأحبّكم إليَّ وأقربكم مني " ثم قال :" ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني "	٨٦- ٨٧
٤-	أو مُخْرِجيَّ هم	٨٨
٥-	الحسنُ والحسينُ سيَّدا شباب أهل الجنة	٨٤
٦-	صلاة الليل مثنى مثنى	٨٨
٧-	كان رسول الله -ﷺ- أجودَ الناس ، وكان أجودُ ما يكونُ في رمضان	٨٩
٨-	كَمُلَ من الرجال كثير ولم يكملْ من النساء إلا مريمُ بنتُ عمران وآسية بنت مزاحم ، وإنَّ فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام	٨٥
٩-	واجعله الوارثَ منا	٨٧

ثالثًا – فهرس الأمثال والأقوال

رابعًا – فهرس الشواهد الشعرية

تَقُولُ ابْنَتي	جَارًا	المتقارب	الأعشى	٩٤
أَكُلَّ امْرِيءٍ	نَارًا	المتقارب	أبو دؤاد	٢٠٩
لا أَرَى	والفقيرا	الخفيف	عدي بن زيد	٩٤
لا أَبَ	وَتَأَزَّرَا	الطويل	مجهول	٩٥
يَا لَعنةُ	من جارِ	البسيط	مجهول	٢١١
وما راعني	بكيرِ	طويل	مجهول	١٥٠
ثُمَّ زَادُوا	فُخُرْ	الرمل	طرفة بن العبد	٢٠٥
	العين			
أَبَا خُرَاشَةَ	الضَّبُعُ	البسيط	عباس بن مرداس	٩٣
إِنَّما النّحوُ	يُنتفع	الخفيف	الكسائي	١٠٦
	الفاء			
وعَضُّ زمانٍ	أو مُجَلَّفُ	الطويل	الفرزدق	١٧٥
	القاف			
فِيْهَا خُطُوْطٌ	البَهَقْ	البسيط	رؤبة بن العجاج	١٠٠

	اللام			
تُرَابُهُ فِي	العَذَلا	البسيط	المتنبي	٩٨
إِنَّ مَحَـلاًّ	مَهَلاً	المنسرح	الأعشى	٩٢
وَمَا أَنَا للشِّيءِ	بِقَؤُولِ	الطويل	كعب الغنوي	٢٠٤
وَإِنْ تَعْتَذِرْ	نَصْلي	الطويل	ذو الرّمّة	٩٤
	النون			
أَنَا ابْنُ جَلا	تَعْرِفُونِي	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	٢١٢
	الهاء			
أَشْلَى سَلُوقِيَّةً	في أَصْلابِهَا	البسيط	الراعي النميري	١١٦

خامسًا : فهرس الأعلام

الجنابي : طارق عبد عون	٢٥ - ٣٠
ابن جني	٤٨-٤٩-٥٢ - ٥٩ - ٦١- ١١٢-١١٣-١٥٤
أبو الجود اللخميّ : غياث بن فارس بن مكي الجوهري .	١٢ – ١٤ ٤٨ - ٤٩ - ١٠٠
الجويني : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله	٤٨ - ٥٧
الحاء	
ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس .	١-٢-٣-٤-٥-٦-٧- ٨-٩-١٠-١١-١٢- ١٣ -١٤-١٥-١٦-١٧- ١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢- ٢٣-٢٥-٢٦-٢٧-٢٨- ٢٩-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥- ٣٧-٣٨- ٣٩-٤١-٤٢- ٤٣-٤٥-٤٦-٤٧-٥٠- ٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥- ٦٤-٦٥-٦٩-٧٣-٧٤-

	-٨٠-٧٩-٧٨-٧٧-٧٦ -٩١-٨٧-٨٦-٨٤-٨١ -٩٩-٩٧-٩٦-٩٢ -١٠٥-١٠٣-١٠١ -١٠٩-١٠٨-١٠٦ -١١٤-١١٣-١١٢ -١١٩-١١٨-١١٥ -١٢٧-١٢٣-١٢٢ -١٣٠-١٢٩-١٢٨ -١٣٣-١٣٢-١٣١ -١٣٦-١٣٥-١٣٤ -١٣٩-١٣٨-١٣٧ -١٤٢-١٤١-١٤٠ -١٤٥-١٤٤-١٤٣ -١٤٨-١٤٧-١٤٦ -١٥١-١٥٠-١٤٩ -١٥٤-١٥٣-١٥٢

	١٥٥-١٥٦-١٥٧- ١٥٨-١٥٩-١٦٤- ١٦٥-١٦٦-١٦٧- ١٦٨-١٦٩-١٧٠- ١٧١-١٧٢-١٧٦- ١٧٧-١٧٨-١٦٢- ١٦٣-١٦٤-١٧٩- ١٨٠-١٨١-١٨٢ ١٨٣ - ١٨٥ - ١٨٦ ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩٢ -١٩٣-١٩٤ -١٩٥-١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ -٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢-٢٠٣ - ٢٠٤ -٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ ٢١٠- ٢١٢- ٢١٤-

سادسًا : فهرس الأماكن والبلدان

صرخد	٢١
الصعيد الأعلى	٧
العين	
العراق	١٧ - ٢٧ – ٢٨ -٢٩
عَمّان	٤٢
عُمان	٢٨
الغين	
غزة	٤٥ - ٤٦
غوطة دمشق	٢١
الفاء	
الفاتيكان	٣٤
فاس	٣١
القاف	
القاهرة	٨-٩-١٢-١٣-١٤-١٨-١٩- ٢٠-٢٧-٢٩-٣٣- ٤٠-٤١- ٤٥-٤٦
القدس :(بيت المقدس)	١٨-٢٠- ٤٥ - ٤٦

النورية	١٥
الهاء	
الهند	٤٠ – ٤١

سابعًا : فهرس القبائل والأقوام

الكاف **كنانة**	**٦٢**
الهاء **هذيل**	**٦٢**

ثامنًا : فهرس الكتب

		٦٤- ٦٥- ٦٦ - ٧٤- ٧٨- ٨٤ - ٩١- ٩٢- ٩٦ - ٩٧- ١٠٢- ١٠٣- ١٠٨-١١٤-١١٩ -١٢٢-١٢٣- ١٢٧- ١٥٢- ١٥٤ -١٦٤- ١٧٧- ٢١٦- ٢١٧-٢١٨
أمالي ابن دريد	ابن دريد	٤٠
أمالي الزجاجي	الزجاجي	٤٠
أمالي السهيلي	السهيلي	٤١
أمالي ابن الشجري	ابن الشجري	٤١
أمالي القالي	أبو علي القالي	٤٠ - ٤٧ - ١٠١
أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)	المرتضى	٤١
أمالي المرزوقي	المرزوقي	٤٠

منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل	ابن الحاجب	٣٢
الهاء		
هدية العارفين	إسماعيل باشا البغدادي	٣٠ – ٣١- ٣٤
الواو		
الوافية في نظم الكافية	ابن الحاجب	٩-١٠-٢٧-٢٨

المصادر والمراجع

١- **القرآن الكريم**

- إبراهيم مصطفى ، وآخرون .

٢- **المعجم الوسيط** ، أشرف على طبعه : عبد السلام هارون ، المكتبة العلمية– طهران، ط/ ١ ، د.ت .

- الأخفش : سعيد بن مسعدة البلخي (ت ٢١٥هـ)

٣- **معاني القرآن** ، تحقيق : د. فائز فارس ، ط/ ٢ ، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م .

- الأدفوي : كمال الدين أبو الفضل جعفر بن ثعلب (ت٧٤٨هـ)

٤- **الطالع السعيد** ، تحقيق : سعد محمد حسن ، ومراجعة : د. طه الحاجري ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ط/ ١، ١٩٦٦م .

- الأستراباذي : رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)

٥- **شرح الكافية** ، تحقيق د. يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس- بنغازي ، ط/ ٢ ، ١٩٩٦م .

- الأعشى : ميمون بن قيس بن جندل (ت ٧هـ - ٦٢٩م)

٦- **ديوان الأعشى الكبير** ، تحقيق : د. محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ ٧ ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .

- الأفغاني : سعيد .

٧- **في أصول النحو** ، المكتب الإسلامي – بيروت ، د.ط ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- إلياس : منى

٨- **القياس في النحو"** مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي "،

دار الفكر – دمشق ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

- الأنصاري : كعب بن مالك (ت٥٠هـ)

٩- **ديوان كعب بن مالك الأنصاري** ، تحقيق : سامي مكي العاني ، مكتبة النهضة –

بغداد ، ط/ ١٣٨٦،١هـ-١٩٦٦م .

- ابن بابشاذ : طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)

١٠- **شرح المقدمة المحسبة** ، تحقيق خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ،

ط/ ١ ، ١٩٧٦م .

- الباقولي : نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين (ت٥٤٣هـ)

١١- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات** ،

تحقيق:د. عبد القادر السعدي ، دار عمار – عَمّان – الأردن ، ط/ ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .

- البخاري : محمد بن إسماعيل الجعفي (ت٢٥٦هـ)

١٢- **الجامع الصحيح " صحيح البخاري "** ، تحقيق :د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير واليمامة – بيروت ، ط/ ٣ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

- بدران : بدران أبو العينين

١٣- **أصول الفقه الإسلامي** ، الناشر : مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ، د.ط ، د.ت .

- أبو البركات الأنباري : عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)

١٤- **أسرار العربية** ، تحقيق : محمد بهجة البيطار وعاصم بهجة البيطار ، دار البشائر – دمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .

١٥- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية - صيدا – بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

١٦- **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٣٨٩هـ-١٣٩٠هـ ، ١٩٦٩م-١٩٧٠م .

١٧- **لمع الأدلة في أُصول النحو** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر-بيروت ، ط/ ٢ ، ١٣٩١هـ-١٩٧١م .

١٨- **الإغراب في جدل الإعراب** ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الفكر– بيروت ، ط/ ٢،

١٣٩١هـ-١٩٧١م .

- البرقوقي : عبد الرحمن البرقوقي

١٩- **شرح ديوان المتنبي** ، مطبعة الاستقامة – القاهرة ، ط/ ٢ ، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م .

- بروكلمان : كارل بروكلمان

٢٠- **تاريخ الأدب العربي** ، نقله إلى العربية:د. رمضان عبد التواب، راجع الترجمة : د.

السيد يعقوب بكر ، دار المعارف- مصر ، ط/ ٣ ، ١٩٨٣م .

- البغدادي : إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم (ت١٣٣٩هـ-١٩٢٠م)

٢١- **هدية العارفين** (أسماء المؤلفين وآثار المُصنفين)، وكالة المعارف- إستنبول، ١٩٥١م ،

أعادت طبعه بالاوفست : مكتبة المثنى –بغداد ، د.ط ، ود.ت .

- البغدادي ، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ)

٢٢- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب – القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٩م .

- البناء : أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء (ت ١١١٧هـ)

٢٣- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- الترمذي : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت٢٧٩هـ)

٢٤- **الجامع الصحيح** " سنن الترمذي " ، تحقيق : أحمد شاكر وآخرين ، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن تَغْري بردِي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تَغْري بردِي الأتابكي (ت٨٧٤هـ)

٢٥- **الدليل الشافي على المنهل الصافي** ، تحقيق : فهيم محمد شلتوت ، دار الكتب المصرية – القاهرة ، ط/ ٢، ١٩٩٨م .

٢٦- **المنهل الصافي والمُستوفى بعد الوافي** : تحقيق : د. محمد محمد أمين ، مركز تحقيق التراث ، ط/ ١ ، ١٩٩٣م .

٢٧- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

- التهانوي : محمد أعلى بن علي (ت ١١٥٨هـ)

٢٨- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق : د. علي دحروج ، نقل النص الفارسي إلى العربية :د. عبد الله الخالدي ، الترجمة الأجنبية :د. جورج زيناتي ، تقديم وإشراف ومراجعة : د. رفيق العجم ، مكتبة لبنان – ناشرون ، ط/ ١ ، ١٩٩٦م .

- الجرجاني : علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)

٢٩- **التعريفات** : معجم فلسفي منطقي صوفي فقهي لُغوي نحوي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- ابن الجزري : شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن علي بن يوسف بن الجزري (ت ٨٣٣هـ)

٣٠- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، عني بنشره : ج . برجستراسر ، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

٣١- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين** ، قراءه بعد الطباعة: الشيخ محمد الشنقيطي والشيخ أحمد محمد شاكر، مكتبة القدسي– القاهرة ، د.ط ، ١٣٥٠هـ .

٣٢- النشر في القراءات العشر ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، دار الفكر ، د.ط ، د.ت .

- الجمحي : أبو عبد الله محمد بن سلام بن عبد الله (ت ٢٣١هـ)

٣٣- **طبقات فحول الشعراء** ، تحقيق : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني ، ط/ ٢ ، ١٩٧٤م .

- الجنابي : طارق عبد عون

٣٤- **ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه**، مطبعة أسعد – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٧٣م-١٩٧٤م .

- ابن جني : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)

٣٥- **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت ، طبع بمطبعة دار الكتب المصرية ، ط/ ١ ، ١٣٧٢هـ-١٣٧٦هـ، ١٩٥٢م-١٩٥٧م .

٣٦- **المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين ، لجنة إحياء التراث الإسلامي–القاهرة ، ط/ ١، ١٣٨٦هـ .

- الجوهري ، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ)

٣٧- **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، تحقيق : أحمد عبد الغفار ، القاهرة ، ط/ ٢ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

- الجويني : مصطفى الصاوي

٣٨- **قراءة في تراث الزمخشري** ، منشأة المعارف – الإسكندرية ، د.ط ، د.ت .

- الجويني : أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت٤٧٨هـ)

٣٩- **البرهان في أصول الفقه** ، تحقيق :د. عبد العظيم الديب ، مطابع الدوحة الحديثة- قطر ، ط/ ١ ، ١٣٩٩هـ .

- ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)

٤٠- **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق : د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان-الأردن ، ودار الجيل ، بيروت- لبنان ، ط/ ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م .

٤١- **الأمالي النحوية** ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، مكتبة النهضة وعالم الكتب – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٤٢- **الإيضاح في شرح المفصل** ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي، مطبعة المجمع العلمي الكردي- بغداد ، ط/ ١، ١٩٧٦م .

٤٣- **الشافية في علم التصريف** ، تحقيق : حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية- مكة المكرمة ودار البشائر الإسلامية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .

٤٤- **القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية** ، تحقيق : د. طارق نجم عبد الله ، ط/ ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٤٥- **كتاب الأمالي النحوية** ، تحقيق :د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة – قطر ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٤٦- **منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل** ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

- حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني "الشهير بالمُلا كاتب جلبي"(ت١٠٦٧هـ)

٤٧- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، عني بتصحيحه وطبعه : محمد شرف الدين يالتقايا ورفعت بيلكه الكليسى ، وكالة المعارف - استانبول ، د.ط ، ١٣٦٠هـ- ١٩٤١م .

- الحديثي : خديجة

٤٨- **الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه** ، مطبوعات جامعة الكويت ، ط/ ١ ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

٤٩- **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد- بغداد، ط/ ١ ، ١٩٨١م .

- حسان : تمام

٥٠- **الأصول** " دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي " ، دار الثقافة – الدار البيضاء، د.ط ، ١٤١١هـ-١٩٩١م .

- الحموز : عبد الفتاح أحمد

٥١- **التأويل النحوي في القرآن الكريم** ، مكتبة الرشيد– الرياض ، ط/ ١ ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

- ابن حنبل : أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)

٥٢- **المسند** ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د.ط ، د.ت .

- الحيدة اليمني : علي بن سليمان (ت٥٩٩هـ)

٥٣- **كشف المشكل في النحو** ، تحقيق : د. هادي عطية مطر الهلالي ، دار عمار – عَمّان – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .

- ابن خالويه : أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان (ت ٣٧٠هـ)

٥٤- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، تحقيق: ج . برجشتراسر، المطبعة الرحمانية بمصر ، ط/ ١ ، ١٩٣٤م .

- خلاف : عبد الوهاب

٥٥- **علم أصول الفقه** ، الناشر : دار القلم ، ط/ ١٢ ، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .

- ابن خلكان : شمس الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر (ت٦٨١هـ)

٥٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، تحقيق :د. إحسان عباس ، دار صادر-بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٧٠م .

- الخوانساري : محمد باقر بن جعفر الموسوي (ت ١٣١٣هـ- ١٨٩٥م)

٥٧- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات** ، تحقيق : أسد الله إسماعيليان ، مكتبة إسماعيليان – طهران ، د.ط ، ١٣٩٢هـ .

- أبو داود : سليمان بن داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)

٥٨- **سنن أبي داود** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر – بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن دريد : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)

٥٩- **جمهرة اللغة** ، تحقيق : د. رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٨٧م .

- الدينوري : أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله (ت في حدود ٤٩٠هـ)

٦٠- **ثمار الصناعة** ، تحقيق د. حنا جميل حداد ، الناشر : وزارة الثقافة ، ط/ ١، ١٩٩٤م .

- الذهبي : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)

٦١- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (حوادث ووفيات ٥٨١-٥٩٠هـ) ، تحقيق:د. عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط/ ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٦٢- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** (حوادث ووفيات ٦٥٠-٦٦٠هـ) ، تحقيق:د. عمر عبد السلام تَدْمُري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط/ ١٤١٩،١هـ-١٩٩٩م.

٦٣- **سير أعلام النبلاء** ، حقق هذا الجزء " ٢٣ " :د. بشار عواد معروف ود. محيي هلال السرحان ، مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٦٤- **العبر في خبر من غبر** ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت ، ط/ ٢، ١٩٨٦م .

٦٥- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار** ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة–بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

- ذو الرّمّة : غيلان بن عقبة بن نُهَيْش (ت ١١٧هـ)

٦٦- **ديوان ذي الرّمّة** ، تحقيق: د. عمر فاروق الطباع ، دار الأرقم– بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

- الراعي النميري : عُبيد بن حصين (ت٩٧هـ)

٦٧- **ديوان الراعي النميري** ، تحقيق : رينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، دار النشر : فرانتس شتاينر بفيسبادن – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م .

- الزّبيدي : محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق " الشهير بالسيد مرتضى الحسيني الزّبيدي " (ت١٢٠٥هـ)

٦٨- **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، ط/ ٢ ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م .

الزُّبيدي : أبو بكر محمد بن الحسن (ت٣٧٩هـ)

٦٩- **طبقات النحويين واللغويين** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف – القاهرة، ط/ ٢ ، د.ت .

- الزجاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج (ت ٣١١هـ)

٧٠- **معاني القرآن وإعرابه** ، تحقيق : د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب –بيروت ، ط/ ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

- الزجاجي : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)

٧١- **الجمل في النحو** ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة–بيروت، ودار الأمل- إربد- الأردن ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

٧٢- **الإيضاح في علل النحو** ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس – بيروت ، ط/ ٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- الزركشي : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)

٧٣- **البرهان في علوم القرآن** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية –القاهرة ، ط/ ١ ، ١٣٧٦هـ–١٩٥٧م .

- الزّركلي : خير الدين

٧٤- **الأعلام** " قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين " ، ط/ ٢ ، د.ت .

- الزمخشري : جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)

٧٥- **الكشاف عن حقائق غوامض التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، ورفاقه ، مكتبة العبيكان ، ط/ ١ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م ، الرياض .

٧٦- **المفصل في علم العربية** ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار عمار – عَمَّان ، ط/ ١ ، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م .

- السامرائي : فاضل

٧٧- **الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري** ، دار عمار ، عَمّان– الأردن ، ط/ ١، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م .

- السبكي : تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن تقي الدين (ت٧٧١هـ)

٧٨- **طبقات الشافعية الكبرى**، المطبعة الحسينية المصرية، ط/ ١، ١٩٠٦م .

- سركيس : يوسف إليان (ت١٩٣٢م)

٧٩- **معجم المطبوعات العربية والمعرّبة** ، مطبعة سركيس- مصر ، د.ط، ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.

ابن السِّكِّيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت٢٤٤هـ)

٨٠- **إصلاح المنطق** ، تحقيق : محمد أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف – القاهرة ، ط/ ٤ ، د.ت .

- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)

٨١- **كتاب سيبويه** ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب – بيروت ، ط/ ٣ ، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م .

- السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)

٨٢- **الإتقان في علوم القرآن** ، تحقيق : عصام فارس الحرستاني ، خرَّج أحاديثه : محمد أبو صعيليك ، دار الجيل - بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

٨٣- **الأشباه والنظائر** ، تحقيق : د. فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي– بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

٨٤- **الإقتراح في علم أصول النحو** ، تحقيق:د.أحمد سليم الحمصي ود.محمد أحمد قاسم، جروس برس ، ط/ ١ ، ١٩٨٨م .

٨٥- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية - بيروت ، د.ط ، د.ت .

٨٦- **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب** ، تحقيق : د. حسن ملخ ود.ة . سهى نعجة ، عالم الكتب الحديث ، إربد– الأردن، ط/ ١ ، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م .

٨٧- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، د.ط ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .

٨٨- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها** ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى وآخرين ، دار الفكر ، د.ط ، د.ت .

٨٩- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية – الكويت ، ط/ ١ ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

- ابن شاكر الكُتُبي : محمد بن شاكر (ت٧٦٤هـ)

٩٠- **عيون التواريخ** ، تحقيق : د. فيصل السامر ونبيلة عبد المنعم داود ، دار الرشيد – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٨٠م .

- أبو شامة المقدسي الدمشقي : شهاب الدين أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل (ت٦٦٥هـ)

٩١- **الذيل على الروضتين** " تراجم رجال القرنين السادس والسابع " ، تحقيق : محمد زاهد بن الحسن الكوثري ، عني بنشره وراجعه : السيد عزت العطار الحسيني ، دار الجيل – بيروت ، ط/ ٢ ، ١٩٧٤م .

- ششن : رمضان

٩٢- **نوادر المخطوطات العربية في تركيا**، دار الكتاب الجديد– بيروت ، ط/ ١٤٠٢،١هـ- ١٩٨٢م .

- الشلوبين : أبو علي عمر بن محمد الأزدي (ت٦٥٤هـ)

٩٣- **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، تحقيق :د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

- صلاح الدين الصفدي : صلاح الدين خليل بن أيبك (ت٨٦٤هـ)

٩٤- **الوافي بالوفيات** ، تحقيق : رضوان السيد ، دار النشر فرانزشتايز-شتوتكارت ، ط/ ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .

- الصنعاني : عبد الرزاق بن همام بن نافع (ت ٢١١هـ)

٩٥- **المصنف** ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي- بيروت ، ط/ ٢ ، ١٤٠٣هـ .

- ضيف : شوقي

٩٦- **المدارس النحوية** ، دار المعارف – القاهرة ، ط/ ٧ ، د.ت .

- طاش كبري زادَة : عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى بن خليل (ت٩٦٨هـ)

٩٧- **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** ، تحقيق : كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور ، دار الكتب الحديثة - القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٦٨م .

- طرفة بن العبد (ت ٧٠ قبل الهجرة)

٩٨- **ديوان طرفة بن العبد** ، تحقيق : درية الخطيب ، ولطفي الصقال ، دار الثقافة والفنون- دولة البحرين، والمؤسسة العربية – بيروت، ط/ ٢ ، ٢٠٠٠م .

- عباس بن مرداس : (توفي في خلافة عثمان بن عفان)

٩٩- **ديوان العباس بن مرداس** ، تحقيق : د. يحيى الجبوري ، دار الجمهورية- بغداد ، ط/ ١ ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .

- عدي بن زيد (ت٦٠٤م)

١٠٠- **ديوان عدي بن زيد** ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، دار الجمهورية للنشر والطبع – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٦٥م .

- العسكري : أبو هلال الحسن بن عبد الله (ت٣٩٥هـ)

١٠١- **جمهرة الأمثال** ، تحقيق : د. أحمد عبد السلام ، خرَّج أحاديثه : أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .

- ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ) .

١٠٢- **شرح ابن عقيل** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر - بيروت ، ط/ ١٥ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

- العكبري : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)

١٠٣- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض ، دار الحديث – القاهرة ، د.ط ، ١٤٢١هـ – ١٩٩٢م .

١٠٤- **اللباب في علل البناء والإعراب** ، الجزء الأول، تحقيق د. غازي مختار طليمات، والجزء الثاني ، تحقيق د. عبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر – دمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .

- العماد الأصفهاني : أبو عبد الله محمد بن صفي الدين (ت٥٩٧هـ)

١٠٥- **الفتح القسي في الفتح القدسي** ، تحقيق وشرح وتقديم : محمد محمود صبح ، الدار القومية للطباعة والنشر-القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٦٥م .

- ابن العماد الحنبلي : أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت١٠٨٩هـ)

١٠٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار إحياء التراث العربي- بيروت، د.ط ، ١٩٧٠م .

- عمايرة : خليل أحمد

١٠٧- **التحليل اللغوي** " منهج وصفي تحليلي وتطبيقه على التوكيد اللغوي والنفي اللغوي وأسلوب الاستفهام "، تقديم د. سلمان العاني ، مكتبة المنار – الزرقاء – الأردن ، ط/ ١ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

١٠٨- **العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه** ، ط/ ١ ، ١٩٩١م .

- عمر : أحمد مختار

١٠٩- **البحث اللغوي عند العرب** ، عالم الكتب-القاهرة ، ط/ ٤ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .

- عمرو بن معدي كرب : (ت٢١هـ)

١١٠- **شعر عمرو بن معدي كرب** ، تحقيق مطاع الطرابيشي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ٢ ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .

- عيد : محمد

١١١- **أصول النحو العربي** ، عالم الكتب – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٧٨م .

الغلاييني : مصطفى

١١٢- **جامع الدروس العربية** ، المكتبة العصرية ، صيدا ، ط/ ١٢ ، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م .

- أبو الفدا : عماد الدين إسماعيل بن علي الشافعي (ت٧٣٢هـ)

١١٣- **المختصر في أخبار البشر** ، تحقيق :د. محمد زينهم محمد عزب والأستاذ: يحيى سيد حسين ، تقديم :د. حسين مؤنس ، دار المعارف-القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٩٩م .

- الفراء : أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)

١١٤- **معاني القرآن** ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت ، ط/ ٢ ،١٩٨٠م .

- ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن محمد المالكي (ت٧٩٩هـ)

١١٥- **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب** ، تحقيق :د.علي عمر ، مكتبة الثقافة الدينية-القاهرة ، ط/ ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

- الفيروزأبادي : مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ)

١١٦- **البلغة في تاريخ أئمة اللغة** ، تحقيق : محمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة – دمشق ، ط/ ١ ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

- ابن قتيبة : أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)

١١٧- **تأويل مشكل القرآن** ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية – القاهرة ، ط/ ١ ، ١٩٥٤م – ١٩٥٥م .

- القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)

١١٨- **الجامع لأحكام القرآن** ، الناشر : مؤسسة مناهل العرفان – بيروت ، توزيع : مكتبة الغزالي – دمشق ، د.ط ، د.ت .

- ابن قنفذ القسنطيني : أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب (ت٨٠٩هـ) .

١١٩- **الوفيات** ، تحقيق : عادل نويهض ، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت ، ط/ ١ ، ١٩٧١م .

- القيسي : نوري حمودي

١٢٠- **شعر النمر بن تولب** ، مطبعة المعارف – بغداد ، ط/ ١ ، ١٩٦٩م .

- القيسي : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)

١٢١- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مؤسسة الرسالة– بيروت ، ط/ ٥ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

١٢٢- **مُشْكِل إعراب القرآن** ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، مطبوعات مَجمع اللغة العربية بدمشق ، ط/ ١ ، ١٣٩٥هـ– ١٩٧٤م .

- ابن كثير : أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)

١٢٣- **البداية والنهاية في التاريخ** ، مطبعة المتوسط– بيروت، د.ط ، د.ت .

- الكفوي : أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت ١٠٩٤هـ)

١٢٤- **الكليات** : معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق، ط/ ١ ، ١٩٧٥م .

- ابن ماجة : محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥هـ)

١٢٥- **سنن ابن ماجة** ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر- بيروت ، د.ط ، د.ت .

- المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)

١٢٦- **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ط/ ١ ، ١٣٨٨هـ .

- ابن مجاهد : أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٣٧هـ)

١٢٧- **السبعة في القراءات**، تحقيق:د. شوقي ضيف ، دار المعارف-القاهرة، ط/ ١ ، ١٩٧٢م .

- محمد مخلوف : محمد بن محمد بن عمر بن قاسم مخلوف (ت١٣٦٠هـ)

١٢٨- **شجرة النور الزكية** ، تحقيق : عبد المجيد خيالي ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

- المراغي : عبد الله مصطفى

١٢٩- **الفتح المبين في طبقات الأصوليين** ، المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ، د.ط ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .

- ابن مضاء القرطبي : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد (ت٥٩٢هـ)

١٣٠- **الرد على النحاة** ، تحقيق :د. شوقي ضيف ، دار المعارف- القاهرة ، ط/ ٢ ، ١٩٨٢م .

- المقريزي : أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد (ت٨٤٥هـ)

١٣١- **الخطط المقريزية** ، تحقيق :د. محمد زينهم ومديحة الشرقاوي ، مكتبة مدبولي ، ط/ ١ ، ١٩٩٨م .

- أبو المكارم : علي

١٣٢- **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية–كلية التربية ، د.ط، ١٩٧٣م .

- المليباري : حمزة عبد الله

١٣٣- **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المُحَدِّثين النّقاد** ، دار ابن حزم– بيروت ، ط/ ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م .

- ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرّم (ت ٧١١هـ)

١٣٤- **لسان العرب** ، دار صادر – بيروت ، ط/ ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

- الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد (ت٥١٨هـ)

١٣٥- **مجمع الأمثال** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السنة المحمدية ، د.ط ، ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م .

- النحاس : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)

١٣٦- **إعراب القرآن** ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني- بغداد ، ط/ ١، ١٩٧٧م- ١٩٨٠م .

- النسائي : أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ)

١٣٧- **سنن النسائي** ، تحقيق : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ، ط/ ٢ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

١٣٨- **السنن الكبرى** ، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١١هـ-١٩٩١م .

- النعيمي : عبد القادر بن محمد (ت٩٧٨هـ)

١٣٩- **الدارس في تاريخ المدارس** ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

- النعيمي : حسام سعيد النعيمي

١٤٠- **الدراسات اللهجية والصوتية عبد ابن جني** ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام-الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر-بغداد، ط/ ١٩٨٠،١م

- النواجى : أشرف ماهر محمود

١٤١- **مصطلحات علم أصول النحو** ، دار غريب – القاهرة ، ط/ ١ ، ٢٠٠١م .

- النيسابوري : مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)

١٤٢- **صحيح مسلم** ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن هشام : جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري (ت٧٦١هـ)

١٤٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق : مازن مبارك ، ومحمد علي الحمد ، راجعه : سعيد الأفغاني ، دار الفكر - بيروت ، ط/ ٣ ، ١٩٧٢م .

١٤٤- **تلخيص الشواهد وتخليص الفوائد** ، تحقيق د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

- ابن واصل : جمال الدين محمد بن سالم (ت٦٩٧هـ)

١٤٥- **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب** ، تحقيق : د. جمال الدين الشيال ، د.ط ، د.ت .

- ابن الوراق : أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت٣٢٥هـ)

١٤٦- **علل النحو** ، تحقيق : د. محمود جاسم محمد الدرويش ، مكتبة الرشيد– الرياض، ط/ ١ ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

- ابن الوردي : زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن عمر (ت٧٤٩هـ)

١٤٧- **تتمة المختصر في أخبار البشر**، تحقيق : أحمد رفعت البدراوي ، دار المعرفة – بيروت ، ط/ ١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م .

- اليافعي : أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (ت٧٦٨هـ)

١٤٨- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يُعتبر من حوادث الزمان**، تحقيق : خليل المنصور ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ ١ ، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

- ياقوت الحموي : شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت٦٢٦هـ)

١٤٩- **معجم الأدباء** ، دار الفكر ، ط/ ٣ ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .

١٥٠- **معجم البلدان** ، دار الكتاب العربي – بيروت ، د.ط ، د.ت .

- ابن يعيش : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)

١٥١- **شرح المفصل** ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ط ، د.ت .

- اليماني : عبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣هـ)

١٥٢- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، تحقيق: د. عبد المجيد دياب ، شركة الطباعة العربية السعودية- الرياض، ط/ ١ ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

*** البحوث في المجلات والدوريات :**

عبد الدايم : محمد هاشم ، **ابن الحاجب في أماليه النحوية** ، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الجزء السابع والعشرون ، سنة ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م ، ص١٦٦-١٨٠ .

*** الرسائل / الأطروحات الجامعية :**

رومية : جابر إبراهيم ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ، **النحو في الأمالي ، ابن الحاجب ومدى تأثره بابن الشجري**، أطروحة دكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة دمشق ، سورية .

ABSTRACT

Principles Of Grammatical Study in Amali Ibn Al-Hajib

A Structural and Applied Study

Prepared by Dr. Sulieman Oudeh Abu Su’aileek

Ibn Al-Hajib (646 H) is considered one of the famous grammarians in Egypt in the Seventh Hijri century . In spite of his fame he has not been translated. His book, " Amali Ibn Al-Hajib " which has a great importance that gives us a complete idea about the grammatical field in Ibn AL-Hajib’s time. This book is concerned to be the first in dictations of grammar.

Various basic topics in grammar have been presented in this reference. Accordingly, grammarians depended on that book. At a stage, they were used to direct the grammatical issues and test their validity.

Amali Ibn Al-Hajib came in (638) topics. He issued them in Cairo, Gaza, Jerusalem, and Damascus between (609-626 Hijri), Al- Amali were divided into six chapters :

First : Al- Amali on some verses of Holy Quran with (139) topics.

Second : Al- Amali on a place – position – from " AL-Mufasal" book of AL-Zamakhshari with (136) topics.

Third : Al- Amali on issues from grammatical disagreements with (6) topics.

Fourth : Al- Amali on his introduction (AL- Kafieh) with (97) topics.

Fifth : Al- Amali on verses from Al- Mutanabbi poetry and other poets with (45) topics.

Sixth : Al- Amali on different – separate - issues " Al- Amali Al- Mutlaqa " with (215) topics.

This study takes the form of introduction, preparation, three chapters, and a conclusion. The preparation comes in two subjects, the first talks about Ibn Al-Hajib, and the second talks about Al- Amali.

The first chapter talks about Ibn Al-Hajib’s attitude on hearing, analogy, consensus, and accompanying the state. This chapter is written in 4 subjects.

The second chapter talks about grammatical cause in its two divisions verbal and morals, the justification, and the grammatical factor. I have written this chapter in three subjects.

The third chapter talks about the grammatical interpretation in three subjects, first. Interpretation and directing readings, second. Parsing and interpretation, third. Deletion and interpretation.

The study reached to an end that included the most important results that I reached.

My method depends on the search of the grammatical origins of Ibn Al-Hajib,s book " Al- Amali ", so I used analytic inductive descriptive style that registered the grammatical origins and clarified them with a consolidation of references from their different sources .

I reviewed the main sources and references of each component of language that are related to my study.

جدول الأمالي

	الأمالي على آيات من القرآن الكريم (١٣٩)	الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري (١٣٦)	الأمالي على مسائل الخلاف النحوي (٦)	الأمالي على مقدمته الكافية (٩٧)	الأمالي على أبيات من شعر المتنبي وشعر غيره (٤٥)	الأمالي على مسائل متفرقة (الأمالي المطلقة) (٢١٥)	المجموع (٦٣٨)
السنة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	القاهرة	
٦٠٩هـ	١	–	–	–	–	٢	٣
٦١٠هـ	٢	١	–	–	–	–	٣
٦١١هـ	–	–	–	–	–	–	–
٦١٢هـ	٣	–	–	–	١	–	٤
٦١٣هـ	١٦	٣	–	–	–	٢	٢١
٦١٤هـ	٣	–	–	–	–	١	٤
٦١٥هـ	٦	١	–	٥	–	–	١٢
٦١٦هـ	١	–	–	١	–	٣	٥
٦١٦هـ	غزة ١	غزة –	غزة –	غزة –	غزة –	غزة –	١
٦١٦هـ	القدس –	القدس ١	القدس –	القدس ٢	القدس –	القدس ١	٤
٦١٧هـ	دمشق ١٠	دمشق ٣	دمشق –	دمشق ٤	دمشق ١	دمشق ٩	٢٧

٦١٨هـ	٥	٤٧ + [١]	–	٣١ + [٢]	٣ + [١]	٩	٩٩
٦١٩هـ	٤	–	–	١١ + [٢]	١ + [١]	٤	٢٣
٦٢٠هـ	٥	٥	–	١٠	١	٧	٢٨
٦٢١هـ	٢٣	١	–	٤	٢	١	٣١
٦٢٢هـ	١٠	٤	–	–	–	–	١٤
٦٢٣هـ	١٥	٨	–	١	–	–	٢٤
٦٢٤هـ	١٢	٥	–	٢	–	١	٢٠
٦٢٥هـ	٣	١	–	١	–	[١]	٦
٦٢٦هـ	–	–	–	١	١	–	٢
مجهولة الزمان والمكان	١٩	٥٥	٦	٢٠	٣١	١٥٣	٢٨٤
مجهولة الزمان	–	–	–	–	١ القاهرة	١٩ القاهرة	٢٠
مجهولة الزمان	–	–	–	–	١ دمشق	٢ دمشق	٣
المجموع	١٣٩	١٣٦	٦	٩٧	٤٥	٢١٥	٦٣٨

ما بين المعقوفتين من ترجيح الباحث .

المحتوي

Contents